



INNOVATION
FOR CHANGE
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA



سـد الفـجوات المدنية والسياسية

اذار

٢٠١٩

البحث في فرص مؤسسات المجتمع
المدني في الشرق الأوسط وشمال
افريقيا للمناصرة من أجل سد الفجوات

	مقدمة
	ملخص تنفيذي
	دروس رئيسية حول المناصرة
	المناصرة، سياسية ام تقنية؟
	ما هي المساحات المتقاصصة؟ هل هي مدنية أم سياسية؟
	كيف يتطرق هذا البحث للمناصرة وقدرات منظمات المجتمع المدني من ناحية سياسية؟
	نظرة عامة على التقرير
	القسم الأول: إطار وضع الخرائط والتحليل
	١. القدرات التنظيمية للمناصرة
	٢. المناصرة والسلطة: رؤية حول التحول
	٣. إطار السلطة التحليلي لتمارين وضع الخرائط
	١. مساحات السلطة (مغلقة، داعية، ومملوكة)
	٢. أنواع السلطة (مرئية، غير مرئية، مخفية)
	٣. مستويات السلطة
	أدوات جمع البيانات
	الاستبيان عبر الانترنت
	نقاشات المجموعات المركزة
	مقابلات معمقة مع مستجيبين رئيسيين
	القسم الثاني: التحليل الإقليمي
	فهم إغلاق المساحات السياسية على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية
	النتائج الإقليمية حول القدرات التنظيمية
	هل تعتقد أن المساحات السياسية تتقلص؟
	كيف تقوم المنظمات ببناء قواعدها الشعبية من أجل التغيير؟
	كيف تتركز المناصرة ضمن عمليات المنظمة؟
	توثيق المعرفة والتقييم وكتابة الدروس المستفادة؟
	ما هي تقنيات المناصرة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني؟
	أمثلة جيدة على الحملات في بلدك؟
	الدعم الذي تحتاجه المنظمات غير الحكومية من أجل تحسين برامجها حول المناصرة؟
	القسم الثالث: التحليل والنتائج حسب الدولة
	المملكة الأردنية الهاشمية
	الإطار القانوني
	تفسير التشريعات
	البيئة العاملة للمنظمات غير الحكومية
	أعمال الاستجابة / التفاوض الحالية (من يقوم بماذا لمعالجة هذا؟)

	تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني
	الجمهورية اللبنانية
	الإطار القانوني
	تفسير التشريعات
	البيئة العاملة للمنظمات غير الحكومية
	أعمال الاستجابة / التفاوض الحالية (من يقوم بماذا لمعالجة هذا؟)
	تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني
	ملاحظات حول مجالات القدرات التنظيمية للمناصرة
	خاتمة وتوصيات لبنان
	المملكة المغربية
	الإطار القانوني
	تفسير التشريعات
	البيئة العاملة للمنظمات غير الحكومية
	أعمال الاستجابة / التفاوض الحالية (من يقوم بماذا لمعالجة هذا؟)
	تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني
	ملاحظات حول مجالات القدرات التنظيمية للمناصرة
	جمهورية تونس
	الإطار القانوني
	تفسير التشريعات
	البيئة العاملة للمنظمات غير الحكومية
	أعمال الاستجابة / التفاوض الحالية (من يقوم بماذا لمعالجة هذا؟)
	تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني
	ملاحظات حول مجالات القدرات التنظيمية للمناصرة
	الأراضي الفلسطينية المحتلة
	الإطار القانوني
	تفسير التشريعات
	البيئة العاملة للمنظمات غير الحكومية
	أعمال الاستجابة / التفاوض الحالية (من يقوم بماذا لمعالجة هذا؟)
	تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني
	ملاحظات حول مجالات القدرات التنظيمية للمناصرة
	القسم الرابع: توصيات
	ملحقات
	الملحق 1: دراسات حالة
	دراسة حالة 1: الحفاظ على أشجار الزيتون المعمرة (رومي) في إربد - الأردن
	دراسة حالة 2: حملة "الأبيض ما يغطي الاعتصاب"

	دراسة حالة 3: حملة Le Bardo ضد RFR – تونس
	الملحق 2: المصادر التعليمية
	١. موقع التكنيكات الجديدة باللغة العربية عن المناصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
	٢. موقع النضال الجميل باللغة العربية
	٣. مشروع الشفافية والمساءلة والحكم المحلي – مواد تدريبية باللغة العربية
	الملحق 3: أدوات جمع البيانات
	الاستبيان عبر الانترنت
	دليل المقابلات المعمق
	دليل جمع البيانات من المجموعات المركزة
	الملحق 4: قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال التوضيحية:

	الشكل 1: إطار العمل النظري للبحث.....
	الشكل 2: المجالات التنظيمية لتشخيص المناصرة، مقتبس من فاليري وكوفي 1997
	الشكل 3: درجات المناصرة.....
	الشكل 4: مناهج المناصرة والتمكين – مقتبس من كوفي وميلر 2007.....
	الشكل 5: مكعب القوة – مقتبس من PowerCube.com.....
	الشكل 6: عدد نقاشات المجموعات المركزة لكل لدولة.....
	الشكل 7: عدد المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين لكل دولة.....
	الشكل 8: إعصار السلطة كأداة تحليل
	الشكل 9: آراء المستجيبين حول المشاركة العامة
	الشكل 10: آراء حول استراتيجيات وتقنيات المناصرة على المستوى التنظيمي.....
	الشكل 11: آراء حول جمع البيانات كممارسة تنظيمية اعتيادية
	الشكل 12: آراء المنظمات حول أنظمة التعلم والتقييم
	الشكل 13: الأساليب التي تتبعها المنظمات غير الحكومية للمشاركة مع صانعي القرار
	الشكل 14: آراء منظمات المجتمع المدني حول بناء التحالفات
	الشكل 15: أفضل وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الحكومة والناس
	الشكل 16: مجالات الدعم المطلوبة من الشركاء
	الشكل 17: آراء المشاركين في الأردن حول ملكية البرامج
	الشكل 18: آراء المشاركين في الأردن حول شرعية المنظمات
	الشكل 19: آراء المشاركين من لبنان حول شرعية المنظمات
	الشكل 20: آراء المشاركين من لبنان حول ملكية البرامج
	الشكل 21: المشاركة العامة في البرامج

.....
الشكل 22: آراء المشاركين من المغرب حول الشرعية
الشكل 23: آراء المشاركين من تونس حول ملكية البرامج
الشكل 24: آراء المشاركين من تونس حول شرعية المنظمات
الشكل 25: آراء المشاركين من فلسطين حول شرعية المنظمات غير الحكومية
الشكل 26: آراء المشاركين من فلسطين حول ملكية البرامج

فريق البحث:

- ١- عماد إمام – باحث رئيسي
- ٢- أسامة جوهر – باحث
- ٣- صابرين عبد الرحمن – باحثة فلسطين
- ٤- عبد السميع عبد الله – باحث المغرب

قائمة الاختصارات

منظمات المجتمع المدني	CSOs
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	MENA
نقاشات المجموعات المركزة	FGDs
الشرعية والشفافية والمسؤولية	LTA
المنظمات غير الحكومية	NGO
المنظمات المجتمعية	CBOs
المنهج المبني على حقوق الانسان	HRBA
المنظمات الدولية غير الحكومية	INGOs
المجلس التشريعي الفلسطيني	PLC
السحاقيات والمثليين وثنائي الجنس والمتحولين جنسيا	LGBT
السحاقيات والمثليين وثنائي الجنس والمتحولين جنسيا والمشككين	LGBTQ
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
أعضاء البرلمان	MPs
حقوق المرأة	WR
قانون الإجراءات الجنائية	CPC
مواجهة التطور العنيف	CVE
التجمع النسائي اللبناني الديمقراطي	RDFL
وزارة الداخلية	MOI
وزارة العدل	MOJ
حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات	BDS

الأراضي الفلسطينية المحتلة	OPT
الاتحاد الأوروبي	EU
مركز ضحايا التعذيب	CVT
الشفافية والمسؤولية والحوكمة	TAG
الابتكار للتغيير	I4C
السلطة الفلسطينية	PA

إقرار واعتراف:

يقر فريق البحث بدعم مكاتب I4C الإقليمية في عمان وتونس من أجل تيسير عملية البحث. بالإضافة إلى ذلك، يود فريق البحث أيضاً أن يقر بدعم شركاء منظمة I4C في تونس والمغرب والأردن ولبنان وفلسطين في المساعدة في تنظيم وتنسيق جمع البيانات مع المشاركين الرئيسيين وعمال المجتمع المدني، كما يود الفريق أن يشكر عمال المجتمع المدني من جميع مناطق الإقليم على رؤيتهم ومدخلاتهم المهمة. كانت هذه العملية مليئة بالتعلم والادراك، وبالتالي نأمل أن يساعد هذا التقرير على إطلاق عملية بحث معمقة على المستوى الإقليمي من أجل كسب تأييد أقوى لمعالجة مسألة تقلص عدد المساحات السياسية.

وصف لغوي موجز:

تتباين التعريفات والترجمات لمصطلح Advocacy من بلد لبلد. تكون بعض التعريفات والترجمات بناء على فهم مختلف لمصطلح Advocacy وبعضها يكون بناء على الترجمة الأفضل تناسقاً للغة العربية في كل بلدن نظراً لتباين الترجمة للكلمة من الأصل الإنجليزي في الدول المتحدثة بالإنجليزية أو من الفرنسي في الدول المتحدثة بالفرنسية.

➤ Advocacy : المناصرة

➤ Advocacy المدافعة/ الدفاع

➤ Advocacy المناصرة

➤ Advocacy المناصرة

➤ Advocacy الترافع

من الصعب أن يتم التوصية بتوحيد الترجمة، نظراً لأن كل الترجمات السابقة تطورت في سياق لغوي محلي خاص بكل بلد، كمان أن المصطلح ذاته لم يتم تطويره أكاديمياً ولا معرفياً من أصول اللغة العربية. بعض هذه الترجمات استندت الي أصل الكلمة والمرتبطة بالمحاماة والدفاع عن الحقوق ولذلك تستخدم ترجمات مثل الترافع والمدافعة؛ وبعضها يستند الي التعريف التقني للكلمة والمرتبطة بالحملات وتغيير السياسات او الضغط lobbying ولذلك يستخدم ترجمات مثل المناصرة والمناصرة والمناصرة. ومع ذلك تبقى الأخيرة (المناصرة) الأكثر ديناميكية ضمن الترجمات المستخدمة في المنطقة العربية؛ كما أنها تحتوي على الكثير من المقصود في تعريف المصطلح.

يُعد تقلص المساحات السياسية بعدم اتزان القوى، الأمر الذي يحصل عندما يقوم أصحاب القوة باستخدامها لتقييد حقوق المواطنين في التنظيم الحر. يميل الاتجاه العالمي من تقلص المساحات السياسية والمدنية إلى إسكات أصوات المواطنين، كما يهدد وجود المجتمع المدني (2018 Oxfam). تؤكد التقارير، كما العديد من نشطاء المجتمع المدني، أن تضيق المساحات المدنية أصبح اتجاه عالمي ليس فقط في عدد من الدول التي توصف على أنها غير ديموقراطية أو أن الأنظمة الديكتاتورية هي التي تمارسه فقط. تتفق التقارير أنه ليس اتجاه جديد، بينما يقول البعض أن نصف عقد من تقلص المساحات السياسية هو تحدٍ عالمي يواجه عملية صنع القرار العامة. ومع ذلك، على الرغم من أن مساحة بعض الجهات الفاعلة تم إغلاقها بشكل منهجي، فقد تم أيضًا فتحها أمام جهات فاعلة أخرى. من المهم الإشارة إلى أنه قد تم فرض قيود على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطين والحركات والجماعات المهمشة والمحرومة. ومع ذلك، فإنه في الوقت نفسه، يفتح المجال أمام المزيد من الجماعات المحافظة واليمينية المتطرفة التي تدعم السياسات التي تعلق المجال أمام القوى الديمقراطية في جميع أنحاء العالم (IDS، 2018).

ومع ذلك، يلاحظ كل من CIVICUS (2018) وIDS (2018) أنه من المهم أيضًا رؤية الآثار الإيجابية لعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في استمرار مقاومتها لتقلص المساحة السياسية. تحاول الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات والمدافعون عن حقوق الإنسان والحركات في جميع أنحاء العالم، شغل المساحات سواء جسديًا أو فعليًا استجابة لهذه القيود وفي الجهود المبذولة للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والعولمة (IDS، 2018). "في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه، قاوم المجتمع المدني وفاز ببعض الانتصارات الهائلة. خرجنا إلى الشوارع وتحديثنا عبر الإنترنت بأعداد هائلة، وفي بعض الحالات تشكلت لحظات الاحتجاج في حركات حافظت على زخم التغيير" (CIVICUS، 2018).

في نهاية المطاف، تُجبر هذه الجوانب المتعلقة بإغلاق المساحات المدنية المنظمات غير الحكومية على الصعيدين العالمي والإقليمي على الوقوع ضمن أجندة الأمن المؤطرة. يؤثر هذا على ميل هذه المنظمات غير الحكومية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتهميش بطريقة هيكلية بدلاً من حل تقني أو خدمة سريعة. تبعاً لذلك، لا يتم تعزيز القدرات على تطوير كفاءات المناصرة.

شبكة الابتكار للتغيير هي شبكة عالمية من الأشخاص والمنظمات الذين يرغبون في الاتصال والشراكة والتعلم معًا لإيجاد طرق إيجابية للتغلب على الحواجز التي تحول دون إغلاق الفضاء المدني والقيود المفروضة على حرياتنا الأساسية في التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. يتكون Helper Hub من النظراء وCIVICUS، الذين يقدمون الدعم الفني المباشر، وتساعد Tides، الوكيل المالي، المحاور الإقليمية لتصبح قابلة للحياة والاكتفاء الذاتي لتحديد ومعالجة التحديات المتعلقة بالفضاء المدني والحلول المحتملة.

في ضوء ذلك، أجرت منظمة ابتكار للتغيير هذا البحث لاستكشاف مساحات لقدرة المجتمع المدني على المشاركة في أعمال المناصرة للمطالبة بالمساحة المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يهدف هذا البحث إلى:

1. تطوير فهم إقليمي ووطني حول إغلاق المساحات المدنية باستخدام إطار تحليل الطاقة، يتم من خلالها تطوير تحليل أعمق للمساحات الخاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني.
2. تقييم الفجوات في قدرات منظمات المجتمع المدني على المستويين الإقليمي والوطني والتي يمكن اعتبارها لاحقاً دعم في تصميم خطط بناء قدرات المناصرة ومناهج المناصرة.
3. تقديم بعض الدروس المستفادة من أعمال المناصرة والحملات في المنطقة بالإضافة إلى أمثلة جيدة وحالات دراسية.

تم تنفيذ عملية المسح في 5 دول في المنطقة (الأردن وفلسطين ولبنان وتونس والمغرب) من خلال جمع البيانات على الأرض. تم إثبات ذلك من خلال استطلاع على الإنترنت استهدف نشطاء منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة. وستكون

نتائج هذا البحث بمثابة رصيد لتطوير برامج المناصرة والشبكات والتأزر على الصعيدين القطري والإقليمي. وسيساعد ذلك أيضاً على زيادة موارد التعلم والمناهج ذات الصلة التي تتناول تقلص المساحات المدنية والسياسية.

ملخص تنفيذي:

أجري البحث لفحص العوامل الأساسية التي تؤثر أو تحد من قدرات منظمات المجتمع المدني لبدء البرمجة الفعالة للمناصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتضمن ذلك دراسة شاملة لكل من قدرات المناصرة وفهم منظمات المجتمع المدني وهياكل السلطة لبيئة تشغيل هذه المنظمات. يركز هذا الأخير على اتجاهات أصحاب السلطة لتقييد المساحات السياسية والمدنية.

أهم الدروس المستفادة حول المناصرة

هناك بعض الدروس الرائعة الذي يجب مشاركتها ومعالجته كنتيجة لهذا البحث. إن فهم المناصرة باعتبارها مبنية على العملية وليس على النتائج والتي قصرت أعمال المناصرة على التقنيات بعيدا عن العمل السياسي هو أحد الدروس الرئيسية. التفاعل بين المستويات الجزئية والصغيرة لإنشاء أساس لعملية المناصرة الشاملة هو درس آخر. ويكمل ذلك ميل المنظمات غير الحكومية إلى إلغاء تسييس برامجها لمقاومة تقلص الأماكن السياسية بلدان عملياتها.

هل المناصرة سياسي أم تقني؟

في عملنا التنموي، تكمن الكلمات الرئيسية مثل المناصرة والتأثير في السياسات والحملات في صلب التفاصيل لدينا كعمال في منظمات المجتمع المدني والوكالات المانحة ومجتمعات الناشطين، وما إلى ذلك. على الرغم من أن هذه الكلمات مع أنشطتها ذات الصلة قد اكتسبت تركيزاً قوياً من قبل هذه الجهات الفاعلة، لا يزال هناك تحد مشترك أن هذه الشروط أصبحت ضحلة. على الرغم من أن نموذج تدخلات المنظمات غير الحكومية قد توسع ليشمل البرامج المتعلقة بالمناصرة وتغيير السياسات والحملات، إلا أن التفسير الفعلي لهذه البرامج قد حولها إلى تقنيات. يتم التعرف على هذه التقنيات من المعنى الأصلي لهذه البرامج والتي تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي لمعالجة اختلالات القوى. أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك، هو أن ساحة صنع السياسات هي بطبيعتها تحفيزي وتعمل على وإشراك تركيز قوي على العلاقات العامة والتمثيل للوصول إلى المدخل الصحيح للتأثير على عمليات صنع القرار. كما أنه يركز بشدة على القوة المرئية عندما يتعلق الأمر بمعالجة سياسات وقوانين معينة.

في بعض البلدان، قام هذا بتحويل تركيز منظمات المجتمع المدني لتوظيف الموارد لتؤثر على القوانين وصنع السياسات على المستوى الكلي، دون اتصال سليم أو بالتعاون مع المؤسسات المسؤولة عن وضع القوانين في الإجراءات والمعايير الاجتماعية والقيم العامة. في حين يشير المناصرة إلى التصدي لمجموعة من السياسات، والمؤسسات، والثقافة التي إما تساهم أو تديم قضية، إلا أن الاتجاهات الرئيسية الآن تركز إما على العملية الكلية من السياسات أو المستوى الجزئي من رفع الوعي.

لم يصبح اعتبار المناصرة عملية تغيير متكاملة تتضمن هذه المستويات الثلاثة (السياسات والمؤسسات والقواعد الاجتماعية) يعد ممارسة منهجية تنظيمية. لذلك، إن نهج المناصرة بسبب هذا الميل إلى "التحويل إلى التقنية" فشل في النظر إلى واقع السلطة والامتيازات التي تستبعد الناس من المشاركة في عملية صنع القرار.

ما هو تقلص المساحات؟ هل هو مدني أم سياسي؟

السياسة أمر أساسي في خطاب التنمية، ومع ذلك تظل هامشية. على الرغم من أنه تم إحضار المناصرة إلى صدارة جداول أعمال المنظمات غير الحكومية خلال العشرين عاماً الماضية، إلا أن سرد المجتمع المدني لم يحقق بعد إمكاناته في "إعادة السياسة" (Flower and Beikart 2013). على الرغم من أن الخطاب حول تحويل المنظمات غير الحكومية إلى "مجتمع مدني" كعنصر فاعل في الفئة السياسية قد جلب فكرة معالجة اختلال توازن القوى في تصنيع المجتمع المدني، إلا أن المجتمع المدني لم ينجح في "تأسيس السياسة كمركز أساسي الاهتمام داخل التنمية" (هيكلي، 2009).

يمكن أن يكون هناك أسباب مختلفة لميل المجتمع المدني إلى أن يكون غير سياسي ويتحول عن دوره كجزء من الساحة السياسية. ومن اللافت للنظر، أن هذا أمر بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر بمعالجة التداخل بين السياسي والمدني عندما يتعلق الأمر بمساحات انخراط المواطنين.

في ضوء ما تقدم، يوضح هذا التمرين لرسم الخرائط بعض الأفكار الرائعة حول ميل المجتمع المدني إلى أن يكون غير سياسي. يعد تأمين قطاع المجتمع المدني إلى جانب جعل البرامج تقنية أكثر من أحد الأسباب الملحوظة حول سبب عدم حصول

منظمات المجتمع المدني على المزيد من السياسة. هذا بالطبع بالإضافة إلى جداول أعمال الوكالات المانحة التي شكلتها الاتفاقيات الثنائية ومصالح البلدان المانحة. يجادل ريدل (2007) أنه إلى أن يتم فصل المساعدات عن المشاكل النظامية الناجمة عن المصالح الثنائية للدول المانحة، فإن السعي لتحقيق فعالية أكبر سيظل موقوفًا.

بالنسبة إلى التأمين، يلتقط التمرين التخطيطي اتجاهين للتأمين. الاتجاه الأول يدور حول نظرة الحكومات في المنطقة إلى قضايا تتعلق بالحقوق في الارتباط أو التنظيم كجدول أعمال أمني. تمنح القوانين الجديدة التي صاغتها الحكومات حول تنظيم المجتمع المدني اليد العليا للبت في موافقات التمويل والبرامج الجديدة للأجهزة الأمنية. وفي الوقت نفسه، أصبحت جداول الأعمال الرئيسية التي تناولها منظمات المجتمع المدني هي الفائدة الرئيسية من الأجهزة الأمنية مثل مشاركة الشباب، واللامركزية، والنوع الاجتماعي (وخاصة القضايا المتعلقة بالسحاقيات والمثليين وثنائي الجنس والمتحولين جنسياً والمشككين (LGBTQ)، وبرامج التطرف بالطبع.

الاتجاه الآخر المرتبط بالتأمين، وهو أن منظمات المجتمع المدني وفقًا لذلك قد طورت آلية للتكيف حول التكيف مع جداول الأعمال الأمنية. لذلك، عندما يكون هناك نقاش حول السياسة أو البرامج حول تلك القضايا التي يسيطر عليها جهاز الأمن، فإن منظمات المجتمع المدني تقوم بتشكيل خطابها بشكل حدسي بطريقة مقبولة من قبل الأمن أو بعبارة أخرى خرجت بمصطلح "مؤمن". هذا يعني أن منظمات المجتمع المدني نفسها تحصل على الأمن. لذلك، فإن أهمية التأمين هنا تدور حول قيام الحكومة بتقييد المنظمات غير الحكومية في الأماكن المدعوة، بينما تتكيف المنظمات غير الحكومية طوعًا /استباقياً مع هذه الأطروحات وتعمل وفقًا للحدود الموضوعية للحكومة. لذلك، فإن الانفصال المتعمد من جانب منظمات المجتمع المدني عن السياسة هو التأمين. المطالبة بمسافات المشاركة خارج المساحات المسموح بها / المدعوة / هي عملية سياسية. وفي الوقت نفسه، فإن تحويل الخطاب حول هذه المساحات إلى فضاءات مدنية هو طريقة أخرى للالتزام بالتأمين وتجنب التسييس. وبالتالي، فإن الميل إلى عدم تسييس أعمال المناصرة هو تشكيل الخطاب حول إغلاق المساحات في إغلاق المساحات المدنية. وبالتالي، يصبح العمل التنموي سياسي بطبعه وتصبح أي محاولات للتفكير أن المجتمع المدني وعمله هما غير سياسيين ليست قصيرة البصر فحسب، بل خائفة أيضا (2014 ActionAid SPS).

هناك العديد من التعريفات لتقلص المساحات المدنية والسياسية التي تناولتها مختلف الجهات الفاعلة العاملة في هذه القضية. لهذا، في ضوء ما سبق، فإن موقف ActionAid حول تقليص المساحات السياسية التي صيغت في عام 2014 يضع تعريفًا مناسبًا جدًا لتقليص الحيز السياسي. يحصل تقلص المساحات السياسية عندما يستخدمها أصحاب السلطة لمنع أو تقييد المشاركة السياسية وتكوين الجمعيات والتجمع والتنظيم والمعارضة، واستخدام الموارد المشروعة.

كيف يتناول هذا البحث قدرات المناصرة والمجتمع المدني بالمعنى السياسي؟

كان هناك شكوك مستمرة حول إنتاج كتيبات ومناهج ومستندات تعليمية (مثل هذا)، حيث تميل للمساعدة في زيادة الإحساس بالتحويل التقني. يكونون أحياناً ككتب الوصفات أو الطبخ للتغيير الاجتماعي حسب المعلم الأمريكي للكبار مايلز هورتون (فينيكلن، ميلر 2008). لذلك، لم يقصد بتصميم هذا البحث أن يكون وصفة أخرى في كتاب طهي المناصرة، بل وجد على مبدأ جعل السلطة ديمقراطية، حيث إن إطار عمل تحليل السلطة تم توظيفه في هذا البحث من أجل تحديد الفرص والتحديات من أجل معالجة هياكل التهميش.

قام فريق البحث بتضمين منهج تحليلي يستكشف نقاط القوة والثغرات وكذلك الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لبدء برامج المناصرة حول مساحات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال التركيز على كل من مستويات التنظيم داخليا والبيئة الاجتماعية والسياسية. ومن خلالنا، جمعت منهجية البحث بين تحليل الطاقة كإطار لتحليل البيئة الخارجية لتشغيل منظمات المجتمع المدني وكذلك القدرة التنظيمية للدعوة.

قام مزيج من أدوات تقييم القدرات مع إطار تحليل الطاقة للبيئات الداخلية والخارجية على حد سواء بإثراء جمع البيانات وتحليلها من خلال توفير بيانات متعددة الأبعاد تمثل أدلة موثقة جيدا على وقائع نشاط المجتمع المدني في المنطقة، وبالتالي الحلول الممكنة لتوضيح التحديات حول إغلاق أو تقليص المساحات المدنية.

نظرة عامة على التقرير

يتكون هذا التقرير النهائي من 4 أقسام رئيسية، يحدد فيها فريق البحث التعلم والتوصيات الرئيسية من جمع البيانات والبحث المكتبي. القسم الأول هو حول إطار رسم الخرائط والتحليل المتقدمة للبحث من خلالها الفريق البحثي يهدف إلى وضع وثيقة التعلم على استخدام تحليل السلطة كإطار عمل لتحديد الفرص والتحديات لمعالجة تقلص المساحات المدنية.

القسم الثاني من هذا التقرير هو استكشاف التحليل الإقليمي والنتائج حول كل من قدرات المنظمات على المناصرة وكذلك وجهات النظر الإقليمية حول تقلص المساحات المدنية. هذا بالإضافة إلى تحليل كلي لاتجاهات تقلص المساحات المدنية. تستند النتائج الإقليمية إلى نتائج الدراسة الاستقصائية عبر الإنترنت التي أجريت كجزء من هذا البحث.

يحتوي القسم الثالث على تحليل المستوى القطري بناءً على البيانات التي تم جمعها من تونس والمغرب والأردن ولبنان وفلسطين من خلال العديد من مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات المتعمقة التي جرت في كل من هذه البلدان، حيث يشرح بإيجاز حالة الحريات المدنية في كل بلد بناءً على البيانات الثانوية، كما أنه يجمع توصيات للبرمجة وتنمية القدرات في كل بلد. فإنه أيضاً يسلط الضوء على الاتجاهات عبر مختلف البلدان مثل الفجوة بين منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية في تونس، والتحدي المتمثل في بناء الدوائر الانتخابية لتشكيل السياسات في المغرب، وأمثلة جيدة للشبكات الوطنية في الأردن ولبنان للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، والعمل طويل المدى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية للانتقال من المنظمات الخيرية إلى المنظمات النشطة سياسياً التي تعمل على معالجة الاختلالات في السلطة.

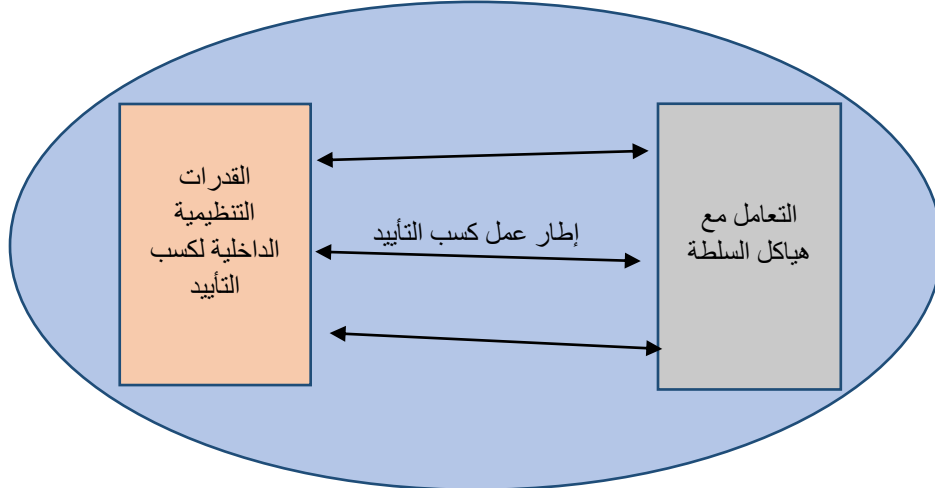
أخيراً، يجمع القسم الرابع من البحث التوصيات العامة للبرمجة حول الحملات والمناصرة في المنطقة استناداً إلى التحليل الإقليمي والقطري. تدور التوصيات النهائية لهذا التمرين حول 4 مجالات: (1 تطوير التعليم من أجل المناصرة في المنطقة، 2) تدخلات تنمية القدرات، (3) أولويات برامج المناصرة، و(4) إطار البرنامج المقترح لمعالجة تقلص المساحات السياسية على المستوى الوطني والمستويات الإقليمية .

- في مجال تطوير مناهج التعليم عن المناصرة في المنطقة، يوصي التقرير تطوير منهاج متكامل باللغة العربية يأخذ بعين الاعتبار التنوع الإقليمي ولهجات المختلفة كما يتناول الحاجة إلى إعادة التفكير في الشعور السياسي بالمناصرة. إن تسييس المناصرة لا يشير فقط إلى ساحة صنع السياسات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، فإنه يشير أيضاً إلى الهياكل والثقافات المتغيرة. سيساعد ذلك المؤسسات على بناء أساس قوي للمناصرة الذي يمكن أن يحتوي على رغبتهم الملحة للحلول التقنية مثل تنفيذ أنشطة رفع مستوى الوعي.
- في هذه الأثناء وفيما يتعلق بتدخلات تنمية القدرات من أجل المناصرة، يوصي التقرير بدعم المناصرة كعملية متكاملة. وبعبارة أخرى، الدفاع عن دورة المناصرة التي يمكن أن تكون بمثابة هيكل عظمي للتدريب على تنمية القدرات من خلال دورة المناصرة (التخطيط والتنفيذ والتقييم). إن المنهج المبني على الحقوق للقضاء على الفقر ومعالجة عدم المساواة هو سابق للتعلم لدى مؤسسات المجتمع المدني قبل بناء أساس المناصرة. حقيقة أن مفهوم برمجة النهج القائم على الحقوق لم يتم تطويره فعلياً بواسطة منظمات المجتمع المحلي التي تركز على خدمات المجتمع. إن منهج التعلم المبني على حقوق الإنسان وإدماجه في قلب برامج منظمات المجتمع المدني هو المفتاح لتمكينها من أن تكون في وضع جيد حول سياسة المناصرة. سيؤدي هذا إلى إثراء وجهات نظرهم بشأن أحكام الخدمة من زاوية حامل الخدمة.
- بالنسبة لبرامج المناصرة، يتناول التقرير تقلص المساحات السياسية على المستويين الكلي والجزئي. على الرغم من إغلاق المساحات في المستوى العلوي / الكلي، توجد مساحة متنامية في المستوى الجزئي. تقترح قوانين اللامركزية الجديدة فرص جيدة للتغيير حيث بإمكان منظمات المجتمع المدني المشاركة في السياسات المجتمعية وتقريب الناس من الحوار مع أصحاب السلطة المحلية. تعزز التجارب من تونس والأردن والمغرب أن المسائل الاجتماعية والحكم المحلي ممكنان على المستوى الجزئي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز مثل العمل على المستوى الكلي مع تحليل السلطة من أجل أخذ هذا النموذج من تطبيق الديمقراطية في المدنية / القطاع إلى المستوى الوطني.
- يوضح التقرير أيضاً بعض الأعمال الموصى بتنفيذها من قبل المنظمات المجتمعية من أجل معالجة ظاهرة تقلص المساحات السياسية، حيث يركز على أهمية ضمان الحماية والأمن للناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى أهمية تطوير نص مقابل من قبل المجتمع المدني لمعالجة جداول العمل المتنامية للتأمين والمستخدم كمبرر لإغلاق المساحات السياسية.

أخيراً، تشمل ملاحق هذا التقرير على مصادر التعلم العربية ذات العلاقة و3 حالات دراسية حول حملات كسب تأييد ناجحة لعملية تعلم إضافية.

القسم الأول: إطار رسم الخرائط والتحليل :

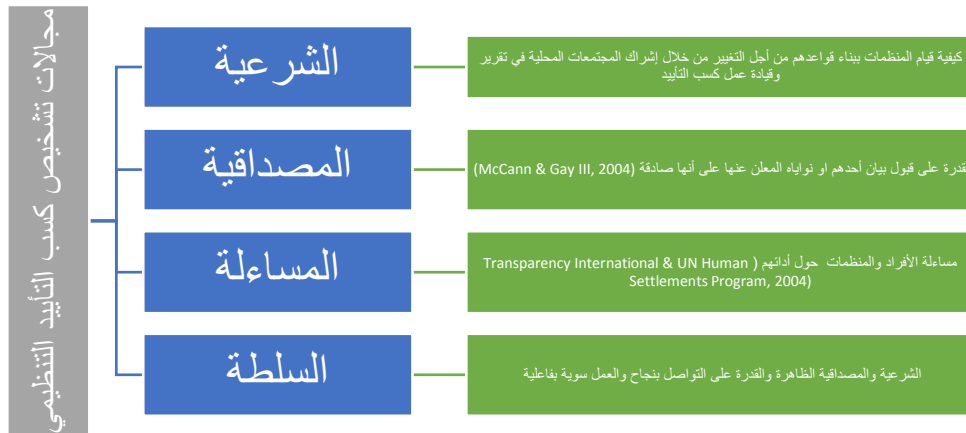
هذا القسم عبارة عن محاولة لوضع إطار تعليمي نظري لدراسة قدرات المناصرة والفجوات والفرص من منظور القوة. ويقوم هذا على ركنين للتحليل: الأول: القدرات التنظيمية الداخلية مع التفكير في كيفية رؤية منظمات المجتمع المدني للمناصرة، والثاني: يدور حول البيئة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني من منظور سلطوي. تترابط طبقاً التحليل تحت هذا البحث حيث تؤثر على بعضهما البعض. إن القدرات التنظيمية لتنفيذ المناصرة التي يمكن أن تخلق تغييرات هيكلية في مجال تقلص مساحات المجتمع المدني لا تدور بشكل رئيسي حول قدرات منظمات المجتمع المدني أو أنفسهم، بل يحكمها المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تلك المنظمات الناشطة. يسعى هذا البحث لتحديد إطار للمناصرة لمعالجة إغلاق المساحات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بناءً على فهم طبقتي التحليل هاتان.



الشكل 1: إطار العمل النظري للبحث

1. القدرة التنظيمية للمناصرة:

يتم تقييم القدرات التنظيمية للحفاظ على حملات المناصرة القوية التي تهدف إلى إحداث التغيير الهيكلي على أساس أربعة محاور رئيسية؛ (1) الشرعية، (2) المصدقية، (3) المساءلة، (4) القوة. هذا مقتبس من برنامج CIVICUS للشفافية والمساءلة (LTA). وبالمثل، تحدد Miller & Covey (1997) الخصائص الأربع ذاتها المطلوبة للمنظمات التي تريد أن يكون نشاطها في مجال المناصرة فعالاً ويؤدي إلى تغيير مستدام ذي معنى. نظراً لأن هذا التحديد يدور حول المناصرة لمعالجة إغلاق المساحات السياسية، يمكن لإطار التقييم هذا الحصول على البيانات المهمة حول القدرات التنظيمية مقابل السياق الاجتماعي السياسي. تستند أدوات جمع البيانات لتقييم قدرات المناصرة التنظيمية إلى تلك الركائز الأربع.



الشكل 2: المجالات التنظيمية لتشخيص المناصرة، مقتبس من Valerie and Covey 1997

11 المناصرة والسلطة: نظرة عن التحول

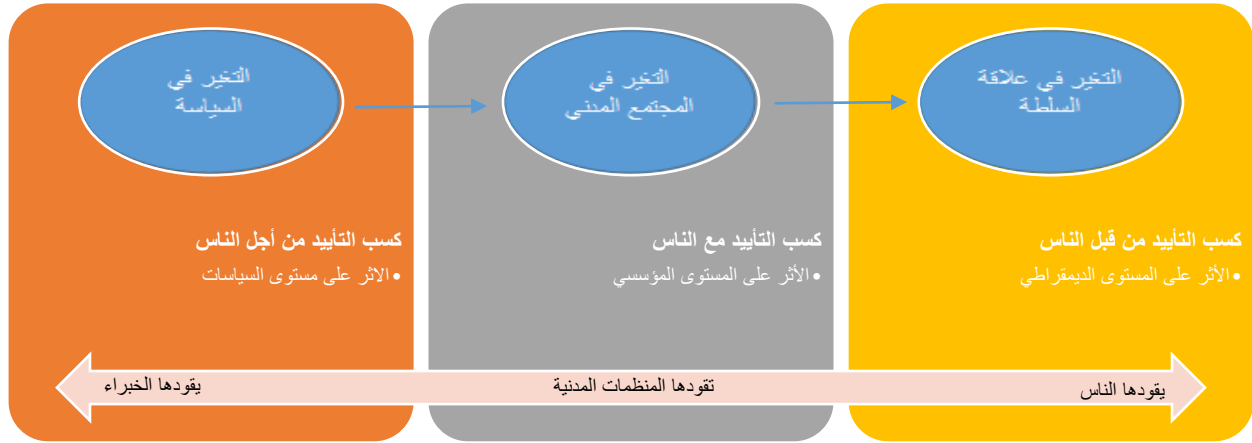
يصور المناصرة من خلال عدة طرق من قبل المنظرين كما يتم ممارسته بمختلف الطرق من قبل الناشطين ومنظماتهم حول العالم، بالإضافة إلى الفاعلين في القطاعين العام والخاص. يقترح Miller وCovey (1997) أنه يجب تحقيق الأثر بشكل ناجح على ثلاثة مستويات من أجل الحصول على كسب تأييد شامل ومستدام.



الشكل 3: مستويات المناصرة

يقدم (Covey and Miller 2007) أيضًا إطارًا مختلفًا للنظر في مناهج المناصرة للمنظمات غير الحكومية. يكتبون أنه نظرًا لأن السلطة جزء لا يتجزأ من المؤسسات والعلاقات التي تحدد مجتمعنا وحياتنا اليومية في الأسرة وروابطات الأحياء والجماعات الدينية والشركات والمحاكم والهيئات الحكومية والدولية فهي عنصر أساسي في المناصرة الفعالة والتغيير الاجتماعي. لكن كيف تعمل السلطة في العملية السياسية؟ كيف تؤثر على المناصرة؟ من يحصل على السلطة والتأثير؟ من حرم من السلطة؟ وما الذي يتعين على المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية القيام به من أجل تعزيز علاقات القوة الأكثر توازنًا؟ تشكل الطرق التي تجيب بها المنظمات على هذه الأسئلة مقارباتها في المناصرة وفعاليتها على المدى الطويل. عندما لا تسأل المجموعات هذه الأنواع من الأسئلة، فقد تضع استراتيجيات للمناصرة لا تستجيب لعلاقات القوة في مجتمعاتها. هذا يسلط الضوء على أهمية استكشاف أبعاد السلطة على الصعيدين التنظيمي والخارجي عند استكشاف الفجوات وفرص المناصرة.

ل طرح الأسئلة عن السلطة، قام Miller وCovey لاحقًا بتحديد ثلاثة مناهج مشتركة للمناصرة والتمكين. يتم تمثيلهم بشكل منفصل لغايات التحليل، مع إدراك أن الحدود بينهم لا تكون واضحة أبدًا وقد تتداخل وتتغير أحيانًا.



الشكل 4: أساليب المناصرة والتمكين – مقتبس من Covey and Miller 2007

خلال السنوات القليلة الماضية، اكتسب العمل الجماعي في مجال المناصرة المزيد من المصداقية والتأثير. ومع ذلك، فقد تبين أن هذه الانتصارات في كثير من الأحيان غير مكتملة، وسرعان ما تنقلب، ويمكن أن تقوض المنظمات والحركات الاجتماعية التي تعتبر حاسمة في الحفاظ على التغيير طويل الأجل. في عجلة من أمرنا لتبني أساليب جديدة، تم الاستغناء عن الاستراتيجيات المهمة (Valrie and Miller, JASS 2013). لذلك، فإن انعكاس المنظمات والحركات على السلطة والشرعية والمساءلة والجزر قد عزز تلك الجهود للتأثير على عمليات صنع القرار.

ومع ذلك، حققت خبرات المنظمات غير الحكومية بعض المكاسب السريعة والجيدة في السياسة والمناصرة للتأثير على سياسات معينة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية حيث كانوا يميلون إلى التركيز بشكل حصري على القوة المرئية مقابل المساحات المدعومة كوسيلة لتوجيه أعمال المناصرة الخاصة بهم. ويرجع ذلك إلى الطبيعة المثيرة للعمل السياسي الذي يستهدف الأبعاد المرئية للغاية للسلطة. وفي الوقت نفسه، نتج عن هذا الفصل بين عمل تلك المنظمات ودوائرها الانتخابية وجعل من السهل التغلب عليها. هذا يسلط الضوء على أهمية التركيز على أشكال أخرى من السلطة خاصة فيما يتعلق بالثقافة وغير المرئية (الاهتمام) عند معالجة المناصرة وتغيير السياسة. رغم ذلك، ونظراً لبلورة معادلة قوية عاجزة في قضايا المرأة والقضايا الجنسانية، فإن منظري التنمية قرأوا أولاً القوة في إطار تمكين المرأة. لقد تحدث كتاب جو رولاندز "أسئلة عن التمكين: العمل مع النساء في هندوراس 1997" مسألة القوة في التنمية من خلال النظر في العمق في مفهوم التمكين، الذي هو محور التركيز الرئيسي في التنمية والممارسات الاجتماعية. في تجربتها في العمل على تمكين المرأة في البلدان النامية، وجدت رولاندز أنها مثيرة للاهتمام ومزعة. الأول لأن إشراك التمكين متنسق لمعالجة المساواة والتحرير والعدالة؛ بينما هذا الأخير، فهو مزعج، لأن السلطة تبدو أساسية تمامًا، ومع ذلك "نادراً ما يتم معالجتها بشكل صريح (Rowlands 1997-V)" ويجب أن يكون هناك المزيد من التشجيع لاستكشاف فائدة معالجة السلطة إلى جانب التمكين من أجل "نشاط ونوع جنس أفضل" التخطيط وتخطيط المشاريع وتقييمها. (Rowlands 1997-Vi)"

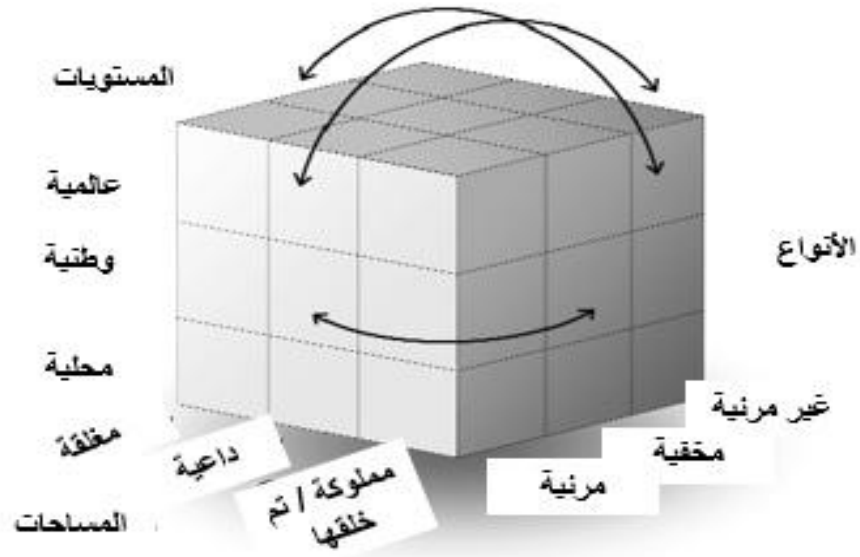
"كان الخطاب حول القوة في التنمية ولا يزال في الغالب حول التحولات التي من الأسفل إلى الأعلى" (تشامبرز ، 2006). وبالتالي، تكمن التنمية حول تمكين الفئات المهمشة والضعيفة، لذلك فإنه من النضال المستمر لأصحاب القوة الأقل للاحتفاظ بالمزيد من السلطة، وليس بالضرورة من الآخرين الذين هم أكثر قوة، لتحسين جودتها في الحياة. عندما يصبح هذا النضال والتحدي "قويًا وواسع النطاق بما فيه الكفاية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول كامل في بنية السلطة" (Batliwala S.) (1995).

III. إطار عمل تحليل السلطة لغايات تدريب وضع الخرائط

من أجل تحديد كيفية دمج المعرفة بالسلطة في ممارسات المنظمات والناشطين في إجراء أعمال المناصرة، تم تأسيس الإطار التحليلي على أساس تحديد كيف تعمل مستويات وأشكال ومساحات القوة على تشكيل عمل المناصرة لأصحاب العلاقة هؤلاء. قام فريق البحث بدمج إطار عمل مكعب الطاقة كإطار بحثي. وتم تطوير فهم ملموس للفرص في مواجهة التحديات والمخاطر من خلال النظر إلى المساحات والأشكال ومستويات القوة.

يمكن استخدام تحليل الطاقة لفهم هياكل القوة التي تعيق التغيير الاجتماعي، من خلال فهم المستويات والأشكال والمساحات التي تعمل فيها الطاقة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى صياغة الاستراتيجيات التي تستجيب لهذا التعقيد، من أجل تحقيق عملية تحويل الطاقة لعدالة والمساواة.

يمكن اعتبار إطار Power Cube الذي قدمه John Gaventa في عام 2007، على أنه الأداة الأكثر تطوراً وتعددًا للأبعاد لتحليل السلطة في سياق اجتماعي وسياسي معين. تم تصميم Power Cube للعمل من خلال المستويات والمساحات وأشكال القوة. يمكن أن يعمل Power Cube في المجالات الثلاثة لفهم الطاقة ووضع استراتيجيات لتحويل الطاقة وتقييمها.



الشكل 5: مكعب السلطة، مقتبس من powercube.com

بالإضافة إلى دراسة القدرات التنظيمية للمناصرة بالنظر إلى السلطة كأساس لهذا، ستعمل هذه الدراسة في المساعدة على كشف صفات السلطة في 5 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في تلك المناطق المتعلقة في إغلاق المساحات المدنية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل على المحاولة لتحديد فرص لناشطي المجتمع المدني من أجل توسعة/فتح المساحات المدنية وتحديد ما يمنع المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني.

١. مساحات السلطة (مغلقة، داعية، ومسيطر عليها) ما هي المساحات المغلقة والمفتوحة والمسيطر عليها للمنظمات

أ.	المساحات المغلقة هي حول المناطق التي يتم فيها صنع القرار "من خلال عدد من الفاعلين خلف الأبواب المغلقة". (Gaventa 2005) حيث لا يمكن الوصول لهم.
ب.	المساحات الداعية هي المساحة المفتوحة من قبل السلطة أو صاحب السلطة للناس من أجل المشاركة في عملية صنع القرار. مثال عليها هي الانتخابات التي "يتم فيها دعوة الناس (كمستخدمين أو مواطنين أو مستفيدين) للمشاركة" من خلال التصويت. (Gaventa 2005)
ج.	المساحات المسيطر عليها هي المساحات التي تم خلقها وتم السيطرة عليها من قبل السلطة الجماعية لفاقدي السلطة ضد "أصحاب السلطة أو قاموا بخلقها بشكل فريد". (Gaventa 2005).

المدنية التي بالإمكان استخدامها للتأثير على عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والوطني؟

أدمجت أدوات جمع البيانات أسئلة تحدد المساحات التي تكون المنظمات المدنية مدعوة لها أو يمنعون من الوصول إليها. أجب
عاملو المنظمات المدنية التي تمت مقابلتهم عن أسئلة تدور حول المساحات المدعو لها بشكل رسمي حيث ترحب الحكومة
بالمجتمع المدني للمشاركة في رسم السياسات. شملت الأسئلة أيضا على:

- من يتخذ القرارات المتعلقة بتنمية سياسات مشاركة المنظمات المدنية في بلدك؟ ما هي المنصات ذات العلاقة؟ من مدعو للمشاركة؟
- هل تغير هذا خلال السنوات القليلة الماضية (خمس سنوات)؟ ما الذي أصبح متاحا أو ما الذي تم اغلاقه؟ أو العكس؟
- هل استطاعت المنظمات المدنية من المطالبة بأي مساحة للمشاركة بالنسبة لصنع السياسات على المستوى المحلي والوطني من خلال حملات معينة؟ ما هي الحالات؟
- ما مدى استعداد المنظمات غير الحكومية في بلدك للمشاركة في فتح/الوصول إلى المساحات المغلقة من أجل النشاط؟ هل هناك أمثلة؟ برأيك، ما الذي يحتاجونه للوصول إلى ذلك؟
- بالنسبة لمن تتم دعوته، من لديه مساحة أكبر ومصداقية أكبر مع الحكومة؟
 - المنظمات الدولية غير الحكومية والممولين
 - المنظمات المدنية الوطنية
 - جماعات الحراك والمجموعات غير الرسمية الأخرى
- كيف ترى التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في الدولة على المستوى الوطني والمحلي؟

٢. أشكال السلطة (مرئية، غير مرئية، ومخفية) ما هي الطرق التي تعمل من خلالها اشكال السلطة لإعاقه/دعم مشاركة

<p>د. السلطة المرئية "صنع القرار المرئي" (مقتبس من VeneKlasen and Miller في JASS 2007). هي حول عملية صنع القرار المرئية والمعروفة للعلن. قد تقون القواعد أو إطار العمل القانوني أو السلطات المسموح لها باتخاذ القرارات.</p>
<p>هـ. السلطة المخفية "وضع جدول العمل السياسي" (Ibid) السلطة التي تتحكم وتتلاعب بعملية صنع القرار وجدول الأعمال، مثل: "المراقبة من قبل مؤسسات الاستخبارات، الفساد وشراء التأثير، جماعات الضغط، عضوية في شبكات نخوية وجماعات تهديد بالعنف، الخ." (Pettit 2012)</p>
<p>و. السلطة غير المرئية "تشكيل المعنى وما هو مقبول" (مقتبس من VeneKlasen and Miller في JASS 2007). يشار بها أيضا إلى السلطة غير الرسمية والتي تشمل على مختلف "الحدود النفسية والايولوجية للمشاركة... مثل العمليات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي تعزز عدم المساواة" (Ibid)</p>

المنظمات المدنية؟

يتضمن تخطيط المقابلات مع العاملين في منظمات المجتمع المدني أسئلة متعمقة حول كيفية تعاملهم / التعامل مع أشكال مختلفة من السلطة. ويشمل هذا الإطار القانوني الذي يحكم المنظمات غير الحكومية "العمل في كل بلد كجانب أساسي لتقليص، على مقربة أو فتح المساحات المدنية.

- ما هي التشريعات القائمة ذات الصلة التي تحكم نشاط منظمات المجتمع المدني والفئات الاجتماعية والسياسية في بلدك؟ وكيف يتم تفسير هذا الإطار القانوني من قبل الجهات الفاعلة؟
- ما هي في التعامل آلية الصورة من قبل المنظمات غير الحكومية للرد على مثل هذا الإطار القانوني من حيث التسجيل والحصول على الأموال وإطلاق العمل الوطني أو المحلي على مستوى المناصرة؟
- إلى أي مدى ترى المنظمات غير الحكومية قادرة أو راغبة في فهم القوى غير المرئية (الثقافة، التقاليد، أعراف المجتمع) وكيف يمكن أن يؤثر ذلك إيجابًا أو سلبيًا على أعمال المناصرة؟ هل تعرف بعض الأمثلة من تجاربك؟
- على مستوى المجتمع، كيف ترى تأثير القوة التقليدية (القبلية على سبيل المثال) يمكن أن يكون دعمًا أو عائقًا لمنظمات المجتمع المدني وإلى أي مدى تستطيع منظمات المجتمع المدني هذه أن تفهم وتعمل في هذا الإطار؟
- في حالة إغلاق المساحات الرسمية للدعوة وتأثير السياسة، ما هي المساحات غير الرسمية البديلة التي تستخدمها معظم المنظمات غير الحكومية؟ أعط أمثلة؟
- ما هي أسباب استخدامهم لتلك المساحات؟

٣. مستويات السلطة

بالإشارة إلى النماذج والمساحات، كيف تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع إغلاق المساحات المدنية على 3 مستويات:

١. المستوى المحلي: كيف يتفاعل هيكل السلطة على مستوى المجتمع، من هم أصحاب السلطة الرئيسيون؟ كيف تتعامل معهم؟ ما هي المساحات / المنديات المتاحة للتأثير على جدول الأعمال المحلية؟
٢. المستوى الوطني: كيف يتفاعل هيكل السلطة على المستوى القطري، من هم أصحاب السلطة الرئيسيون؟ كيف تتعامل معهم؟ ما هي المساحات / المنديات المتاحة للتأثير على البرامج الوطنية؟
٣. المستويات الإقليمية: كيف يتفاعل هيكل السلطة على المستوى الإقليمي، من هم أصحاب السلطة الرئيسيون؟ كيف تتعامل معهم؟ ما هي المساحات / المنديات المتاحة للتأثير على جدول الأعمال الإقليمية؟

أدوات جمع البيانات

استخدم هذا البحث 3 مناهج لجمع البيانات:

الاستبيان على الانترنت:

تم مشاركة استبيان عام قصير مع ناشطي المنظمات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالتركيز على القدرات والفرص لإطلاق المناصرة في الدول التي تنفذ فيها التدخلات. شمل الاستبيان على بيانات من 72 ممثل من المنظمات المدنية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

نقاشات المجموعات المركزة:

كان الهدف من نقاشات المجموعات المركزة هو توفير فرصة لمجموعة مختارة من المستجيبين ذوي الصفات المشتركة للمشاركة في نقاش معمق حول نظرتهم لعملهم على مستوى المنظمات المدنية وكيفية بدئهم بالمناصرة لمعالجة مشاكل المشاركة المدنية في مناطق عملهم. قام فريق العمل بإجراء ما مجموعه 10 نقاشات للمجموعات المركزة في الأردن ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس، حيث شملت المجموعات على عاملين من:

- منظمات شبابية
- منظمات نسائية
- منظمات مجتمعية
- منظمات تركز على صنع السياسات والمناصرة على المستوى الوطني.

الدولة	عدد المجموعات المركزة التي تم تنفيذها
لبنان	مجموعتان تحتوي على ٢٧ مشارك في منطقة البقاع
تونس	مجموعتان تحتويان على ١٧ مشارك في تونس
المغرب	مجموعة واحدة استهدفت ١٠ أشخاص في الرباط
فلسطين	مجموعة واحدة ل ١٠ أشخاص
الأردن	مجموعتان ل ١٠ أشخاص

شكل 6: عدد المجموعات المركزة لكل دولة

مقابلات معمقة مع المستجيبين الرئيسيين:

أدمج البحث في كل دولة 8-10 مقابلات معمقة. كان مجموع المقابلات الفردية لكل دولة يتراوح بين 6 - 10 مستجيبين رئيسيين. شملت العينة المستهدفة ضمن المقابلات الفردية على:

- ناشطون وقادة من المنظمات المدنية الوطنية
- قادة منظمات دولية غير حكومية مشاركون في كسب تأييد وطني واقليمي عبر المنظمات المدنية ومساحات المشاركة
- ناشطون وقادة من جماعات الحراك المجتمعي

الدولة	عدد المقابلات
تونس	٧
المغرب	٤
لبنان	٤
الأردن	١٠
فلسطين	٧
غير ذلك	١ (منطقة الخليج وممثلون اقليميون)

الشكل 7: عدد المقابلات المعمقة لكل دولة

عمل فريق البحث ضمن هذه المهمة على الكشف عن 3 ابعاد للسلطة وقام بتحويلهم إلى أدوات جمع بيانات تستهدف ناشطي المنظمات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. بني تحليل البيانات التي تم جمعها على استخدام أدوات تحليل مثل Power Twister¹. تشرح الفقرة التالية المقتبسة من Valrie Miller من خلال JASS 2013 عمل عصف القوة.

يلخص Power Twister تحليلاً مستفيضاً لنهج الطاقة والعمل في شكل رسوم بيانية يوضح كيف تتفاعل جوانب السلطة المختلفة لتشكيل تحديات وإمكانيات العمل السياسي على المشاركة المدنية يصف العمودين الواقعان على يسار المصفوفة مظاهر وقوى ما يسميه النسويون "السلطة على" المرئية والمخفية وغير المرئية مع استكمال أمثلة ملموسة حول كيفية عمل هذه الأشكال من السلطة. يتضمن العمود الموجود في أقصى اليمين مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تعكس رؤية وممارسة "القوة الحيوية"، مفهوم آخر عن الحركة النسائية، تعبير عن القوة التي تغذي وتقدم فكرة أكثر مساواة ورعاية عن الوكالة والحركة - "القوة داخل"، "القوة مع"، و"القدرة على". تُستخدم أشكال القوة والاستراتيجية هذه لمقاومة وتحدي وتحويل "القوة المفرطة" وتوضع داخل الكتلة حيث يتم تطبيقها بشكل متكرر، مع الاعتراف بأن الاستراتيجيات تتداخل وتتفاعل وتعمل بشكل كلي. عند قراءة الإحصار من اليسار إلى اليمين، يمكن بسهولة رؤية أشكال "القدرة على" وعلاقتها بمزيج من الأساليب اللازمة لتحويلها. على الرغم من تقسيم هذه الفئات والديناميكيات بشكل منفصل، إلا أنها في الممارسة العملية تتحرك باستمرار وتتفاعل وتؤثر على بعضها البعض.

ما هي ابعاد Power Over	كيف تتعامل	ما هي الفجوات	ما هي المساحات	ما هي أفضل
التي تعمل في النظام البيئي للمنظمات المجتمعية المدنية بالنسب لإغلاق المساحات؟	مع المنظمات ديناميكيات القوة وبالعكس؟	في القدرات التي للبرامج التي يجمع معالجتها والوطنية في هيكل القوة والإقليمية؟	الفرص على المستويات المحلية والسلطة الداخلية، ام السلطة مع، ام السلطة ل؟	استراتيجيات الاستجابة؟
مرئية: (وضع القوانين وتطبيقها)	مفتوحة	مملوكة	بناء السلطة الجماعية	
مخفية (وضع جدول الأعمال)	مغلقة	مغلقة	السيطرة والمشاركة	
غير مرئية (تشكيل المعنى، قيمة ما هو طبيعي او منطقي)			بناء الوعي وتغيير العادات	

القسم الثاني: التحليل الإقليمي :

يقدم هذا القسم نظرة إقليمية وعالمية على ظاهرة تقلص المساحات السياسية باعتبارها الاتجاه العالمي والإقليمي المتنامي. يبدأ القسم بنظرة عامة على كيفية تقلص المساحات السياسية وما هي الدوافع والمحرك التي تدفع بهذه الطريقة. هذا أيضا هو يكمله نتائج المسح الذي الإقليمي على الانترنت التي تستهدف 72 ناشطا من مختلف البلدان في المنطقة.

فهم إغلاق الأماكن السياسية على المستويين الإقليمي والعالمي:

هناك العديد من التعريفات لتقليص المساحات السياسية والمدنية التي طورتها مختلف الجهات الفاعلة. والجدير بالذكر أنه لا يزال هناك فصل بين مصطلحي "المدنية" و "السياسية" في صياغة الاتجاه. هذا يتماشى مع الميل إلى عدم تسييس هذه المسألة (وبشكل أكثر تحديدا العمل على ذلك)، وبالتالي بعض الجهات يفضلون مصطلح المجتمع المدني كمصطلح أقل تسرعاً عندما يتعلق الأمر بالمشاركة مع الحكومات. ولعل ذلك يرجع إلى الدلالة السلبية التي تترافق مصطلح "السياسي". على وجه التحديد،

¹مقتبس من Valrei Miller من خلال JASS 2013. استخدم JASS التحليل لمساعدة المجموعات المهمشة وحلفائهم على (أ) تسمية ديناميكية سلطة تقل من قيمة وتستنثي الناس من المشاركة السياسية، (ب) تحدد وتطور خليط متعدد من الاستراتيجيات الضرورية لتجاوز هذه الأنواع من التمييز والاستثناء.

فإن العمل التنموي سياسي بطبيعته وأي محاولات للاعتقاد بأن المجتمع المدني وعمله "غير سياسي" ليست مجرد قصر نظر بل خائنة. (ActionAid SPS 2014)

وبعبارة أخرى، عندما نحشد نظرة السلطة في تحديد مصطلح السياسة، فهو يعني الامتيازات، والقوة والهيمنة. أي من يحصل على ماذا ومتى ولماذا؟ بناء على أي موارد؟ وكيف يتم تخصيصها؟ إنها علاقة خاسرة كما عرفها Cromwall و Gaventa. "نفهم السياسة والسلطة على أنها نتاج الصراعات بين الفاعلين لتحديد من يفوز ومن يخسر حول القضايا الأساسية المعترف بها بشكل واضح، في نظام مفتوح نسبياً به مساحات لصنع القرار" (Gaventa and Cromwall, 2008). تدور السياسة حول تخصيص الموارد وتوزيعها، وبالتالي فهي أساسية للتنمية وصنع القرار. عندما تفشل السياسة، يحكم الظلم بمختلف أشكاله، وعندما تنجح، تكون النتيجة هي المساواة والكرامة للجميع. (ActionAid SPS 2014).

في هذه الأثناء، إن فهم القوة غير المرئية والمخفية يذكرنا بمقولة أنطونيو غرامشي حول توسع المجتمع المدني ليشمل المجال العام في النضال السياسي والاحتجاج على الموارد ومخصصاتها. لهذا، في ضوء ما سبق، فإن موقف ActionAid حول تقليص المساحات السياسية التي صيغت في عام 2014 يضع تعريفاً مناسباً جداً لتقليص الحيز السياسي. "يحدث تقلص الحيز السياسي عندما يستخدمه أصحاب السلطة لمنع أو تقييد المشاركة السياسية، وتكوين الجمعيات، والتجمع، والتنظيم، والمعارضة، واستخدام الموارد المشروعة."

أظهر تحليل أجرته CIVICUS أنه في عام 2015، تم تسجيل انتهاكات كبيرة للحيز المدني في أكثر من 100 دولة، لترتفع من 96 عام 2014. ويعني هذا بشكل أساسي أن حوالي 86٪ من سكان العالم، أو 6 من كل 7 أشخاص، يعيشون في دول يتم فيها تقييد أو إنكار حقوقهم الأساسية في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير. على الرغم من تباين مظاهرها وشدتها، فإن تقلص الحيز السياسي والمدني يحدث في جميع أنحاء العالم فيما يسمى بالديمقراطيات أو الديكتاتوريات الصريحة أو الأنظمة الهجينة. في العديد من البلدان، يتم تطبيق أحكام غامضة في القوانين بشكل تعسفي تحت ستار الإدارة العامة، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، والأمن القومي، والأخلاق العامة، وحماية السيادة الوطنية وغيرها.

تؤكد بعض التقارير على أهمية النظر في إغلاق المساحات المدنية ليس كتحد قائم بذاته ولكن من خلال وضعه في السياق العالمي الأوسع أو كجزء من الصراع السياسي الأوسع بين القوى الرئيسية الثلاث والقوى المدنية والسياسية والاقتصادية (IDS، 2018). تحدد بعض هذه التقارير أيضاً أسباب ومحركات تقلص المساحات السياسية (IDS 2018؛ CIVICUS 2018). إن الرأسمالية، وحقبة أنها لا توفر أي بدائل لـ 99% المهتمين. ذلك لأن وعد الرأسمالية بأن تأتي بفوائد أكبر للعدد الأكبر من السكان ثبت على أنه خاطئ حيث أنه كان مبرح فقط للأغنياء الذين يشكلون نسبة 1%. ومع ذلك، من المهم أيضاً ملاحظة أن نماذج التنمية البديلة التي توفرها بعض الدول، مثل النموذج الصيني على سبيل المثال الذي يوفر "رأسمالية دولة موجهة بإحكام" قد استخدمت أيضاً في تعزيز التنمية الاقتصادية ولكن أيضاً لقمع حقوق الإنسان والديمقراطية. هذا لا يفيد فقط 1٪ من الجهات الفاعلة الاقتصادية الغنية ولكنه يضمن أيضاً الحفاظ على الوضع الراهن والحفاظ عليه بالنسبة لعدد قليل من الناس أصحاب مراكز القوة. (CIVICUS 2018).

حسب ما ورد في CIVICUS، "قامت 109 دول بإغلاق أو كبت أو إعاقة المساحات المدنية... (و) تم اعتقال 40.9% من الناشطين حول العالم." (CIVICUS, 2018, pp.4-5)

وقد اكتسبت الحكومات المحافظة واليمينية المزيد من الأسس في الآونة الأخيرة. لقد دأبوا على دعم القومية والعسكرة وخطاب الكراهية ضد اللاجئين والمهاجرين ومجموعات المثليين ومثليي الجنس ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (LGBTQI) والنساء والشعوب الأصلية بالإضافة إلى مجموعات الأقليات الأخرى حول العالم. وقد تعزز هذا من خلال الشعور المتزايد بالأمان في العديد من البلدان، حيث يُسمح للمنظمات غير الحكومية فقط أن تكون نشطة في "الأماكن

المدعوة. "لقد أكدوا على أهمية الحدود (المادية والرمزية على حد سواء) لعزل دولهم عن الأمم الأخرى والشعوب الأخرى. ويؤثر هذا أيضًا على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لأنها عادة ما تواجه رد فعل عنيف في محاولاتها لمحاسبة هؤلاء المكلفين بالواجبات، وعادةً ما يتهمون بعدم دعم أمن الدولة أو المصالح الوطنية (CIVICUS 2018).

ظل قادة الدولة يعرفون عن أنفسهم بشكل متزايد على أنهم في السلطة ويفصلون أنفسهم عن الناس. كان الاهتمام بمكاسبهم الشخصية والدخول في زيجات مع الرأسماليين والسياسيين النخبة اتجاهًا أصبح أكثر وضوحًا مع الكشف عن الحقائق حول الملاذات الضريبية. ويتضح ذلك أيضًا من عدم الفصل بين السلطات واستخدام السلطات مثل السلطة التشريعية والقضائية لدعم الإفلات من العقاب، وفي الوقت نفسه فرض المزيد من القيود على الأماكن المدنية (CIVICUS 2018). بالإضافة إلى ذلك، تحدد التقارير التي تمت مراجعتها التكتيكات / الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لتقييد المساحات المدنية مثل المضايقة الجسدية والتخويف بما في ذلك استخدام العنف لتفريق الاحتجاجات وتجريم واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين والقيود الإدارية والوصم والرقابة الوسائط، والاشتراك المشترك وإغلاق المساحات التي تم إنشاؤها / فتحها (Van der Borgh and Terwindt 2018)، و ACT Alliance 2011 مسترجعة من IDS 2018؛ Gaebee 2017 مسترجعة من IDS 2018). تحدد تقارير أخرى أيضًا استخدام الأطر القانونية والسياسية لفرض المزيد من القيود أو إغلاق الأماكن المدنية بالكامل؛ ويشمل ذلك على إصدار قوانين تقييدية للمنظمات غير الحكومية وقوانين مكافحة الاحتجاجات وقوانين مكافحة الإرهاب (ICNL، مسترجعة من IDS 2018)

زادت الهجمات على وسائل الإعلام والصحفيين المستقلين، وكما وصفتها (CIVICUS 2018) "تم نقلها إلى المستوى التالي". يسرد CIVICUS 2018 أهم سبعة أسباب لمهاجمة الصحفيين في جميع أنحاء العالم. تعرض معظم الصحفيين للهجوم بسبب التقارير السياسية، تليها تقارير الاحتجاج، ثم تقارير الفساد. جاء الإبلاغ عن الاختلافات العرقية / السياسية / الدينية، يليه نشاط حقوق الإنسان، ثم الإبلاغ عن الجريمة وفي أسفل القائمة، كان الإبلاغ عن النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضًا تقييد حرية وسائل الإعلام سواء من خلال شراء القنوات الإعلامية أو توجيه إنفاق الإعلانات العامة إلى القنوات الإعلامية المواتية أو إصدار تشريعات ضد الإبلاغ عن "الأخبار المزيفة" (CIVICUS 2018) من بين 180 دولة تم تقييمها وفقًا لمؤشر منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2018 حول حرية الصحافة، كان 17 دولة تتمتع بالصحافة الحرة، تليها 30 دولة أقل حرية، 63 دولة حرة جزئيًا، 48 دولة حرة، و22 مغلقة تمامًا (مراسلون بلا حدود، 2018).

إلى جانب الهجمات على وسائل الإعلام المستقلة، كان تقييد الحريات الإلكترونية هو الاتجاه السائد في العديد من البلدان. على الرغم من أن معظم التقارير المتعلقة بقيود الإنترنت تأتي من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن إنهاء الحياد الصافي في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي من خلاله سيكسب أولئك الذين يدفعون أكثر المزيد من الامتيازات وقد تم النظر في إمكانية وصول أفضل ضربة في وجه حرية الإنترنت. يقيد القادة الإنترنت حيث يرون قوتها في توفير التواصل بين الناس وكذلك السماح لهم بمشاركة المعلومات والتحقق من صحة هذه المعلومات سواء حول القضايا السياسية أو الفساد أو غيرها من القضايا (CIVICUS 2018). في تقريرها لعام 2018 حول حرية الشبكة: صعود الاستبداد الرقمي، قامت منظمة فريدم هاوس بتقييم 65 دولة. "لقد شهدت 26 دولة انخفاضًا عامًا منذ يونيو 2017، مقارنةً بـ 19 التي سجلت تحسينات صافية. حدث أكبر انخفاض في النقاط في مصر وسريلانكا، تليها كمبوديا وكينيا ونيجيريا والفلبين وفنزويلا". (فريدم هاوس، 2018).

تشير (CIVICUS 2018) أيضًا إلى ما يسمونه "صعود المجتمع غير المدني" (ص 12). من الجدير بالذكر أن المجتمع المدني هو كل نفس وكل فعاليات المجتمع المدني يقاتلون من أجل نفس الأهداف؛ والحقيقة البشعة هي أن تعريف الصالح العام أصبح مثيرًا للجدل للغاية، كما تم تعريفه بطرق متناقضة من جانب مختلف الجهات الفاعلة، حيث "تطالب القوى المحافظة اجتماعيًا بمساحة للمجتمع المدني، من بينها جماعات الضغط التي تسعى إلى سرقة النساء من حقوقهن. الحقوق الإنجابية، ومؤسسات الفكر التي تعمل كخارج للأفكار القومية وكره الأجانب وأصولية السوق، وحركات الاحتجاج ضد المثليين واللاجئين وحقوق المهاجرين. أصبحت هذه القوى الانحدارية العاملة داخل ساحة المجتمع المدني أكثر جراءة" (CIVICUS 2018). من المهم الإشارة إلى أن هذا يحدث في الوقت الذي تكتسب فيه الحكومات المحافظة واليمينية المتطرفة، التي تدعم هذه المجموعات، المزيد من الأسس (CIVICUS 2018؛ IDS 2018). "بالنسبة لـ Pope and Wolff (2017) صراعات المساحات المدنية هي حول التنافس حول المعايير التي تعكس النظرات والقيم المتنافسة في العالم: القيم فيما يتعلق بالتنافس على الفضاء المدني في سياقات مختلفة تعكس تصورات أساسية مختلفة بشكل واضح للعدالة" (IDS 2018).

على الصعيد العالمي، نظرًا لظهور الجماعات الأصولية سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو قوتها في التسبب في الاضطرابات في بعض بلدان أوروبا، يتم إعادة تأكيد مفاهيم القومية ولكن يتم تضييقها لأن الرؤساء مع النخب الحاكمة يعتبرون صاحب السيادة وليس الشعب. المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل هيئات الأمم المتحدة (UN)، يستمر تقويضها باستمرار في حين تستمر الدول الأغنى باستخدام حقه في الاعتراض على القرارات التي تمنع مصالحهم. هذا بالإضافة إلى التخفيضات في تمويل الأمم المتحدة في عام 2017 والتي لا تمثل حتى 0.5% من الإنفاق العالمي على صفقات الأسلحة (CIVICUS 2018). عندما تثير شواغل حقوق الإنسان، فإنها تتعرض للهجوم بصفتها داعية للقيم العالمية والمعايير الفاضلة، وكعنصر للتغلب غير المرحب به والتي تعيق السعي وراء المصلحة الوطنية الذاتية. خلاف ذلك، يتم اختطافهم كأدوات لدفع الليبرالية الجديدة وجدول أعمال الشركات (CIVICUS 2018).

يؤدي الدور المتزايد للقطاع الخاص في تقديم الخدمات الأساسية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى تهديد بعض الأهداف الصعبة المرتبطة بـ "العمل اللائق وعدم المساواة في الدخل والاستهلاك المسؤول والفساد (CIVICUS 2018). في الواقع، يتطلب هذا العمل على تغيير هياكل السلطة والتغيرات المنهجية التي تعالج الأسباب الجذرية للفقر والتهميش والإقصاء بدلاً من أعراضها (أكشن إيد، 2010).

من المهم الإشارة إلى أن حملة #MeToo أظهرت كيف يتم نقش الاعتداء الجنسي على المستوى العالمي وكيف يؤثر على حياة النساء (CIVICUS 2018). ومع ذلك، تشير الإحصاءات إلى أنه لا يزال ثلث النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن العنف ووصفه دوليًا بأنه وباء عالمي (البنك الدولي، 2018). تستخدم الدول القمعية أيضًا التحرش الجنسي ضد النساء الناشطات سياسيًا؛ كما يلاحظ (CIVICUS 2018)، "تعد النسبة المئوية للتقارير حول النساء المشاركات في النشاط حسب المنطقة" الأعلى في الأمريكتين، تليها آسيا، ثم أوروبا، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأخيرًا إفريقيا.

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا هجومًا قويًا على المجتمع المدني وأصبحت اتجاهًا إقليميًا. أصبحت القوانين والإجراءات التي تنظم عمل المجتمع المدني أكثر صرامة، حيث يتم طرد نشاط المجتمع المدني في مجال المناصرة إلى التغيير الهيكلي أمام الحكومات. سنت مصر قانونًا جديدًا في 2017 يضيف قيودًا هائلة على نشاط المنظمات غير الحكومية خاصة البرامج المتعلقة بالمناصرة والبحث والمناصرة. يسمح نفس القانون للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة بشكل أكبر في أحكام الخدمة كوسيلة لتغطية عجز الحكومة عن تقديم الخدمات. وفي الوقت نفسه، هناك نقاش مستمر في الأردن لتكييف مقاربة متشابهة في التفكير لتقييد المساحة المدنية من خلال تعديل القوانين التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية. على الرغم من أنها المثال الأكثر نجاحًا للانتقال الديمقراطي لدول الربيع العربي، فإن الحكومة في تونس تناقش الآن قانونًا جديدًا لتقييد عمل المنظمات غير الحكومية.

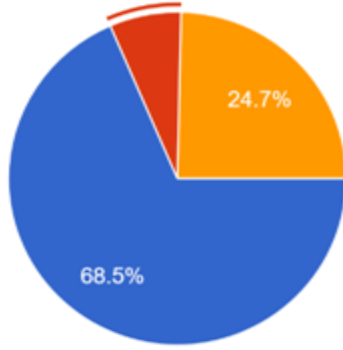
النتائج الإقليمية حول قدرات المنظمات:

وكجزء من هذه المهمة، تضمن البحث على مسح استهدف جميع بيانات منظمات المجتمع المدني الناشطة من المنطقة، حيث تم مسح 72 (40 من الذكور و32 من الإناث) المشاركين. يمثل المشاركون المنظمات الوطنية العاملة في مصر وتونس والمغرب والبحرين وليبيا ولبنان والأردن وفلسطين وموريتانيا والسودان. كما تضمنت منظمات تغطي أكثر من دولة واحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وشمل هذا الاستطلاع على الانترنت المجالات الرئيسية للدراسة قدرات المنظمات للقيام المناصرة وكذلك منظمات المجتمع المدني وجهات النظر حول تقلص المساحات المدنية في المنطقة.

هل تعتقد أن الفضاء السياسي يتقلص؟

تعتقد منظمات المجتمع المدني التي تمت مقابلتها أن المساحات التي يمكن أن يدعي أنها تؤثر على عمليات صنع القرار قد ازدادت على مدى السنوات ال 5 الماضية. تم إدراج 73 ممثل عن منظمات المجتمع المدني في المنطقة ضمن تمرين وضع الخرائط. يظن 68.5% منهم أن قدرتهم على التأثير على عمليات صنع القرار من خلال المجالات الرسمية على المستوى

المجتمعي/الوطني قد ازدادت خلال السنوات ال 5 الماضية. 24.7% يرون ان المساحات المتوفرة بقيت كما هي. هذا مثير للاهتمام عندما ندرسها من خلال ظاهرة إغلاق المساحات المدنية والقوانين المقيدة.



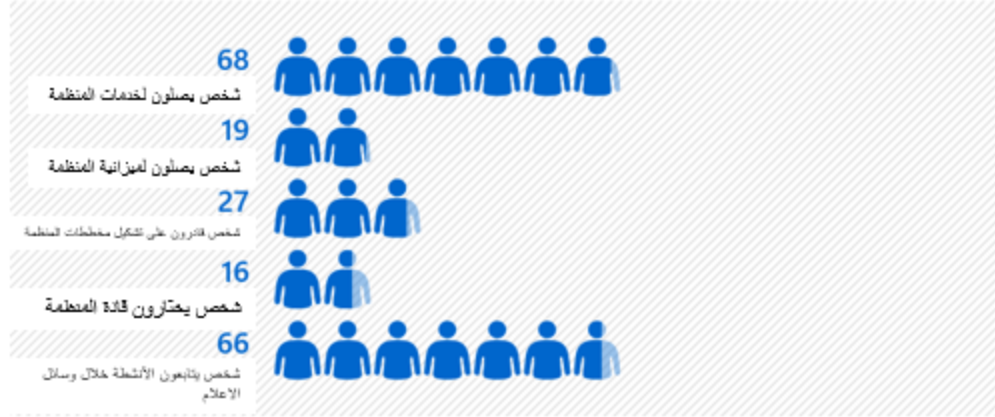
- **ازدادت قدرتنا للتأثير على عملية اتخاذ القرار كمنظمة**
- **انخفضت قدرتنا للتأثير على عملية اتخاذ القرار كمنظمة**
- **بقيت قدرتنا للتأثير على عملية اتخاذ القرار كمنظمة كما هي**

من الممكن تفسير الشكل أعلاه على مستويين رئيسيين: الأول، وهو قدرة منظمات المجتمع المدني هذه تحسنت، وبالتالي ازداد تعرضهم للتعلم وقدرتهم في التأثير على صنع القرار؛ والثاني، وهو المساحات الديمقراطية المتوفرة للمنظمات غير الحكومية هذه للقيام بالتأثير على السياسات قد ازدادت. لا يعني الأخير أن هناك تقدم جيد في الدول التي في طريقها إلى الديمقراطية، بل قد يعني أن السيوالة التي شكلها أثر الربيع العربي قد شجعت المنظمات غير الحكومية هذه للاستمرار بالمشاركة بعمل المناصرات. يشرح الجدول التالي الإجابات التي زدنا بها المستجيبون لتمرين استبيان وضع الخرائط حول هذا.

المستوى الأول: هل تحسنت قدرات المنظمات المدنية؟	المستوى الثاني: هل ازدادت المساحة المتوفرة / هل تغيرت التحركات السياسية؟
- ازدادت شبكات المنظمات، الأمر الذي ساعد بالحصول على تعرض أكبر لمنتديات تغيير السياسات. استطاعت المنظمات أن تصل إلى الشبكات الإقليمية التي ساهمت في تعزيز قدرات المناصرة.	- يحفز نظام الحكم المقيد قدرات منظمات المجتمع المدنية لتكون قادرة على التوجه ضمن إطار عمل مقيد.
- توسع مجال الأنشطة وبالتالي تم إضافة مواضيع جديدة لسياق العمل التنظيمي.	- ساعدت الانتخابات البلدية ونظام اللامركزية في بعض الدول على خلق منصة محلية لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة عند معالجة سياسات وخطط التنمية المحلية.
- تساعد برامج المناصرة المنظمات على تحسين قدرتها الخاصة في التأثير على السياسات.	- استطاعت بعض المنظمات توقيع اتفاقيات قواعدية مع الحكومة، الأمر الذي سمح ابقائهم على علم بعمليات تطوير السياسات والاستراتيجيات.
- استطاعت المنظمات بناء المصداقية والثقة مع المجتمع المحلي، الأمر الذي ساعدها على أن تكون في المقدمة في مسيرة تشكيل جداول عمل التنمية المجتمعية.	- تم "تأمين" بعض المنظمات بمعنى انها تسير على نفس خط جداول عمل الحكومة، الأمر الذي يعطيهم المجال لأن يكونوا ضمن منتديات صنع القرار.
- المناصرة هي عملية طويلة المدى، وبناء القواعد الشعبية هو الأمر الذي يحتاج الكثير من الوقت ويعزز القدرة للتأثير على السياسات حتى لو كان ضمن إطار عمل نظام حكم مقيد.	
- قامت المنظمات بتطوير استراتيجية واضحة للمناصرة والتواصل، والتي خلقت منهج واضح لتغيير السياسات.	

كيف تقوم المنظمات ببناء قواعدها الشعبية من اجل التغيير؟

المشاركة العامة



الشكل 9: كيف يرى المستجيبون المشاركة العامة

- هناك قاسم مشترك عام حول قدرة الناس على التأثير في برامج المنظمات غير الحكومية خصوصا تلك التي تتعلق بالمناصرة. أشار 26% من المجيبين إلى أن الأشخاص المستفيدين من برنامج المنظمات يمكنهم الوصول إلى الميزانية، بينما أشار 37% فقط إلى أن الفئات المستهدفة يمكنها المشاركة في التخطيط أو على الأقل التأثير بطريقة ما على عمليات تصميم البرنامج. في حين أن قدرة الناس على اختيار أو انتخاب المنظمات وقادة الحملات هي الأقل بين تصور جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية. وأشارت 22% فقط من أفراد العينة بأن الفئة المستهدفة يمكن أن يشاركوا في اختيار زعيم حملتهم.
- وفي الوقت نفسه، هناك تقدم جيد حول قدرات المنظمات على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع مجتمعاتهم المحلية. 91% منهم يرون أنه بإمكان منظماتهم إبقاء الناس على اطلاع حول تقدم سير حملاتهم من خلال وسائل التواصل المجتمعي. 94% من المنظمات المجتمعية المستهدفة في الاستبيان تعتقد أن حملاتهم لها أثر مباشر على الناس.
- يوضح ما ذكر أعلاه أن شرعية المنظمات على تنفيذ عمل المناصرة قد يكون مجال رئيسي للتطور والتقدم. لذلك، يؤثر انعدام الشرعية التنظيمية على المصداقية والمساءلة التنظيمية والشفافية. في ظل الإحساس النامي من التأمين المرافق للقوانين المقيدة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الحملات والمناصرة، هناك تحد كبير يتمثل بتمثيل الناس كقادة لبرامج المناصرة، الأمر الذي سيؤثر في نهاية المطاف على منهج منظمات المجتمع المدني في المناصرة، أي أن أغلب برامج المناصرة إما تقودها منظمات غير حكومية أو يقودها خبراء.

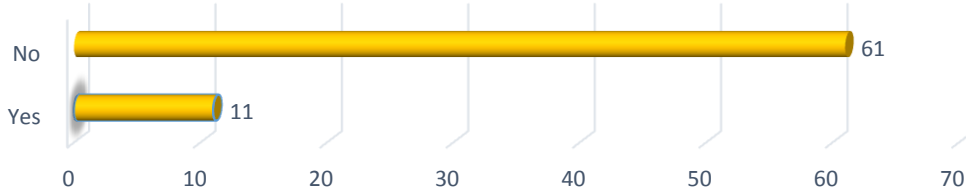
كيف يتم تركيز المناصرة ضمن إجراءات عمل المنظمات؟

يشير سؤال الاستبيان هذا إلى العمليات التنظيمية لتنفيذ حملات المناصرة، والتي تشمل على:

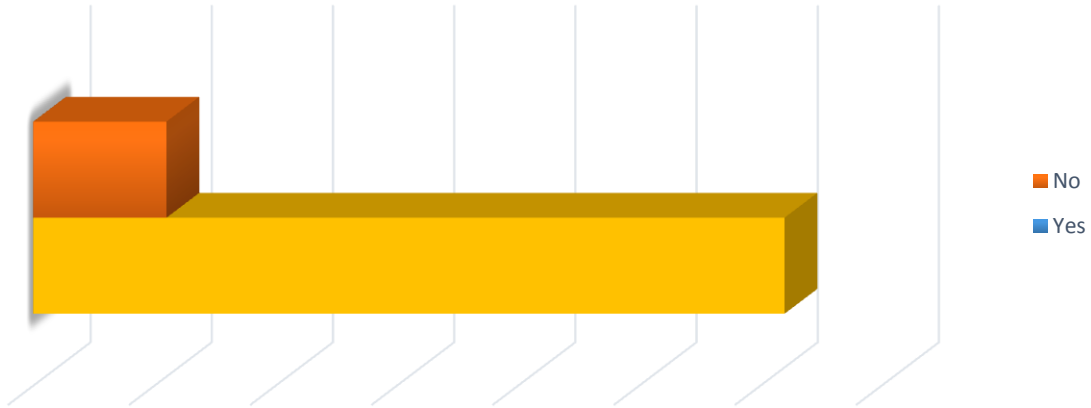
- 1- تبني استراتيجية واضحة لتغيير السياسات:
 - أ. أشارت نسبة جيدة من المجيبين إلى أن منظماتهم لديها التزام واضح بتغيير السياسات أو القوانين التي تؤثر على الفئات المستهدفة. فقد أصبح من الضرورة أن كل منظمة هكتار الصورة والفكرة الأساسية حول إصلاح السياسات المتصلة بمجالات عملهم. وهذا يشمل كل من التأثير على الصعيدين الوطني والمحلي.
 - ب. ومن المهم أن نذكر أن كلا من جمع البيانات عبر الانترنت وخلال وسائل اخرى تظهر أن المنظمات في مختلف المستويات أكثر وعيا من منهج التنمية المبني على الحقوق. ويمكن للمنظمات المجتمعية أن تنظر إلى نفسها على أنها مناصرة لحقوق الإنسان (HRBA) يمكنها أن تدفع من أجل التغيير في السياسة والممارسة على المستوى

المحلي. بالطبع، هناك خلط واضح في هذا المستوى حول الوعي وتغيير السلوك كجزء من المناصرة، لأنه يركز فقط على الأشخاص / أصحاب الحقوق. هذا يعكس الحاجة إلى العمل حول جانبي النهج القائم على حقوق الإنسان لضمان بدء التغيير الهيكلي. يشمل الجانبان حاملو الخدمة الأولى من خلال جماعات الضغط والحوارات والضغط. على الجانب الآخر هم أصحاب الحقوق، من خلال تنظيم الجمهور وإطلاق برامج زيادة مستوى الوعي وتحسين السلوك.

هل منطقتك على استعداد للتأثير على السياسات على المستوى المحلي/الوطني؟



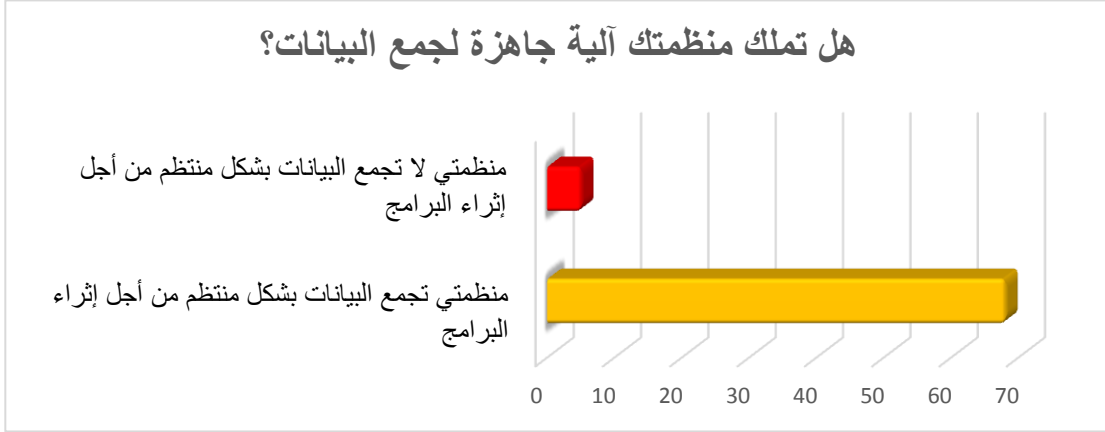
هل تملك منطقتك استراتيجية سياسية واضحة؟



الشكل 10: الآراء حول استراتيجيات وتقنيات المناصرة على المستوى التنظيمي.

٢- بناء الأدلة لإثراء التخطيط:

أ. هناك أيضا تطور ملحوظ بالنسبة لقدرة المنظمة على تنظيم أدوات جمع البيانات وتقييم المجتمع لإثراء التخطيط. أشارت 93% تقريبا من المنظمات التي شاركت بالاستبيان أن التخطيط للبرنامج يجب ان يكون بعد جمع البيانات ذات العلاقة التي ستشكل التخطيط.



الشكل 11: آراء حول جمع البيانات كممارسة تنظيمية معتادة

توثيق المعرفة والتقييم وكتابة الدروس المستفادة:

ب. هناك حاجة كبيرة للتقييم وكتابة الدروس المستفادة حول الحملة والمناصرة على المدى المتوسط والقصير. أشارت البيانات التي تم جمعها إلى أن 43% من المنظمات التي تمت مقابلتها لديها نظام واضح للتقييم والتوثيق وجمع الدروس المستفادة من أجل المناصرة. في حين ذكر 3% أنه لا يوجد نظام للتقييم أو التعلم، أوضح 54% أن التعلم والتقييم قد يحدث ولكن ليس بطريقة منهجية. بمعنى آخر، يحدث التعلم كجزء من ديناميكية المجموعة وانعكاساتها، في حين أن المنظمات نفسها لم تتمكن بعد من وضع خطة ونظام للتعلم وتقييم أعمال المناصرة.

ج. هذا يوفر نظرة قوية حول الحاجة لتلك المنظمات غير الحكومية إلى الإعلان س حزب العمال نهج منتظم لتقييم والتعلم من المناصرة. من الصعب قياس تغيير السياسة على المدى الطويل والذي قد يستغرق في بعض الحالات 10 سنوات من الكفاح الجماعي. على أية حال، يمكن وضع مؤشرات حول إشراك صانعي السياسات، والتغيرات في مواقف المجتمع، والتغيير في القدرات المؤسسية للوكالات المنفذة للقانون، من أجل تحديد المعالم الرئيسية لتغيير طويل الأجل.

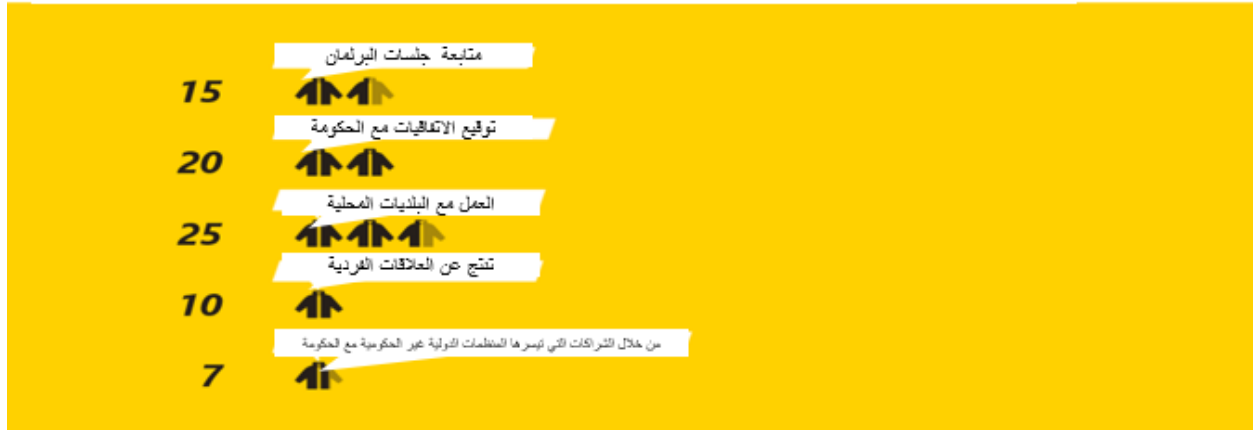


الشكل 12: رأي المنظمات حول أنظمة المتابعة والتقييم.

ما هي تقنيات المناصرة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني؟

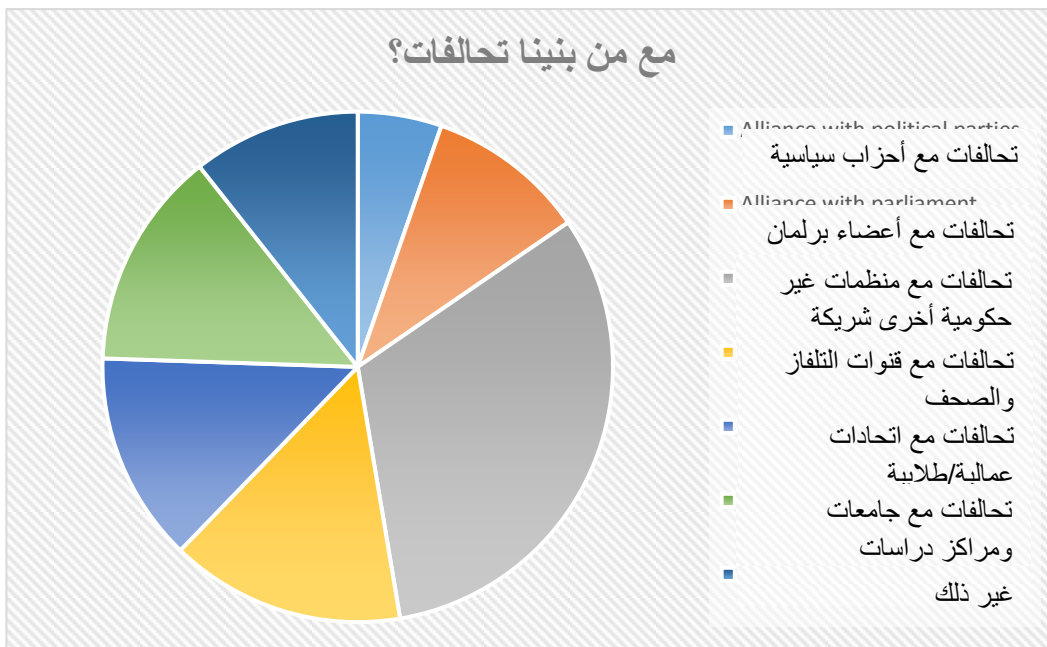
- ذكرت البيانات التي تم جمعها عددا من التقنيات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني للتأثير على عمليات صنع القرار في العمل في مجال المناصرة. تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني أوضحت أمثلة جيدة وخبرة حول إقامة صلات مع صانعي السياسات إما النواب والسلطات المحلية والوزارات وقادة المجتمع. يمكن أيضاً تحليل ذلك بشكل أكبر فيما يتعلق بمن يتم دعوته ولماذا. بعض المنظمات تنتمي إلى الفئات المجتمعية المتميزة التي تساعد على الحصول على دعوة إلى منتديات واجتماعات صنع السياسات مع صانعي القرار. سوف يعطي التحليل على مستوى الدولة منظورات أعمق حول هذا عندما يتعلق الأمر بتحليل القوة الخفية والمخفية.
- يعد التعاون مع الحكومة والوصول إلى منصات صنع القرار وسيلة هامة لتوجيه رسائل المناصرة. هناك مستويات وطرق معينة يمكن من خلالها للمنظمات الحصول على مساحة في تلك المنتديات والمنصات. تشير النقطة التالية إلى الطرق والأساليب التي بإمكان المنظمات غير الحكومية من خلالها الوصول إلى منتديات صنع القرار، والمشاركة مع الحكومة. ركزت معظم الإجابات على اللجان البلدية والسلطات المحلية أساسية في التعاون بين منظمات المجتمع المدنية والحكومة.

كيف تعمل مع صانعي القرار



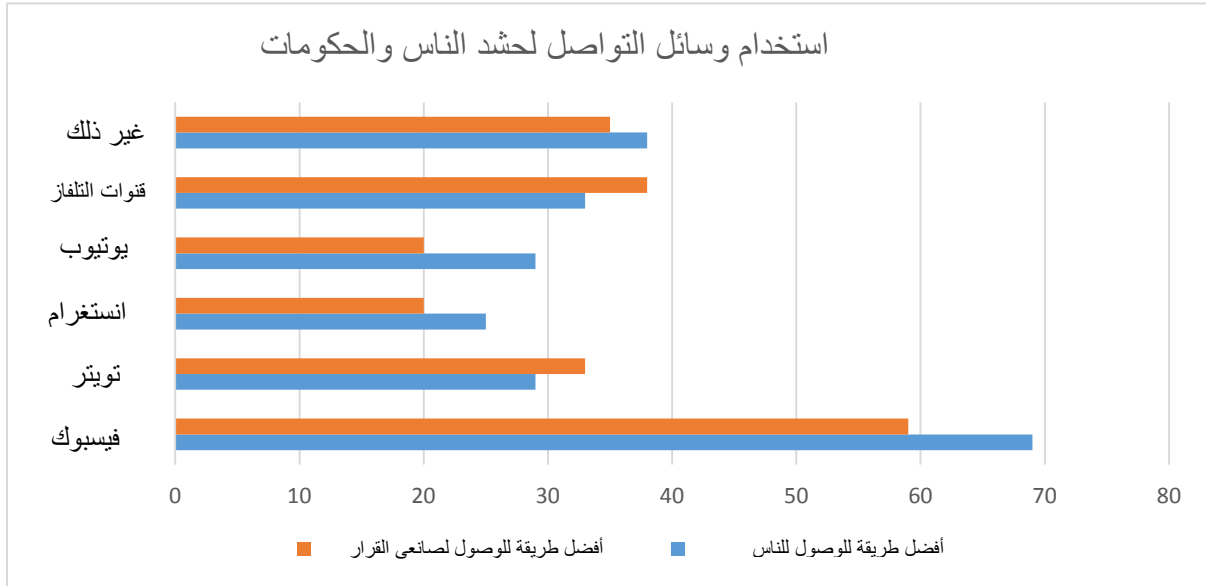
الشكل 13: أساليب تتبعها المنظمات غير الحكومية للمشاركة مع صانعي القرار

- في الوقت ذاته، كان هناك 14 منظمة مدنية شاركت في الاستبيان لم تطور أي تعاون مع الحكومة لعدد من الأسباب، مثل:
 - تنتظر الحكومة للمنظمات غير الحكومية على أنها معارضة،
 - القوانين تحد من مشاركة المنظمات غير الحكومية في منصات صنع القرار،
 - الحكومة لا تقبل بأي منظمة مجتمع مدني لتراقب على أنشطتها،
 - الحكومة المحلية من جماعة عرقية / دينية مختلفة عن المنظمة غير الحكومية.
- يعتبر بناء التحالفات مع المجموعات متشابهة التفكير إحدى التقنيات التي بإمكان المنظمات غير الحكومية استخدامها لتحسين تأثيرهم. أشارت منظمات المجتمع المدني أن التحالف مع منظمات مجتمع مدني أخى هي الأهم، ومن ثم التحالف مع الاعلام، بالإضافة إلى الاتحادات الطلابية واتحادات العمال. كانت الأحزاب السياسية في غالبية الدول المشاركة في الاستبيان هي الاحتمال الأقل لبناء التحالفات معها.



الشكل 14: رأي منظمات المجتمع المدني حول بناء التحالفات

- استخدام الاعلام للوصول إلى فئات المجتمع المختلفة وحشدتها، أو صانعي القرار، هي طريقة تقييم أساسية لمنظمات المجتمع المدني المستهدفة. كان استخدام الاعلام لضمان وصول تقدم سير الحملة للناس أحد النقاط الرئيسية عندما تطرق البحث لقابلية منظمات المجتمع المدني على المشاركة مع عامة المجتمع. أكد 91% من المستجيبين ان الناس تتابع حملاتهم من خلال الاعلام.
- تشبه وسائل الاتصال المستخدمة في الوصول إلى الناس بشكل كبير الوسائل المستخدمة للوصول إلى صانعي القرار. مع ان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه هناك اجماع على أن الفيسبوك هو وسيلة التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً للوصول إلى الناس والحكومة. تشمل الوسائل الأخرى على التصريحات الصحفية والجرائد السياسية للموظفين الحكوميين، بينما تعتبر وسيلة نشر المواد الدعائية مثل البروشورات والملصقات هي الأكثر شيوعاً للوصول إلى الناس.



الشكل 15: أفضل وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الحكومات والناس.

أمثلة جيدة للحملات في بلدك؟

الدولة	مثال الحملة	الدروس المستفادة
مصر	- الكوتا النسائية في البرلمان - حملة قانون التحرش الجنسي 2014 - حملة رفض المحاكم العسكرية في مصر بعد 2012. مع انها لم تغير حقيقة المدنيين الذين تمت محاكمتهم عسكرياً، إلا انها سلطت الضوء عليها.	- تقييم الاحتياجات وتصميم اهداف ممكن تحقيقها. - جهود جماعية وبناء التحالفات. - استخدام أدوات الاعلام المناسبة للتواصل مع الناس. - استخدام الفن لكسر الحواجز والوصول إلى

<p>المجتمعات. استخدام المساحات المحددة بشكل فاعل وبناء التحالفات واستخدام الآليات الدولية عند التفاوض مع الحكومة.</p>	<p>- مصريين ضد الفحم 2014. كانت هذه الحملة بقيادة منظمات مجتمع مدني من اجل التأثير على قرار الحكومة باستخدام الفحم كوسيلة لتوليد الكهرباء في محطات توليد الكهرباء.</p>	
<p>الضغط مع الأحزاب السياسية للوصول إلى أعضاء البرلمان.</p>	<p>- حملة رفع قيود الحكومة على اتفاقية السيداو. تمكنت الحملة من اقناع أعضاء البرلمان من رفع قيودهم.</p>	البحرين
<p>المشاركة مع أعضاء البرلمان وشملهم في عملية وضع المسودة. مشاركة مختلف الشركاء والتخطيط الجماعي للحملة من خلال اشراك الجميع في عملية التصميم للحملة.</p>	<p>- حملة لتبني قانون حول الحق في الحصول على المعلومات. تمكنت هذه الحملة من عرض مسودة قانون لمناقشة مبدئية في البرلمان العراقي عام 2011.</p>	العراق
<p>استخدام فاعل لوسائل التواصل الاجتماعي لحشد الناس من اجل التغيير المطلوب. خلق تحالف وطني من مختلف الشركاء المهتمين والناشطين لاتخاذ اجراء جماعي لتغيير السياسات. قيام المجموعات الأكثر تأثراً بقيادة الحملة هو فلاح للنجاح (طلاب الجامعات في مثال "ذبحتونا")</p>	<p>- حملات محلية لاختيار أعضاء المجالس البلدية بعيدا عن الهيكلة العشوائية والهيكلية التقليدية. - الحملة لإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات في العام 2017. - حملة "ذبحتونا" لتقليل من رسوم التعليم العالي. حملة أخرى لتغيير نظام وضع العلامات في الجامعات.</p>	الأردن المزيد من المعلومات متوفرة في تقرير الأردن
<p>اشراك المواطنين المتأثرين بشكل مباشر من المشكلة هو درس رئيسي لضمان عملية ضغط وحشد اقوى. توسعة تعريف المجتمع المدني ليشمل اتحادات العمال والحركات الطلابية كجزء من العمل الجماعي لمعالجة التغيرات الهيكلية. تصميم مطالب الحملة بناء على احتياجات الفئات المستهدفة عادة ما تكون هذه الحملات ناجحة لأنها تسلط الضوء على المواضيع الأكثر تداولاً.</p>	<p>- حملة لإلغاء المادة 522 من قانون العقوبات. - حملة محلية في البقاع حول تجريم إطلاق العيارات النارية في الاحتفالات. - حملة "ريحتكم طلعت" حول جمع النفايات في بيروت والتي تطورت لاحقا لحملة سياسية لمعالجة الظلم. - الحملة ضد الزواج المبكر والتي قادتها منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق السيدات. - حملة حرية التعبير - حقوق عاملات المنازل</p>	لبنان المزيد من المعلومات متوفرة في تقرير لبنان
<p>بني نجاح الحملة على العلاقات الجيدة مع أعضاء البرلمان والحكومة. بسبب حساسية الموضوع الشديدة وإمكانية استخدامهما بشكل سياسي، تمكنت الحملة من خلق مجالات حوار خارج اطار الاعلام التقليدي للمساعدة في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية.</p>	<p>- حملة لنزع السلاح من الجماعات المتطرفة</p>	موريتانيا
<p>إشراك خبراء تواصل للمساعدة في كتابة رسائل واقعية.</p>	<p>- حملة حماية البيئة - حملة تغيير القانون المدني للسماح للأمازيغ بإعطاء ابناءهم أسماء أمازيغية</p>	المغرب المزيد من المعلومات متوفرة في تقرير المغرب
<p>إن توفر قاعدة بيانات صحية يمكن الوصول لها يساعد على تصميم الأدلة المطلوبة لإطلاق الحملات بناء التحالفات والروابط مع أعضاء البرلمان وضع اهداف الحملة وحلولها ضمن السياق هو درس رئيسي من حملة استراتيجية المياه</p>	<p>- حملات للترويج للصحة العامة للسيدات الحوامل في قفصة وسيدي بو سعيد. - حملات لتبني قانون رقم 58 الجديد حول مكافحة العنف ضد المرأة - حملة لإلغاء البند 12 من قانون رقم 52 حول تعاطي المخدرات والتي استطاعت تخفيف احكام تعاطي</p>	تونس المزيد من المعلومات متوفرة في تقرير تونس

<p>- مشاركة المحامين وخبراء القطاع القضائي مع منظمات المجتمع المدني للدفاع عن تغيير السياسات ودعوتهم لدعم مقترحات قضائية بديلة.</p>	<p>المخدرات - حملة مراجعة قانون الإجراءات الجنائية خاصة قانون رقم 5 المتعلق بحق الحصول على محامي - حملة لإشراك منظمات المجتمع المدني في صنع القرار حول سياسات المياه والتي استطاعت ان تخلق اتفاقية حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع مسودة استراتيجية تونس للمياه.</p>	
---	--	--

الدعم الذي تحتاجه المنظمات غير الحكومية من اجل تحسين برامج المناصرة؟



تم التركيز على الحاجة لتحسين قدرات منظمات المجتمع المدني كأول دعم مطلوب لمنظمات المجتمع المدني من اجل تنفيذ أنشطة المناصرة. بالإضافة إلى ذلك وبسبب وقاع ان هناك تردد في تمويل المناصرة والعمل البحثي من قبل الممولين والمنظمات غير الحكومية، ذكرت المنظمات المشاركة في الاستبيان أن هناك حاجة للدعم المالي من اجل تنفيذ الحملات كثاني دعم مطلوب.

تم التركيز على أهمية ربط الشركاء مع الشبكات الوطنية والإقليمية كثالث دعم مطلوب لمنظمات المجتمع المدني.

دعم مالي

بناء قدرات

مناهج تعلم جديدة باللغة العربية

شبكات دعم

غير ذلك

الشكل 16: مجالات الدعم المطلوب من الشركاء.

شملت مجالات تطوير القدرات على:

يوضح الجدول التالي المجالات الأساسية لتطوير القدرات التي عبر عنها المشاركون في الاستبيان:

1- تدريب بحث مختص للمنظمات لتتمكن من تطوير الأدلة وتوفير البيانات اللازمة من اجل حملات المناصرة
2- متابعة وتقييم الحملات وقياس تغيير السياسات طويل المدى ومتوسط المدى
3- مهارات الحشد المجتمعي وتطوير رسائل مناسبة للحملات
4- تطوير قدرات الضغط والمشاركة مع صانعي القرارات
5- المشاركة المبدعة والاستخدام الفاعل لوسائل التواصل الاجتماعي في الحملات
6- القدرات لتنفيذ جلسات تخطيط استراتيجي للمناصرة ضمن المنظمة من اجل تحديد سياسات طويلة المدى وخطط المناصرة
7- تحسين المساءلة التنظيمية والشفافية بالإضافة إلى بناء القواعد الشعبية
8- توفير الموارد عبر الانترنت للحملات
9- تحسين القدرات حول التواصل
10- تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني لإجراء حملات عبر الانترنت.



القسم الثالث: التحليل والنتائج حسب الدولة

المملكة الأردنية الهاشمية

إطار العمل القانوني

هناك العديد من القوانين واللوائح التي تنظم الحريات المدنية في الأردن. بعض هذه القوانين سارية منذ وقت طويل، بينما صدرت قوانين أخرى. من بين تلك التي تحكم حرية تكوين الجمعيات، قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 وتعديله لاحقاً رقم 22 لعام 2009، (ICNL 2019). من بين العديد من القيود المفروضة على تشغيل منظمات المجتمع المدني، ينص هذا القانون على أنه يمكن رفض طلبات تسجيل منظمات المجتمع المدني دون مبرر. وينص على أن منظمات المجتمع المدني مطالبة باستلام التراخيص قبل جمع التبرعات من الجمهور. كما "تنص على أن منظمات المجتمع المدني قد لا تتابع أي أهداف سياسية يحكمها القانون الأردني للأحزاب السياسية، ولكن تعريف "السياسي" لم يرد في قانون الأحزاب السياسية ولا القانون رقم 51" (USAID 2018 صفحة 20). حسب ما يذكر مرصد الحريات المدنية، "عملت تعديلات 2009 على توضيح وتعزيز قانون عام 2008 حول الجمعيات، لكنه تم انتقاده من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لعدم الوصول إلى الحد المطلوب." (ICNL 2019). بالإضافة إلى ذلك، ليس من الضروري ذكر أن السياق العشائري في الأردن مدمج بشكل معمق في المجتمع و"يعمل بجانب النظام القضائي الحالي. تلعب العشائر في الأردن دوراً سياسياً، كما توفر نظاماً قضائياً بديلاً، وتوفر خدمات للمجتمعات." (ICNL 2019).

هناك قانون آخر ينص على أن المجتمعات غير المسجلة غير القانونية، وهو قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960. وينص أيضاً على أن الأفراد الذين يقومون بتنفيذ أنشطة مع مجتمعات غير مسجلة يخضعون للسجن لمدة عامين. قانون آخر يحكم الشركات غير الهادفة للربح وبعض أنواع منظمات المجتمع المدني هو قانون الشركات رقم 73 لعام 2010. بالإضافة إلى أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني رقم 46 لعام 2007 الذي يفرض قيوداً على المعاملات المالية مع فرض عقوبات على عدم الامتثال، هناك قيود ينص عليها القانون في الأردن على وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل سواء كان أجنبياً أم محلياً (USAID 2018)

بالنسبة لحرية التعبير، هناك العديد من القوانين المتاحة في الأردن لتقييدها، بما في ذلك مواد قانون العقوبات التي تجرم التشهير وتشويه سمعة الحكومة، وقانون الصحافة والمنشورات في عام 2012 (التي تتطلب تعديلاتها تسجيل المواقع الإلكترونية لدى الحكومة ويفرض مسؤولية على مالكي الموقع فيما يتعلق بمحتواهم).

اقترحت الحكومة تعديلات جديدة على قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2015 في نهاية عام 2018. وتفرض هذه التعديلات المزيد من القيود على حرية التعبير على الإنترنت. بالإضافة إلى الأحكام بالسجن لمدد طويلة والأحكام التي تنص على "عقوبات جنائية صارمة (ICNL 2019). تشكل اللغة الغامضة لمشروع التعديل تحدياً لأنه يستخدم مصطلحات مثل "نشر الشائعات" (ICNL 2019) مع عدم وجود تعريفات واضحة. ومع ذلك، على الجانب الإيجابي، يعرف القانون بوضوح "خطاب الكراهية"، ويقلل من الحد الأقصى للعقوبة على جريمة التشهير إلى السجن لمدة عامين، ولم يعد يسمح [بالاحتجاز الجنائي قبل المحاكمة للأفراد المتهمين مع التشهير (ICNL 2019)].

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من توفر قانون الوصول إلى المعلومات منذ عام 2007، إلا أنه لم يتم تنفيذه بالكامل، وعادةً ما يتم تلبية طلبات الحصول على المعلومات "بتأخير طويل وتقتصر على قانون أسرار الدولة والوثائق (USAID 2018).

حرية التجمع في الأردن محكومة بالقانون رقم 7 لعام 2004 الذي ينص على حق الأردنيين في المشاركة في التجمعات العامة، خلافاً لغير الأردنيين. مطلوب إشعار حول التجميع قبل 48 ساعة على الأقل من عقده. من الممكن معاقبة المنظمين الذين يفشلون بإخطار الحكومة بالسجن والغرامات. "تمنع تعليمات الأردن المنظمة للتجمعات العامة والمظاهرات للعام 2011 الشعارات والهتافات والصور والرموز التي قد "تقبض حكم الدولة أو الوحدة الوطنية أو القانون والنظام" (المادة 2(ج)). تعمل اللغة المبهمة في القانون رقم 7 على منح الحاكم الإداري حق فض أي تجمع "إذا تغيرت غايات التجمع أو المظاهرة" (المادة 7) (USAID 2018)

تفسير التشريعات؟

وفقاً لاستطلاع أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن 36٪ فقط من منظمات المجتمع المدني والناشطين المدعى عليهم كانوا على دراية بالإطار القانوني الذي يحكم حرية تكوين الجمعيات، و37٪ كانوا على دراية إلى حد ما. من منظمات المجتمع المدني المسجلة التي تم مسحها، أشار 2٪ فقط إلى أن الأمر استغرق أكثر من 90 يوماً لتلقي إشعارات التسجيل الرسمية بعد تقديم مستنداتهم. أشار 19٪ إلى أنه كان مضيعة للوقت ومكلفة. لكن هذا يتناقض مع نتائج مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات التي أجراها نفس الاستطلاع والتي أوضحت أن الأمر استغرق إحدى المنظمات 4 سنوات لإكمال العملية. هذا بالإضافة إلى التأخير المبلغ عنه في تلقي الموافقات على تنفيذ الأنشطة (2018 USAID).

بيئة التشغيل للمنظمات غير الحكومية

- منظمات المجتمع المدني المسجلة في الأردن 966٠5 (وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، تم استرجاعها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2018)
- الديمقراطية في الأزمنة: الحرية في العالم 2018: الدرجة 100/37 (فريدم هاوس، 2018).
- تصنيفات الحرية: حرية جزئية 7/5 (1 الأكثر حرية، 7 الأقل حرية) (فريدم هاوس، 2018).
- الحريات المدنية: 7/5 (1 الأكثر حرية، 7 الأقل حرية) (فريدم هاوس، 2018).
- حرية الصحافة 2018 الترتيب: غير حر الترتيب 180/132 النتيجة 41.71 (مراسلون بلا حدود، 2018)
- حرية الشبكة 2018: نقاط حرة جزئياً 100/49 (فريدم هاوس، 2018)
- مؤشر مدركات الفساد 2018: المرتبة 180/58 - الدرجة 100/49 (منظمة الشفافية الدولية، 2018)

وفقاً للمسح الذي أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول حالة الحريات المدنية المنشورة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2018 ، فإن 46٪ من منظمات المجتمع المدني المستجيبة شعرت بحرية ممارسة حرية تكوين الجمعيات. شعر 43٪ بالحرية في ممارسة الحق في التجمع. شعر 47٪ من المجيبين على هذا الاستطلاع بحرية ممارسة حرية التعبير و 31٪ شعروا بحرية المشاركة "معظم (70٪) من أصحاب المصالح التي شملتها الدراسة ينظر منظمات المجتمع المدني إلى المساعدة فول في حماية وصول الأفراد إلى الحقوق المدنية والسياسية. الجهات الفاعلة الأخرى التي تم تحديدها كعوامل تمكين للحريات المدنية هي وسائل الإعلام (32 ٪) ، والجهات المانحة / المنظمات الدولية (32 ٪) ، والسلطات الحكومية المحلية (32 ٪) " (ص 69). ربطت منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة الاستقصائية هذا بحركة التعبئة الأردنية التي ظهرت خلال الربيع العربي في عام 2011 ثم استمرت بعد ذلك في الأردن. يتم التركيز أيضاً على أهمية "المساحة المادية" التي تتمركز بشكل عام في عمان ، العاصمة ، من خلال المراكز الثقافية والأماكن الفنية والمقاهي والمحاور الاجتماعية (ص 69). تم تحديد الجامعات أيضاً على أنها بيئة مواتية وتقييدية ، حيث يمكن أن تكون مساحات لتبادل الأفكار والتعبئة والتنظيم ، ولكن في الوقت نفسه تتأثر بالحكومة. كما تم تحديد 44٪ من المساهمين الرئيسيين في القيود المفروضة على هذه الحريات لشخصيات دينية ، واعتبر 39٪ أن هذه المؤسسات تقودها المؤسسات الحكومية و 35٪ من قوات الأمن و 33٪ من الأحزاب السياسية. كما ذكر 82٪ من المجيبين على الفساد والمحسوبية تهديداً كبيراً للحريات المدنية". ما يقرب من نصف جميع الشركاء استشهد المتطلبات البيئية تم ذكر القواعد واللوائح (40 ٪) من قبل العديد من "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، (2018)

الاستجابة / إجراءات التخفيف الحالية (من يفعل ماذا يعالج هذا؟)

حدد 73٪ من مسح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2018) الحاجة إلى دعم شعبي أقوى لمنظمات المجتمع المدني، بينما أشار 69٪ إلى أهمية تطوير القدرات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني. أشار 51٪ أيضاً إلى أنه من المهم المناصرة إلى الإصلاح القانوني والسياسي لضمان الحريات المدنية في الأردن. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2018).

تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني

ما هي الفجوات في القدرات للمنظمات التي يجمع معالجتها في هيكل القوة هذا؟

ما هي المساحات والفرص على المستويات المحلية والوطنية

كيف تتعامل المنظمات مع ديناميكيات القوة وبالعكس؟

ما هي ابعاد Power Over التي تعمل في النظام البيئي

قوة مرئية:

○ وهناك اتفاق مشترك بين معظم مقابلات مع أن قانون تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني ليست واضحة من حيث التسجيل وكذلك الحصول على الأموال وأنه يضع قيوداً على النشاط المنشأ المجتمع المدني. ○ هناك أكثر من طريقة واحدة لتسجيل المنظمات غير الحكومية إما تحت وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصناعة والتجارة غير هادفة للربح. في كل السبل وزارة الداخلية لديها اليد العليا في الموافقة على بعض أنشطة المنظمات غير الحكومية. ○ هناك نقاش مستمر على مستوى السياسة لمراجعة قانون المنظمات غير

○ ضمن القيود الحالية على أنشطة المنظمات غير الحكومية، تستطيع المنظمات المحلية والوطنية إيجاد آليات وتقنيات للتغلب على هذه القيود. ○ تشكل تحالفين وطنيين من قبل منظمات المجتمع المدني المستوى الوطني لمعالجة هذه المسألة من القانون الجديد وبدء محادثة مع الحكومة والبرلمان لضمان أن القانون المقترح لن تكون مقيدة مثل التيار. ○ يعد التعديل الأخير للمادة 308 في الأردن في عام 2016 مثلاً جيداً للعمل الجماعي للمنظمات غير الحكومية والناشطين والأحزاب السياسية للمشاركة في تغيير سياسة ريفية المستوى. تم تأييد ذلك بالطبع من خلال الرغبة السياسية للحكومة والملك لقيادة مثل هذا التغيير. ○ تأثير وسائل الاعلام الاجتماعية مهم لجعل بعض المطالب سمعت الرغم من النشاط لا ترد دعوتهم إلى منصات صنع

المساحات المدعوة:

○ البرلمان في الأردن يقود صياغة السياسات والتشريعات. هناك بعض النواب الذين يمثلون منظمات المجتمع المدني ؛ ومع ذلك ينتمي معظمهم إلى المنظمات الخيرية. ○ خطة اللامركزية الجديدة ، رغم أنها لم تعمل بعد ، تقدم فرصة جيدة لتحويل التركيز على صنع السياسات على المستوى المحلي. منظمات المجتمع المدني هي حالياً تكافح من أجل فهم وتفعيل نظم الإدارة المحلية، والتي من خلالها يمكن أن تؤثر على القرار -عمليات صنع على المستويات المحلية. ○ على المستوى الإقليمي ، هناك بعض التحالفات والحركات التي تمكنت من إنشاء بعض المنصات المهمة ، على سبيل المثال ، المبادرة العربية للتعليم التي هي العضو العربي الوحيد في الاتحاد الدولي لحالات الطوارئ التعليمية.

○ القليل من المنظمات قادرة على فهم دورة المناصرة بأكملها بدءاً من بناء الأدلة، وإنشاء وكالة للتغيير، والمشاركة في جماعات الضغط والتواصل عالية المستوى. ○ على مستوى القوة المرئية وبما أن عمليات صنع السياسة العامة في الأردن ليست موحدة، فإن المنظمات غير الحكومية لا تزال تكافح من أجل استكشاف مقالات للتأثير على السياسات على جميع المستويات. ○ خلق الأدلة وإجراء البرجمة الدقيقة هما نقطتان تم التركيز عليهما كحاجة أساسية للتخطيط لحملة ناجحة. ليس على المنظمات غير الحكومية ان يقوموا بالدورة كاملة من إعلام برامجهم وحملاتهم، فبإمكانهم ذكر مراكز البحث – مع انها قليلة جدا – التي بإمكانها المساعدة في خلق البيانات الأساسية. مع ذلك، إن الحاجة لبناء القدرات حول البرمجة المبنية على الأدلة هي حاجة مهمة. ○ النشاط الإبداعي واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في طريقة مبتكرة يمكنها حشد الجمهور حول مطالب المناصرة ما زالت مجال أساسي للتنمية للمنظمات.

		القرار.	<p>الحكومية الحالي لجعله أكثر تقييداً. وفي الوقت نفسه، هناك حملات من قبل المنظمات غير الحكومية التي تتناول هذا القانون الجديد المقترح.</p> <p>○ تفرض حالة التأمين قوانين أكثر تقييداً على أنشطة منظمات المجتمع المدني. من الممكن أيضاً استخدام قانون الجرائم الالكترونية الجديد كوسيلة تقييد على الحريات.</p>
<p>○ بمعنى تأمين عمل المنظمات غير الحكومية إلى جانب مخاطر اغلاق الأنشطة تسليط الضوء على أهمية بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والناشطين حول:</p> <p>○ الأمن الرقمي والسلامة الشخصية.</p> <p>○ معرفة أكبر بالإطار القانوني والامتنال الذي تخضع بموجبه هذه المنظمات لعقوبات حكومية أقل.</p> <p>○ يعتبر فهم المناصرة التي تتمحور حول الناس أو المناصرة من قبل الناس بمثابة التعلم الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن. من اللافت للنظر أن قادة المنظمات غير الحكومية الوطنية على مستوى عمان يدركون جيداً معنى المناصرة فيما يتعلق بخلق التغيير الهيكلي؛ ومع ذلك، فإن معظم أمثلة الحملات إما تقودها المنظمات غير الحكومية أو يقودها خبراء. الأمثلة قليلة من "ذبحتنا" و</p>	<p>الأماكن المطالب بها:</p> <p>○ وعلى الرغم من الأردن ن س ر جزءا من التغييرات اقتحام "الربيع العربي"، وهناك شعور قوي من الحركات الاجتماعية والسياسية على الأرض التي تمكنت من المطالبة المساحات على المستويات المحلية والوطنية.</p> <p>○ يعد مثال حملة "ذبحتنا" التي قام بها طلاب الجامعة في عام 2015 والذين تمكنوا من الطعن في القرارات المتعلقة برسوم التعليم</p>	<p>○ المنظمات غير الحكومية في الأردن تعمل على تطوير أفضل الاستعداد والقدرة على إشراك في القرار -مما يجعل عملية وفاق ورسم السياسات وخاصة أولئك الذين يمثلون قوة اجتماعية و / أو سياسية مثل القبائل أو المنظمات غير الحكومية المالكة.</p> <p>○ لا يوجد تفاعل ديناميكي بين مكونات الحكم (القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني). لم يتم تعريف مفهوم المشاركة المدنية بشكل</p>	<p>القوة الخفية:</p> <p>○ الخطاب المتزايد على الأمن ومكافحة الإرهاب يمنح الجهاز الحكومي والأمن هيمنة قوية على عمل منظمات المجتمع المدني.</p> <p>○ هناك عدد قليل من المنظمات التي تمكنت من إظهار حجة جيدة لتحليل السياسات لمعالجة قضايا التغيير السياسي المتعلقة بحرية التعبير، ونظام الحزب،</p>

<p>"إضراب الدوار الرابع" تعتبر حركة الغابات مهمة في إظهار حالة المناصرة من قبل الناس.</p> <p>○ وفي الوقت نفسه، على المستوى المحلي والمنظمات المجتمعية "فهم الحملات ضحلة جدا وتقتصر على أنشطة التوعية. كما هو مبين أعلاه، الفضاء دعوة للمركزية، على الرغم من أنه لا يزال غير نشط، يمكن أن تمنح هذه المنظمات على المستوى المحلي فرص أفضل لحالات العسر الشديد ه السياسات على المستوى المحلي. وبالتالي، فإن الاستثمار في منظمات المجتمع المدني "فهم أعمق من المناصرة سيخلق زخما قويا من الأسفل على التغييرات الاجتماعية والسياسية.</p> <p>○ هذا يجب أن يتم تنسيقه وربطه مع العمل على المستوى الوطني. تعد الحاجة إلى التواصل بين البرمجة على المستويين الوطني والمحلي مفتاحًا في هذه المسألة.</p>	<p>العالي أحد الأمثلة الجيدة للحملة التي يقودها الأشخاص. وأشارت الحملة أيضًا إلى القوانين ذات الصلة وميزانيات الدولة التي أثبتت مطالبها في مجال المناصرة.</p> <p>○ المثال الآخر من إنقاذ الحركة الغابات في عجلون ويعرض أيضا مثال جيد على الحملة التي تقودها التي كانت ناجحة لتعبئة الموارد المختلفة حول مطالبهم للتغيير.</p> <p>○ وقد أبرزت حملة المناصرة إلى الحفاظ على الأشجار القديمة (المعمرة) أو أشجار نادرة من نوع Rumi Rumi في الأردن - الأردن إحساسًا قويًا بتأريض الناس وتجميعهم في مقدمة أعمال المناصرة .</p> <p>○ أنه قد تم تسليط الضوء في جميع أنحاء المقابلات والاجتماعات انعكاس مع أصحاب المصلحة، أن هناك فجوة كبيرة من عدم الثقة بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. فإنه لا يزال مناقشة الكلاسيكية في هذا المستوى العالمي. ومع ذلك، هناك فرصة لجلب النشاط الاجتماعي إلى الحملات مع احترام جميع القيود والحدود</p>	<p>واضح وإجرائي، وهذا يؤثر على فهم المنظمات المجتمعية لدورها.</p> <p>ونظام الانتخابات.</p> <p>○ التحدي الأكبر في هذا المنظور هو هذا الحوار المنفرد بين الحكومة من جانب ووكالات المعونة / وكالات الأمم المتحدة من الجانب الآخر. يوجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي مكاتب في الوزارات والجامعات، وتجري مناقشات مع الحكومة، لكنها لا تتحدى وجهات نظرها. هذا بالإضافة إلى الإحجام عن جلب منظمات المجتمع المدني إلى المحادثة.</p> <p>○ كونها دولة المتضررة من الصراع هو أيضا وسيلة أخرى للحكومة للسيطرة على جدول أعمال المنظمات غير الحكومية وكذلك منح مجازاته الأموال إلى أي ميزانيات الحكومة أو لهذه المنظمات غير الحكومية الذين هم في علاقة جيدة مع</p>
--	--	---

	<p>التي يتم إنشاؤها بالفعل مع الحركات الاجتماعية. بمعنى أنه يمكن جلب الحركات الاجتماعية إلى الحملات لا تعمل من خلال إضفاء الطابع المؤسسي عليها ، ولكن عن طريق إدراك مفهومها كحركة.</p> <p>○ مركز القدس للدراسات السياسية وتنظيم رشيد ومركز الحياة بدأت الحملات التي حققت مصدر لتمويل الحملات السياسية، فضلا عن التصويت الغش الذي خلق شعورا جيدا للتعبئة حول تلك المطالب السياسية.</p>		<p>الحكومة.</p>
<p>○ فهم نظام الحكم المحلي هو المفتاح</p> <p>○ إن تطوير القدرات لتعديل الرسائل حول التغييرات الاجتماعية والسياسية ، ضمن إطار ذي صلة يمكن للناس أن يتصلوا به ويكون قادراً على تصفح تأثير القوى التقليدية غير المرئية ، هو حاجة قوية لأن تعمل منظمات المجتمع المحلي على المستوى المحلي.</p> <p>○ الشعور بالتخصص مهم من حيث قيادة التغيير. مثال على الحملات الناجحة في الأردن قادت معظمها منظمة متخصصة في تركيزها المواضيعي.</p>	<p>الأماكن المغلقة:</p> <p>○ وتماشيا مع اللامركزية في نظام الحكم، هناك شعور كبير من المركزية حول المنظمات غير الحكومية "العمل هناك منظمات غير حكومية قوية على المستوى الوطني مقرها في عمان ولديها أدوات ووصلات جيدة من حيث التأثير على سياسات المستوى الوطني. ومع ذلك ، هناك انفصاليين تلك المستويات الوطنية والمنظمات المجتمعية الأخرى .</p> <p>○ هناك مساحة جيدة لبدء الحملات والبرامج على مستوى</p>	<p>○ هذا يمنح المنظمات غير الحكومية ، لا سيما منظمات المجتمع المحلي ، المجال المناسب للقيام بالحملات المحلية ، ولكن في الغالب في القضايا المقبولة اجتماعياً من قبل القوى التقليدية. على سبيل المثال ، تمكنت الحملة ضد إطلاق النار العشوائي في حفلات الزفاف قبل بضع سنوات من جمع حوالي 800 ألف توقيع معظمهم من أشخاص ينتمون إلى قبائل. كما تدير د لتعبئة قادة القبائل.</p> <p>○ على العكس من ذلك ، هناك</p>	<p>قوة غير مرئية:</p> <p>○ هناك خصوصية حول المجتمع المحلي الأردني والقوى التقليدية. أنها تلعب دور مهم جدا من حيث السماح / منح مساحة لحملات على المستوى المحلي. منحتهم فكرة تطوير منظمات المجتمع المدني ونموها في الأردن روابط جيدة مع المجتمع المحلي. وهذا يعني أن منظمات</p>

<p>المجتمع. ولكن هذا لا بد من أنب بشكل جيد للغاية في جميع أنحاء الناس الفائدة الصورة لخلق زخم التغيير وتجنب الرفض . ○ وتشارك المنظمات غير الحكومية نسبياً في عمليات صنع السياسات على المستوى الوطني. ومع ذلك، هناك تأثير قوي على التأمين الذي يتحكم في من تتم دعوته إلى إجراء حوارات على المستوى الوطني حول القوانين والاستراتيجيات الوطنية ومن لا يقوم بذلك. ○ من الأرجح أن وكالات الأمم المتحدة سيدعى للحوارات السياسة وفي بعض الحالات الأمم المتحدة ووكالاتها، USAID والاتحاد الأوروبي منتديات السياسات الرائدة مع الحكومة. الحركات الاجتماعية والسياسية هي الأقل دعوة للحوار مع الحكومة.</p>	<p>رفض للحملات التي تتناول القضايا السياسية أو الجنسانية. أحدث مثال على اغلاق برنامج وطني للفن ومكافحة التطرف العنيف (CVE) بسبب انتشار فيديو للفتيات الرقص في المدارس كجزء من ل نشاط الفن. ○ هناك بعض التقدم المستمر من قبل منظمات المجتمع المحلي لمعالجة بعض التقاليد القبلية مثل "الجلوة" القبلية، على الرغم من أنها تحرز تقدماً ضئيلاً للغاية، لكن من الملحوظ أن بعض منظمات المجتمع المحلي قادرة على عرض هذه القضية على المنتديات المحلية.</p>	<p>المجتمع المدني منذ عام 1967 لعبت دوراً هاماً في معالجة قضايا اللاجئين. رغم أن معظم هذه المنظمات الخيرية، أنها وضعت على علاقة قوية مع مجتمعاتهم. بعض من هذه المنظمات هي أيضاً تمثيل حقيقي للقوى التقليدية للمجتمع (القبلية).</p>
--	---	--

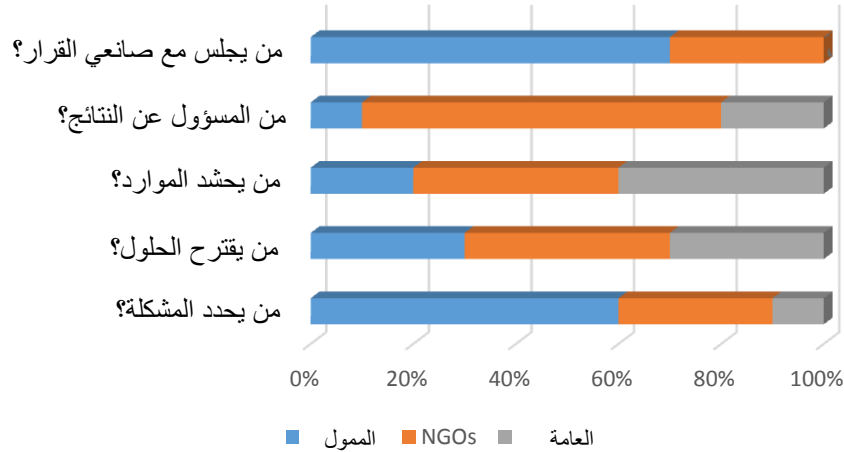
ملاحظات حول مجالات قدرات المناصرة التنظيمية:

عند تحليل شرعية ومصادقية ومساءلة المنظمات للتواصل مع الناس في القرار -عمليات صنع، وهناك فجوة كبيرة من التنظيم آل أنظمة لدمج تلك الجوانب. المقابلات وكذلك المداخن عرض إد أن معظم المنظمات غير الحكومية (الوطنية والمحلية) ليست قادرة على جعل تلك الجوانب مثل الأقمشة عملهم حتى الان. التحليل أيضا تظهر إن أنظمة ضعيفة جدا للمساءلة والكشف الاستباقي للمعلومات والبيانات للفئات المستهدفة.



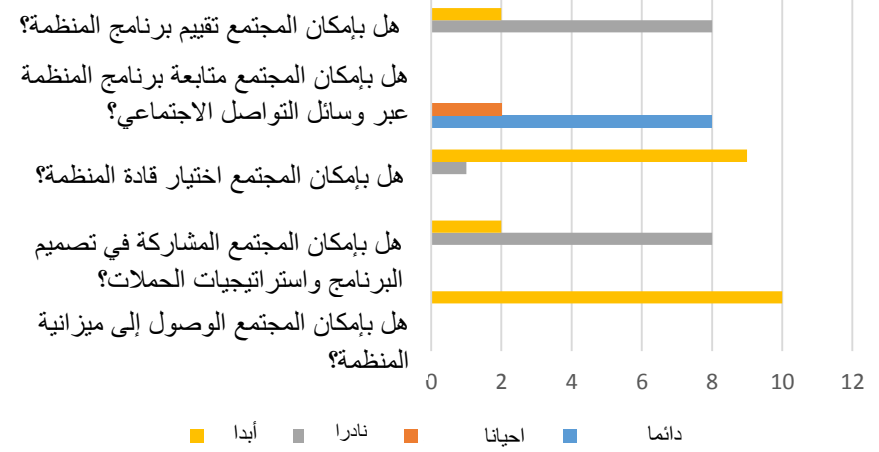
لذلك، وكوسيلة للترويج للمناصرة المركزة على الأشخاص، فإن قدرات المنظمات حول بناء أنظمة المساءلة والشرعية هي مكسب قوي. مثلاً، عندما تُسأل عن المسؤول عن تحديد المشاكل التي يجب على المنظمات غير الحكومية التعامل معها، كان الأشخاص في المرتبة الثالثة، حيث كان الممولون في المركز الأول والمنظمات غير الحكومية الوطنية بالمركز الثاني. يظهر الشكلان التاليان إجابات من مشاركين في مجموعتين مركزيتين عقدتا في الأردن حول إحساس المنظمات بالتمثيل والمساءلة.

المشاركة في البرامج؟ من يملك البرامج؟



الشكل 17: آراء المشاركين في الأردن حول ملكية البرامج

آراء حول شرعية ومصداقية منظمات المجتمع المدني



الشكل 18: آراء المشاركين في الأردن حول شرعية المنظمة

خاتمة وتوصية الأردن :

- التشبيك وإنشاء تحالفات على المستويين الرأسي والأفقي هو مطلب أساسي للنهوض بعمل المناصرة. يشير الرأسي هنا إلى شبكات المنظمات على المستوى الوطني تحت مواضيع متخصصة. يجب أن تجلب هذه الشبكات أيضاً تلك المنظمات التي لديها قدرة واتصالات أفضل للانخراط في صنع السياسات. بينما يشير المستوى الأفقي إلى العلاقة بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني ومنظمات المجتمع المحلي.
- المنظمات على المستوى الوطني قادرة نسبياً على بدء المناصرة والحملات، في حين أن القدرات على إنشاء الأدلة لا تزال مجالاً كبيراً للتنمية. في حين المجتمعية ترتبط بشكل جيد في معظم الحالات تتماشى جيداً مع هياكل السلطة المحلية والقدرات لفهم المناصرة وجعل ذلك باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البرامج لا تزال منطقة كبيرة وأو التنمية.
- يجب أن تكون المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي في وضع أفضل حول إطار النهج القائم على حقوق الإنسان كإدخال لدمج المناصرة كجزء لا يتجزأ من برامجها. هذا سيساعدهم أيضاً على تعديل رسائلهم الاجتماعية والسياسية من أجل التغيير بطريقة أكثر أهمية للناس ويمكن أن تعبئ أو في أسوأ الحالات تنتقل بين القوى التقليدية المحلية عندما يتعلق الأمر ببرمجة التغيير الجنساني أو السياسي.
- على المستويين الوطني والمحلي، ستكون حملات المناصرة أفضل إذا تحولت من المناصرة إلى الناس ومع الناس إلى المناصرة من قبل الناس. أظهرت حملات المناصرة التي يقودها الناس تأثيراً أقوى على هياكل الاختلالات القوي.

٥. يقدم برنامج اللامركزية فرصة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني للتواصل مع الناس في صياغة القرار -مما يجعل عملية وفاق على المستوى المحلي، وخصوصاً حول المسألة الاجتماعية، ووضع الميزانيات المحلية، أولويات الإنفاق المحلي. هذا يمكن أن يخلق زخماً قوياً من أسفل لتلبية الانفتاح الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني أن تخلقه من فوق .
٦. يعتبر النشاط الإبداعي والاستخدام المبتكر لوسائل التواصل الاجتماعي مجالاً قوياً للتطوير لكل من المنظمات المحلية والوطنية. يمكن أن يساعد أيضاً في إنشاء رسائل تفاعلية حول القضايا الحساسة للمجتمعات المحلية ، خاصة تلك المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي.
٧. ساعدت الإجراءات الجماعية وعمليات مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين على تحقيق أفضل نجاح في التأثير على السياسات في الأردن خلال السنوات الخمس الماضية عند الإشارة إلى حملة المادة 308. على الرغم من أن هذا كان تدعمها السياسية ث ط ليرة لبنانية، بمعنى الحركات الجماعية لمختلف أصحاب المصلحة الملتزمة تمكن من عزل المعارضين من القوى المحافظة.
٨. الحركات الاجتماعية لا تزال حقيقية ومحتملة. هناك مجال لإعادة النظر في التعامل مع الحركات الاجتماعية في عمل الحملات الانتخابية ، نظراً لكون الحركات الاجتماعية يمكن أي تي إضفاء الطابع المؤسسي. يُشجع I4C على إعادة التفكير في نموذج تعليمي لإشراك المنظمات مع الحركات الاجتماعية في الحملات الاجتماعية والسياسية التي بدأها الناس بصدق.
٩. بالعودة إلى التمثيل والمناصرة من جانب الناس ، ينبغي أن تسعى منظمات المجتمع المدني حقاً إلى تغيير النظم الداخلية للهيكل بطريقة تسمح للناس بأن يكونوا في مركز برامجهم. يمكن للأشخاص تحديد أولويات البرنامج والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبرامج والميزانيات وقادرة على تقييم تأثير هذه البرامج. يمكن لـ I4C أيضاً دعم المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بإعادة النظر في مجالات التطوير التنظيمي بطريقة تضمن مشاركة وملكية الأفراد.
١٠. نظراً لأن المانحين ووكالات الأمم المتحدة قاموا بالفعل بإنشاء إدخلات مع الحكومة الوطنية ، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية المناصرة إلى جعل برامج المانحين أكثر شمولاً. قد تكون هذه طريقة أخرى لجلب منظمات المجتمع المدني إلى المناقشات رفيعة المستوى حول السياسات .

الجمهورية اللبنانية

إطار العمل القانوني

يتم تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان بموجب قانون الجمعيات التعاونية 1909/1325 وتعديلاته لعام 2006 والتي تعد واحدة مواتية مقارنة بالبلدان الأخرى في هذه الاستشارات البحثية. بموجب هذا القانون ، من أجل تشكيل جمعية ، يجب إرسال إخطار إلى وزارة الداخلية وليس هناك حاجة إلى تصاريح لهذه العملية. الجمعيات "السرية" أو غير المعلن عنها ممنوعة ومعرضة للحل من قبل السلطات. مع ذلك ، تتطلب وزارة الداخلية ، في إطار الجهود المبذولة لتعقيد العملية ، أن تصبح الوزارات المعنية وكذلك مديرية الأمن العام جزءاً من مراجعة ملفات تسجيل منظمات المجتمع المدني قبل الموافقة على إيصالات الإشعارات اللازمة لإكمال عملية التسجيل وإصدارها (USAID 2018).

بالإضافة إلى ذلك ، يُطلب من بعض الوكالات الحكومية بموجب قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لعام 2017 مشاركة المعلومات بانتظام. وفقاً لهذا القانون ، يمكن للأفراد الدخول في عملية للحصول على معلومات من الحكومة. هذا هو الحال في حالة عدم اتصال المعلومات بالأمن القومي أو المعلومات الشخصية (USAID 2018) حرية الرأي مكفولة أيضاً في الدستور اللبناني "ضمن الحدود التي يحددها القانون" (المادة 13) (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2018) .

ينظم الحق في التجمع قوانين ومراسيم مختلفة . هذه هي قانون الجمعيات العامة لعام 1911 ، والمرسوم 4082 لعام 200 (الصادر عن وزارة الداخلية) وقانون العقوبات . على غرار جميع البلدان الأخرى في هذا الاستشارات البحثية ، يجب تقديم إشعار قبل عقد أي جمعية. قد يتم منع هذه التجمعات في حالة اعتبارها مضرّة بالأمن والنظام والأخلاق والمصالح. ينظم القانون أيضاً المكان الذي يمكن أن تعقد فيه هذه التجمعات ؛ على سبيل المثال ، لا يُسمح بالتجمعات في الطرق العامة أو حول المباني الحكومية المحددة. يتم تعريم المخالفين أو سجنهم أو إخضاعهم لكليهما (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2018) .

تفسير التشريعات

وفقاً للمسح الذي أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2018) حول حالة الحريات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أفاد 60٪ من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة بأنها لا تتردد في ممارسة حريتها في التجمع 59٪. شعروا بحرية ممارسة حقهم في التجمع بينما أفاد 70٪ أنهم يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرية. ومع ذلك ، أفاد 27٪ فقط يشعرون بحرية المشاركة. بالنسبة إلى الإلمام بالقوانين والإجراءات ، أبلغ 84٪ من منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع عن الإلمام بالقوانين التي تنظم الحق في تكوين الجمعيات. كما أشار 84٪ إلى أنهم على دراية بالقوانين التي تنظم حرية التعبير ، و 83٪ أبلغوا عن إلمامهم بقوانين حرية التجمع .

بيئة التشغيل للمنظمات غير الحكومية

- 8، 500 من منظمات المجتمع المدني المسجلة (استناداً إلى الإحصاءات الحكومية المسترجعة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2018)
- الديمقراطية في الأزمة: الحرية في العالم 2018: درجة 100/43 (فريدوم هاوس ، 2018).
- تصنيفات الحرية: مجاني جزئياً 7/5 (1 الأكثر حرية ، 7 الأقل حرية) (فريدوم هاوس ، 2018)
- الحريات المدنية: 7/4 (أكثرها حرية ، 7 أقلها حرية) (فريدوم هاوس ، 2018)
- حرية الصحافة 2018 الترتيب: حرة جزئياً التصنيف 180/100 النتيجة 31.15 (مراسلون بلا حدود ، 2018)
- حرية الشبكة 2018: نقاط حرة جزئياً 100/47 (فريدوم هاوس ، 2018)
- مؤشر مدركات الفساد 2018: 180/138 - النتيجة 100/28 (منظمة الشفافية الدولية ، 2018)

بيئة التشغيل لمنظمات المجتمع المدني في لبنان، مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر واحدة التدريجي. هذا لأنه لا توجد تحديات أمام منظمات المجتمع المدني اللبنانية في تلقي التمويل. لا يشترط القانون الموافقات لجمع التبرعات للتبرعات من الداخل. بالنسبة لأنشطة المناصرة والضغط، على الرغم من عدم توضيح الآليات الرسمية بموجب القانون، فإن منظمات المجتمع المدني لا تواجه أي تحديات قانونية من أجل تنفيذ هذه الأنشطة. ومع ذلك، في بعض الحالات، استخدمت الحكومة قانون التشهير والتشهير ضد بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني للتعبير عن آراءهم (2018 USAID).

الاستجابة / إجراءات التخفيف الحالية (من يفعل ماذا يعالج هذا؟)

• تم تحديد ثلاثة مجالات ذات أولوية من قبل منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة الاستقصائية في مسح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول حالة الحريات المدنية (2018). (الأول هو تنمية القدرات الداخلية، والتي استشهد بها معظم منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع) 84%. (وجاء الإصلاح القانوني والسياسي في المرتبة الثانية كما أشار 60% من منظمات المجتمع المدني المدعى عليها. كان مجال الأولوية الثالث هو بناء دعم شعبي أقوى والذي أبلغ عنه 54% من منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذا الاستطلاع.

تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني

ما هي الفجوات في القدرات للمنظمات التي يجمع معالجتها في هيكل القوة هذا؟	ما هي المساحات والفرص على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؟	كيف تتعامل المنظمات مع ديناميكيات القوة وبالعكس؟	ما هي ابعاد Power Over التي تعمل في النظام البيئي لمنظمات المجتمع المدني بالنسبة لإغلاق المساحات؟
<ul style="list-style-type: none"> بعض أحكام قانون المنظمات غير الحكومية غامضة. يشتمل قانون الجرائم الإلكترونية على مصطلحات فضفاضة وغامضة. المجتمع المدني اللبناني ليس مستداماً من الناحية المالية. وهذا يعني أن المنظمات مجبرة على أن يكون المشروع القائم. لا يوجد جدول أعمال مشترك بين منظمات المجتمع المدني، وبالتالي يعمل كل منها بمفرده. لا يوجد أي أولوية بين منظمات المجتمع المدني خاصة فيما 	<p>مساحات مفتوحة</p> <ul style="list-style-type: none"> لبنان من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعروفة بحرية الرأي والتعبير. إن غياب القوانين الحديثة التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني أو الحركات جعلها منطقة مرنة لتشكيل المنظمات غير الحكومية وأنشطة الحركات المستقلة. في الآونة الأخيرة، تم تمرير الحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان ولكن 	<ul style="list-style-type: none"> بالنظر إلى الطبيعة الطائفية للمجتمع اللبناني، فإن معظم المنظمات غير الحكومية يتم تشكيلها من قبل الزعماء الدينيين، لكنهم غالباً ما يتعدون هذه الخطوط لتقديم الخدمات للعديد من خارج مجتمعاتهم الدينية. 	<p>قوة مرئية</p> <ul style="list-style-type: none"> قانون المنظمات غير الحكومية اللبنانية الصادر عام 1909 من الإمبراطورية العثمانية والذي لم يعد موجوداً. يتم تسجيل الجمعيات في لبنان من خلال إخطار من وزارة الداخلية. تعتمد الموافقة على التسجيل على أهدافها مما يعني أن عددًا من الجمعيات قد لا تحصل على التسجيل النهائي. يستخدم قانون الجرائم الإلكترونية ضد العاملين في

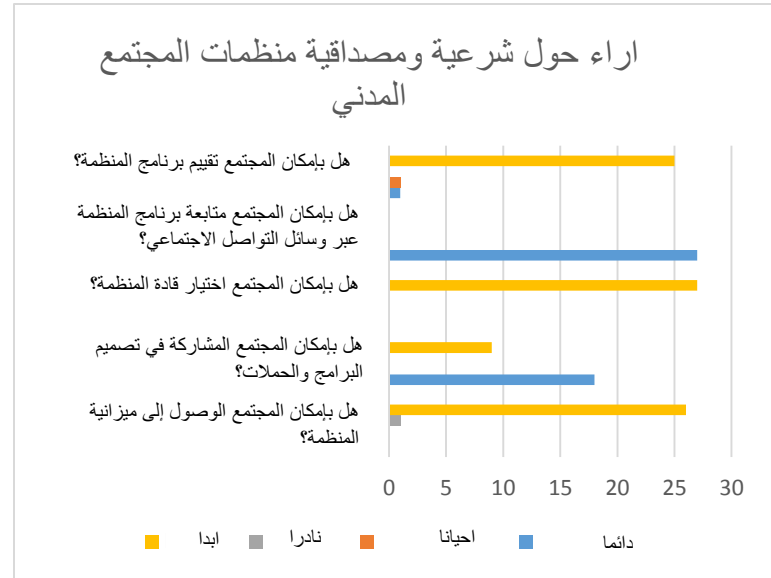
<p>يتعلق بالتغييرات أو السياسة القانونية أو التعديلات المطلوبة. هذا يعني أنه في الاجتماعات مع البرلمانيين لا يمثلون أنفسهم ككتلة واحدة كبيرة من المنظمات القادرة على إجراء تدخلات المناصرة بشأن تغيير القوانين. ومع ذلك، يعمل كل منهم بمفردهم (على سبيل المثال عمل Abaad على إلغاء المادة 522 (قانون الاعتصاب).</p>	<p>هناك عقبات تتعلق بكمية المعلومات المتاحة من المؤسسات الحكومية.</p>		<p>المجتمع المدني والناشطين الذين يستخدمون تهم مثل "الاعتداء على رئيس الدولة أو الأديان".</p>
<p>كانت هناك ردود متناقضة في المقابلات المتعلقة بعمل وزارة شؤون المرأة. أفاد أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن الوزير نشط للغاية ويحضر جميع أحداثهم. بينما أفاد آخر أن هذه الوزارة قد تم تشكيلها فقط لإسكات منظمات المجتمع المدني، ولكنها ليست آلية فعالة لتحسين حقوق المرأة في لبنان.</p>	<p>الأماكن المطالب بها</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ هناك الآن وزارة شؤون المرأة، والتي تهتم بجميع قضايا المرأة اللبنانية. ○ نجح ائتلاف من منظمات المجتمع المدني في دفع مشروع قانون أعدته إحدى المنظمات غير الحكومية لإلغاء المادة 522 من قانون العقوبات المتعلقة ببراءة المعتصبين في حالة زواج ضحاياهم. ○ يمثل هذا النموذج أحد الأمثلة الناجحة للتعاون بين المجتمع المدني اللبناني والبرلمانيين. 	<p>○ تستمد قوة المنظمات غير الحكومية اللبنانية من دورها الرئيسي خلال الحرب الأهلية وغيرها من النزاعات. كان دورهم أساسياً في توفير خدمات الدولة مثل التعليم والرعاية الصحية وجهود الإغاثة في حالات الطوارئ.</p>	<p>قوة غير مرئية</p> <p>○ نجحت منظمات المجتمع المدني اللبنانية في الاستمرار في العمل حتى أثناء الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية في أوقات فشلت فيها الدولة في الوفاء بالتزاماتها في تقديم الخدمات. هذه التجربة الكبيرة للمنظمات غير الحكومية في التعامل مع المجتمعات المحلية، ولكن نسبة كبيرة من هذه الجمعيات أنشئت بطريقة طائفية أو من خلال سياسيين ينتمون إلى مجتمعات محددة.</p>
	<p>الأماكن المغلقة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ قانون الجرائم المتعلقة بالشبكات الإلكترونية يستخدم لتتبع نشاط 	<p>○ مجتمع طائفي يعاني من مشاكل اقتصادية</p> <p>○ برلمانيون يمثلون الأحزاب الطائفية.</p>	<p>القوة الخفية</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يكفي تسجيل الجمعية من خلال الإخطار؛ ويجب أن يكون الارتباط محام أو مستشار

<p>في لبنان. ○ الهيمنة الطائفية على المجتمع اللبناني وحكم الزعماء الدينيين في السياسة اللبنانية. ○ هناك قلق متزايد حول عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على المساءلة والشفافية. لا تتم دعوة المجتمعات المستهدفة إِم المشاركة وجهات نظرها حول البرمجة والمشاركة في انتخاب أعضاء المجلس وتحديد الأولويات وتقييم الميزانيات أو التحقق منها.</p>	<p>○ تلعب السلطة في لبنان بين الممثلين التاليين: ○ وزراء الحكومة. ○ الزعماء الدينيين. ○ رجال الأعمال والشركات. ○ منظمات المجتمع المدني المحلية. ○ منظمات المجتمع المدني الدولية.</p>	<p>قانوني مع وصلات قوية للمساعدة في دفع عملية التسجيل . ○ لم يكن المجيبون على أسئلة FGD متفقين حول شروط الحصول على تمويل خارجي. أشار البعض إلى أن التمويل مخصص فقط للمنظمات المحلية المسجلة رسميًا ؛ هذا ، ليس فقط من خلال إخطار وزارة الداخلية وجود حساب مصرفي. وأشار آخرون إلى أنه إذا كان مبلغ التمويل أقل من عشرة آلاف دولار ، فإن هذا لا يتطلب تقديم أي مستندات على شكل تسجيل إلى البنك . ○ هناك عدد كبير من الجمعيات التي يتم تشكيلها من خلال الزعماء الدينيين أو السياسيين ، وبالتالي فإن خدمات هذه الجمعيات تستجيب إما للاحتياجات الجغرافية (التي تحكمها أيضًا جماعة طائفية واحدة) أو فقط أولئك الذين ينتمون إلى طائفة / جماعة. هناك علاقة بين الأحزاب السياسية وعدد من الجمعيات التي سعت فيها بعض المنظمات غير الحكومية إلى إقناع الأحزاب السياسية بتبني واحد أو أكثر من أهدافها وصياغة هذه الأهداف في شكل مشروع قانون لتقديمه إلى مجلس النواب .</p>
---	---	--

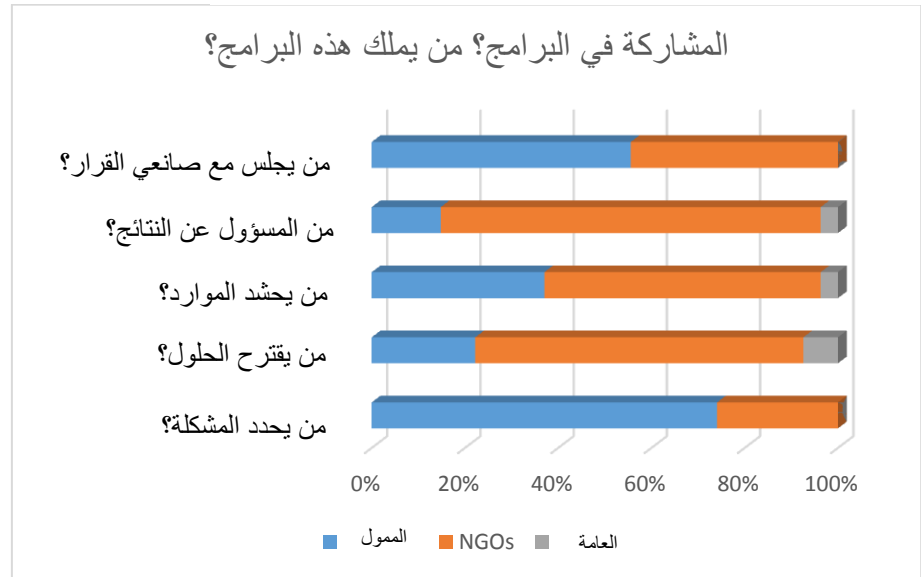
ملاحظات حول مجالات قدرات المناصرة التنظيمية:

على غرار الأردن ، عند تحليل الشرعية والمصادقية والمساءلة للمنظمات للمشاركة مع الناس في عمليات صنع القرار ، هناك فجوة كبيرة في النظم في المنظمات لدمج هذه الجوانب. هناك تحدٍ أساسي يتمثل في استمرار عمل المنظمات بسبب المنافسة الشديدة على الأموال ؛ هذا هو السبب في أن كل من المنظمات على الصعيدين الوطني والمحلي مجبرة على قبول التمويل الذي يحولها إلى منظمات قائمة على المشاريع. اكتسبت بعض المنظمات غير الحكومية الشرعية في مجتمعها المحلي لأنها تمكنت من فصل نفسها عن الطائفية. على سبيل المثال ، تمكنت ABA'AD والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (RDFL) من الحفاظ على اتصالات وثيقة مع الزعماء الدينيين من مختلف الطوائف مع تقديم أنفسهم كصناع تغيير اجتماعي مهني محايد.

توضح الأشكال التالية إجابات مجموعة من العاملين في منظمات المجتمع المدني والمتطوعين في وادي البقاع حول مشاركة الناس في البرامج بالإضافة إلى مشاركتهم كأخصائيين اجتماعيين ومتطوعين.



الشكل 19: اراء المشاركين في لبنان حول الشرعية التنظيمية



الشكل 20: آراء المشاركين في لبنان حول الملكية

خاتمة وتوصيات لبنان:

١. لا توجد عملية واضحة لقياس احتياجات المجتمع المحلي. وضعت معظم المنظمات المحلية بالفعل خطأً للمجتمع وأحياناً عن طريق فرص التمويل المتاحة من المانحين.
٢. جعلت السيطرة الطائفية على المجتمع في لبنان العديد من المنظمات تفقد الأمل في تعبئة الناس تجاه أي تغييرات في السياسات.
٣. تقتصر مشاركة المجتمع في العديد من الجمعيات على متابعة الأحداث أو الأخبار على وسائل التواصل الاجتماعي أو حتى تلقي المساعدات من الجمعيات.
٤. لا يشارك المجتمع في اختيار قيادة الجمعيات أو في تقييم أدائها. حتى المتطوعين في العديد من منظمات المجتمع المدني ليس لديهم أي فكرة حول هيكل أو ميزانية منظماتهم.
٥. هناك خلط بين مفاهيم المناصرة والحملات.
٦. لا تزال المنظمات بحاجة إلى التواصل على المستوى الوطني في لبنان لتحديد السياسات التي يجب تغييرها وكيف يمكنها الدفع من أجل هذا التغيير. يجب أن يحدث نفس الشيء على المستوى الإقليمي.
٧. هناك حاجة إلى تبادل الخبرات والبرامج لتحديد السياسات التي يجب تغييرها على المستوى الوطني وما هي عملية التغيير، لا سيما مع المشاكل التي لها بعد إقليمي مثل إشراك الشباب في الإرهاب واللاجئين والهجرة غير الشرعية، إلخ...

المملكة المغربية

إطار العمل القانوني

يبدو أن البيئة القانونية في المغرب للحرية النقابية قد شهدت بعض التحسن في عامي 2016 و 2017، ولا تزال الثغرات في هذه القوانين تشكل تحديات لحرية تكوين الجمعيات في المغرب (CIHRS 2018, IFEX 2018). تنظم الجمعية المدنية بموجب عدد من القوانين، الأول هو المرسوم 1-58-376 المؤرخ في نوفمبر 1958 (بصيغته المعدلة بموجب المرسوم 1-733-283 لعام 1973 والمرسوم 1-02-206 لعام 2002). نظراً لأنه كان قد تم إصداره في عام 1958 وعلى الرغم من أنه يبدو أنه قانون تمكيني، إلا أنه عفا عليه الزمن إلى حد ما ويتطلب تعديلاً للامتثال للدستور الجديد للمغرب وكذلك للمعايير الدولية. هذا بالإضافة إلى الثغرات التي تفسح المجال أمام السلطات "العرفلة" أنشطة الجمعيات المدنية ومنظمات حقوق الإنسان (CIHRS 2018)

قانون آخر ينظم حرية تكوين الجمعيات و *المرسوم لتنفيذ المرسوم المتعلق بالحقوق في تأسيس الجمعيات* (المرسوم 2-04-969 لعام 2005). انتقدت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني هذا القانون لأن صيغته الغامضة تمثل تحدياً لإنشاء الجمعيات على أساس أهدافها، وتحديداً المادة 3. بالإضافة إلى أنه يجوز تغريم منتهكي هذا القانون أو سجنهم أو إخضاعهم لكل من العقوبات، ينص هذا القانون على اختصاص المحكمة الابتدائية لحل أي جمعية في حالة حدوث انتهاكات (2018 USAID).

على الرغم من أن أحكام هذا المرسوم تنص على أنه يمكن لأي فرد تأسيس جمعية مهما كان الغرض مع إخطار الحكومة فقط الذي يستجيب له في غضون 60 يوماً، في حالة عدم استجابة الحكومة، ستواجه الجمعية تحديات في تنفيذ المعاملات المالية (2018 USAID). بالإضافة إلى ذلك، يتعارض هذا أيضاً مع قانون العقوبات المغربي (المادة 206) الذي ينص على "السجن لمدة خمس سنوات بالإضافة إلى غرامة تصل إلى 10,000 درهم لأي شخص يتلقى من شخص أو منظمة أجنبية، بأي شكل من الأشكال، الدعم المقصود أو تستخدم لتمويل نشاط أو دعوة قادرة على انتهاك سلامة المملكة أو سيادتها أو استقلالها، أو تقويض الخيانة التي يدين بها المواطنون للدولة ومؤسسات الشعب المغربي (CIHRS 2018)

بالإضافة إلى ذلك ، فإن عملية الإخطار ليست سهلة كما تبدو ، وتلجأ بعض الجمعيات إلى دعم المنظمات الوسيطة مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) (CIHRS) (2018). على الرغم من أن يعرض هذا القانون بعض القيود على الجمعيات التي تسعى التبرعات العامة، وقوانين أخرى مثل المرسوم على الحالة العامة إعانة للجمعيات ، و التعميم الوزاري بشأن متطلبات وعملية منح النفع العام الحالة لا توفر وضوح إما على مؤهلات لهذه الفوائد (2018 USAID).

بالنسبة لحرية المعلومات التي ينص عليها الدستور المغربي ، ينظمها قانون حرية المعلومات لعام 2018. بالإضافة إلى ذلك ، يمنح الدستور المغربي للمواطنين حقوق المشاركة (المادتان 14 و 15) ؛ ووضع هذا الحق في المشاركة، القانون رقم 44-14 بشأن طرق وشروط ممارسة حق تقديم العرائض إلى السلطات العامة ، و القانون رقم 64-14 على تحديد كوني ستعقد وطرائق ممارسة حق تم تقديم الاقتراحات في مجال التشريع لاحقاً في (2018 USAID).

حرية التعبير من ناحية أخرى يحكمها أكثر من قانون .وصفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2018) (USAID) قانون الصحافة والنشر لعام 2016 بأنه قانون يحتوي على "تغييرات مهمة وإيجابية في قانون الصحافة لعام 2002 ، مثل إلغاء عقوبة السجن كعقوبات محتملة على جرائم مثل الإبلاغ الذي ينتقد الملكية أو الموظفين العموميين (ص 15). غير أن هذا يتناقض مع قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2003 الذي يواصل فرض عقوبة السجن على بعض قضايا المحرمات التي تمس الدين أو الملكية أو الأقليات أو الصحراء المغربية أو التحريض على الإرهاب (2018 CIHRS, 2015 Chalfaouat, 2018 USAID).

يتم تنظيم حرية التجمع بموجب القانون 76 الذي يتطلب إخطار الحكومة بالتجمعات قبل 24 ساعة من الحدث. ومع ذلك ، فإنه ينص أيضا على أن أولئك الذين يخطرون الحكومة يجب أن يحصلوا على إيصال مختوم من الإقرار. يعود لتقدير المسؤولين الحكوميين تقييد الجمعية العمومية كتابةً في حال كان يمثل تهديداً للأمن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2018) .

تفسير التشريعات

وفقاً للمسح الذي أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حول حالة الحريات المدنية المنشورة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2018 ، أبلغ غالبية المشاركين عن درابتهم بالأطر القانونية التي تنظم عملهم في المغرب (83% على حرية التعبير و 82% على حرية التجمع و 87% على حرية تكوين الجمعيات). فيما يتعلق بالحق في التجمع المدني ، وفقاً لمسح أجراه معهد القاهرة لحقوق الإنسان (CIHRS) ، أشارت منظمات المجتمع المدني المدعى عليها (CSO) إلى أن وزارة الداخلية تمثل عقبة رئيسية في عملية التسجيل ، لأنها "هيئة الرقابة الوحيدة لعملية التسجيل (CIHRS) " ، 2018 ، صفحة 27. (بالإضافة إلى ذلك ، وبناءً على استطلاع أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2018) مع منظمات المجتمع المدني والناشطين ، شعر 53% من المستطلعين بحرية ممارسة الحق في تكوين الجمعيات. أشار 47% من المجيبين إلى أنهم شعروا بحرية التجمع ، وشعر 36% منهم بحرية المشاركة. هذا بالإضافة إلى 52% شعروا بحرية ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم. ومع ذلك ، من المهم الإشارة إلى أن هذا يتوقف على معالجة قضايا المحرمات ، المذكورة أعلاه ، من قبل الصحفيين أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ، وغالباً ما يتعرضون للمضايقة وقد يتعرضون للسجن في بعض الحالات (Chalfaouat 2015)

بيئة التشغيل للمنظمات غير الحكومية

- 130،000 من منظمات المجتمع المدني المسجلة (بناءً على الإحصاءات الحكومية المسترجعة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2018)
- الديمقراطية في الأزمة: الحرية في العالم 2018: الدرجة 100/39 (فريدوم هاوس ، 2018).
- تصنيفات الحرية: مجاني جزئياً 7/5 (1 الأكثر حرية، 7 الأقل حرية) (فريدوم هاوس، 2018)
- الحريات المدنية: 7/5 (1 الأكثر حرية، 7 الأقل حرية) (فريدوم هاوس، 2018)
- حرية الصحافة 2018 الترتيب: غير حر الترتيب 180/135 النتيجة 43.13 (مراسلون بلا حدود ، 2018)
- حرية الشبكة 2018: نقاط خالية جزئياً 100/45 (فريدوم هاوس ، 2018)

بشكل عام وبسبب السياق المضطرب والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تعطي هيئات الدولة المغربية الأولوية للاستجابة للمخاوف الأمنية كمبرر لتقييد الحقوق والحريات المدنية. ومع ذلك ، فقد وافقت العديد من المصادر على أنه يعتمد أيضًا على أنواع القضايا التي تعالجها منظمات المجتمع المدني أو النشطاء أو الصحفيون (USAID 2018, Chalfaouat 2015, CIHRS 2018). على الرغم من تناقضه مع الدستور المغربي ، فإن الأجواء التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في المغرب ، على الرغم من أنها قد تمكن (USAID 2018). إلا أنها مليئة بالعقبات الصعبة. ترجع هذه التحديات في بعض الأحيان إلى الإطار القانوني بسبب لغته وتغرائه الغامضة والعقبات الإدارية ومضايقات قوات الأمن والعقوبات في حالات التعدي فيما يتعلق بقضايا المحرمات (CIHRS 2018, ICNL 2019)

الاستجابة / إجراءات التخفيف الحالية (من يفعل ماذا يعالج هذا؟)
وفقًا لمسح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2018) ، أفادت منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع عن ثلاثة مجالات رئيسية تحتاج إلى إعطاء الأولوية لتخفيف القيود على الحريات المدنية في المغرب. تعمل هذه المجالات الثلاثة على تعزيز القدرات الداخلية للمنظمات (74٪) ، والمناصرة إلى الإصلاحات التشريعية (59٪) والمشاركة مع وسائل الإعلام (36٪).

تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني:

ما هي الفجوات في القدرات للمنظمات التي يجمع معالجتها في هيكل القوة هذا؟	ما هي المساحات والفرص على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؟	كيف تتعامل المنظمات مع ديناميكيات القوة وبالعكس؟	ما هي ابعاد Power Over التي تعمل في النظام البيئي لمنظمات المجتمع المدني بالنسبة لإغلاق المساحات؟
<ul style="list-style-type: none"> يمثل الربيع الديمقراطي في عام 2011 علامة بارزة من حيث إشراك منظمات المجتمع المدني في الساحة السياسية. قبل عام 2011، كانت السياسية متعلقة فقط بأعمال الجهات الحكومية والسياسية. أصبحت المنظمات غير الحكومية أكثر وعيًا حول الدور السياسي للدعوة واستولوا على فرصة الانفتاح السياسي بعد عام 2011. كان من المفهوم أن المناصرة على أنها القدرة على احتجاجا على 	<p><u>مساحات مفتوحة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> لا يزال التأثير الحالي لمنظمات المجتمع المدني في المغرب مقيّدًا ومقيّدًا بمساحة مدعوة من قبل الحكومة. لا تزال القدرة السياسية هي المسيطرة على مستوى فعالية منظمات المجتمع المدني، وليس العكس. وبالتالي، تحتاج منظمات المجتمع المدني حاليًا لتحسين تعبئة للتأثير السياسي، وبالتالي تكون قادرة على المطالبة بالمساحات. الانفتاح من أجل التغيير 	<ul style="list-style-type: none"> هناك بعض المبادرات الجيدة من حيث استخدام الأدلة والأبحاث لتوجيه الحملات والمناصرة. مراكز البحوث ومؤسسات الفكر والرأي تنطوي القرار -صناع في هذه العملية. تعد مشاركة الخبراء القانونيين في تصميم مقترحات السياسة ممارسة جيدة من قبل المنظمات غير الحكومية في المغرب. ر. تظهر الطيبة النجاح من حيث كيفية تفتح الحكومة تصل لهذه المقترحات. 	<p><u>قوة مرئية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> قانون تنظيم عمل المجتمع المدني لا يزال القديم لم يتم تعديله. ما لان س تعكس ر التغييرات في دستور المملكة. على الرغم من أن تعديل 2002 يسمح للمنظمات غير الحكومية بالقيام بأنشطة عن طريق الإخطار ، إلا أنه لا يزال غير ممكن عمليا لأن بعض الأعمال اللوجستية يمكن أن تجرد العمل.

<p>سياسة أو ممارسة معينة. كان هذا بسبب دور النقابات العمالية في مثل هذه التدخلات.</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ يجري الآن ○ تصوّر المناصرة لتشمل التقنيات ذات المفاهيم والتعاريف الواضحة. ○ التحدي الأساسي في المغرب هو الفصل بين المناصرة والمساءلة، أو بمعنى آخر فهم المناصرة كعملية كاملة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني في المغرب الانخراط في المناصرة وتبادل بعض المقترحات والمقترحات المتعلقة بالسياسة، ولكن في وقت لاحق، لا توجد آلية مساءلة مناسبة يمكن من خلالها لتلك المنظمات غير الحكومية ضمان متابعة المطالب أو معالجتها. 	<p>السياسي يرتبط أيضا إلى حالة السياسية في الصورة. شهدت السنوات من 2011-2014 المزيد من الانفتاح كأثر غير مباشر للربيع العربي. في السنوات التالية بعد عام 2015، كانت المساحة المخصصة للتغيير أكثر تقييدا.</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ من حيث الحصول على دعوة للقرار -مما يجعل عملية وفاق، وهذا ليس هو الحال بالنسبة للحكومة. تقوم المنظمات غير الحكومية بتنظيم مننديات سياسية وتدعو الحكومة وفي معظم الحالات تحجم الحكومة عن المشاركة. ○ دعمت مجموعات غير رسمية النجاح الأخير في التغيير إلى قانون الأسرة وأيده الملك. ○ الحراك السياسي في 20 شباط كان يقوده جماعات غير رسمية وعلى غرار بلدان أخرى، لم يكن هناك أي اتصال بين مجموعات غير رسمية ومنظمة أنشئت. ○ تتمتع نقابات العمال ورايطات الأعمال ذات الصلة بتأثير قوي على السياسات الاقتصادية حيث يمكنها الوصول إلى القنوات القائمة مع البرلمان. وفي الوقت نفسه "المنظمات الخيرية" أن يكون أقل قدرة على الوصول ومعظم الاتصالات تعتمد على شخصية العلاقات. 		<ul style="list-style-type: none"> ○ يمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم طلبات إلى البرلمان وفقاً للقانون، ولكن بشرط جمع 25000 توقيع. ويبرز هذا مرة أخرى أهمية أن تعمل المنظمات غير الحكومية معاً لدفع جداول أعمال المناصرة وجمع التوقيعات بشكل جماعي. ○ هناك تحد حول الاعتراف القانوني لأطر التحالفات أو التحالفات.
<ul style="list-style-type: none"> ○ الشرعية ليست فقط ز تعميم 	<p>الأماكن المطالب بها</p>	<ul style="list-style-type: none"> ○ تكافح المنظمات غير 	<p>قوة غير مرئية</p>

<p>الوصول إلى الخدمات خرفه بـقلم القانون ، وهناك عدم تفاهم مع المنظمات غير الحكومية حول تمثيل كسائق في الوجود في المحافل صنع السياسات.</p> <p>○ هناك حاجة لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية حول البرمجة الحساسة /المركزة على المجتمع .</p> <p>بعد عام 2011، تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة قوية للدعوة. وهناك أمثلة جيدة ل استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في المناصرة .ومع ذلك، هذا لا تزال بحاجة الصورة إلى أن تستكمل أعمال المناصرة كبيرا المتعلقة تحليل السياسات والأبحاث والخطط المناصرة على المدى الطويل ومتابعة.</p>	<p>○ هناك تأثير ملحوظ لمنظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات على مختلف المستويات T. هو الوصول إلى قانون المعلومات رقم 313 هو مثال جيد للمنظمات غير الحكومية الرائدة حملات للتأثير على السياسات.</p> <p>○ إن الحملة التي تحمل عنوان "الرمز الرقمي لن يمر" هي مثال جيد للغاية لإشراك الناس مباشرة في هذه العملية O. كانت المناقشات n السطر مكثفة جدا منذ قضية متصلة جدا للناس الصورة الشؤون.</p> <p>○ تعد التعبئة المكثفة في عام 2017 حول قانونا لاغتصاب مثالا آخر ، حيث أن القضية تتعلق بالأشخاص وتتناول أيضا القوى التقليدية.</p>	<p>الحكومية للتعامل مع الأعراف الاجتماعية ، ولكن هناك خلط بين الناس حول المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية.</p> <p>○ هناك حاجة إلى تكثيف الأخصائيين الاجتماعيين داخل المنظمات لتكون قادرة على تصميم البرامج التي تعالج القوى الخفية.</p> <p>○ اللافت للنظر أن النزاع الأمازيغي لم يتم التعامل معه من قبل منظمات المجتمع المدني لضمان شمولية الفئات المجتمعية المختلفة.</p>	<p>○ تنفيذ برامج المرأة والنوع الاجتماعي يمثل تحديا مشتركا لمعظم المنظمات، لأنه أعرب في المقابلات أن المنظمات ليست قادرة على تغيير معايير المجتمع .</p> <p>○ فإنه قد ذكر في معظم المقابلات التي تعالج قضايا الجندر والجنس هو التحدي المشترك عند العمل مع المجتمعات المحلية.</p> <p>○ تستطيع المنظمات الإسلامية وكذلك الأحزاب الحفاظ على توافق برامجها بشكل جيد مع القوى غير المرئية في المجتمعات المحلية التي تتحدى جداول أعمال المنظمات غير الحكومية عندما يتعلق الأمر بمعالجة القضايا الجنسانية.</p> <p>○ نضال الأمازيغية -حركات ذات الصلة لضمان إدراج الأمازيغية باعتبارها ETH أقلية جيم في الدستور 2011 لافتر للنظر بالنظر إلى تاريخ طويل من الأمازيغ النضال .ومع ذلك ، هذا الصراع كان ن سر دعم منظمات المجتمع المدني الأخرى، واعتبر ذلك بمثابة الأمازيغية القضية.</p>
<p>○ هناك بعض الأمثلة الجيدة للمنظمات غير الحكومية التي تصوغ السياسات على المستوى الوطني. ويشمل ذلك حوار عام 2013 حول قانون جديد للمجتمع المدني ، والحق في المعلومات ، وقوانين</p>	<p><u>مساحات مغلقة</u></p> <p>○ لا توجد آلية واضحة حول مشاركة منظمات المجتمع المدني مع البرلمان لحضور جلسة استماع جلسة الصورة ولمتابعة مشروع قانون</p>	<p>○ بمعنى التأمين قد أثر على قدرة من المنظمات غير الحكومية للتأثير على سياسات معينة .على سبيل المثال ، لم يكن هناك مشاركة للمجتمع المدني حول</p>	<p><u>القوة الخفية</u></p> <p>● انفتاح الحكومة على قبول مقترحات تغيير سياسة تعتمد الصورة على هوية مقدم.المعنى؛ إذا قدم اقتراح السياسة</p>

<p>الضرائب ، والحق في التجمع .ومع ذلك ، فإن التحدي الرئيسي للمنظمات غير الحكومية هو كيفية تحويل مقترحات السياسة هذه إلى قوانين فعلية. أمثلة حملات لمقاطعة الشركات الكبيرة بسبب نفوذهم السياسي وتوفر إمكانات. هناك حاجة كبيرة لتقديم بعض الأمثلة الجيدة للحملات التي تتناول اهتمام الأعمال التجارية بالسياسة.</p>	<p>معين. ○ تستطيع المنظمات غير الحكومية التابعة للأحزاب السياسية الحصول على المزيد من الوصول إلى القرار -مما يجعل عملية وفاق ، لأنه يمكن أن يكون صفقة للانتخابات بين الحكومة والأحزاب السياسية. للوزارات ولاية واضحة حول الأولويات ، وهذا يختلف من وزارة إلى أخرى من حيث العلاقة مع المجتمع المدني .تتحكم وزارة الداخلية في جدول أعمال الحكومة وهناك انفصال بين وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني .في حالة وجود أي ارتباط مع منظمات المجتمع المدني ، فإن الأمر يقتصر على التشاور الإجرائي.</p>	<p>النقاش حول إعادة تأهيل المتطرفين أو المتهمين بالإرهاب .تجنب معظم منظمات المجتمع المدني أي مشاركة في هذه المناقشة لتفادي اعتبارها "مؤيدة للإرهاب." شهدت السنوات القليلة الماضية حملتين لمعالجة التأثير السياسي للشركات الخاصة الكبرى في المغرب.</p>	<p>العامة من قبل منظمات المجتمع المدني التي تنتمي للمعارضة، لن تؤخذ إلى الأمام من قبل الحكومة . ● النظام السياسي يسمح الفاعلين للانخراط في واحد بطريقة أو بأخرى في السياسة .ومع ذلك ، فإنه لا ن س ر تسمح لهم لتحقيق النجاحات .بعض المنظمات غير الحكومية تحت تهديد الإغلاق، مثل ث قبعة حدث مع Jozour مؤخرًا. ● هناك إطار من الحواجز (الخطوط الحمراء)للمنظمات التي لا تعبرها . وهذا يشمل مظهرا من مظاهر القومية مختلطة مع الدين.</p>
--	--	---	---

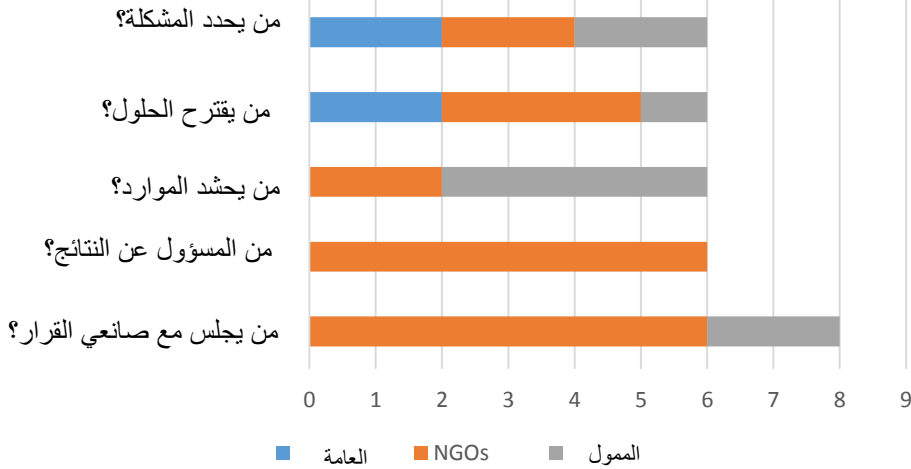
ملاحظات حول مجالات قدرات المناصرة التنظيمية:

يعد الانفتاح السياسي مع الربيع الديمقراطي في عام 2011 نقطة تحول رئيسية ركزت على منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المناصرة كعملية سياسية .هناك إطارا قانونيا فريدا من نوعه حول جمع التوقيعات لتمرير اقتراح السياسة العامة ل مجلس النواب الذي هو عن طريق الافتراضي تحديا لأنه يتطلب جمع 25000 توقيع .كذلك ، لا توجد إمكانية لتشكيل ائتلافات ضمن إطار قانوني معترف به والذي يشكل عائقاً آخر أمام القيام بالمناصرة الجماعية .في ضوء ما تقدم ، تشكل الحاجة إلى تمثيل وقدرات المنظمات في بناء دوائرها الانتخابية مصدر قلق كبير عندما يتعلق الأمر بتغيير السياسة.

نقطة ملحوظة في تحليل شرعية منظمات المجتمع المدني من خلال المداخن كانت أن هناك إجماع حول و العامة عدم القدرة على اختيار قيادة المنظمات .هذا أمر بالغ الأهمية عند عرض السياق أعلاه حول الدائرة المطلوبة للتأثير على السياسة.

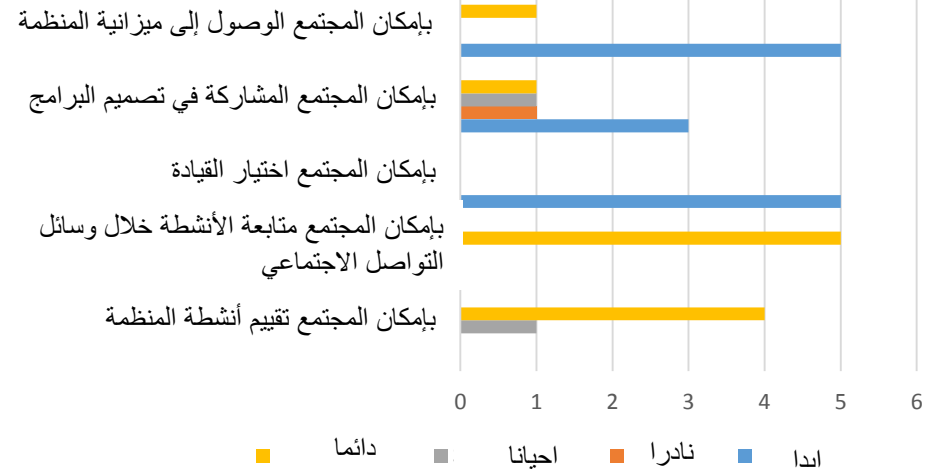


المشاركة في البرامج؟ من يملك البرامج؟



الشكل 21: المشاركة العامة في البرامج

اراء حول شرعية ومصادقية منظمات المجتمع المدني



الشكل 22: اراء المشاركين في المغرب حول الشرعية

المغرب الخلاصة والتوصيات :

1. يمثل العمل الجماعي في تحرير / ترقية قانون المجتمع المدني القديم مجالاً محتملاً للغاية للتدخل لمنظمات المجتمع المدني في المغرب. هناك حاجة لتشكيل ائتلاف وطني وتحديث المحادثة السابقة حول قانون المجتمع المدني الذي برز نتيجة للربيع الديمقراطي في عام 2011.
2. المناهج التعليمية والتدخلات بناء القدرات التطوير التنظيمي ذات الصلة أن تنظر في الاستراتيجيات والتقنيات لإشراك و الجمهور في عمليات صنع القرار و بناء دائرة للتغيير.
3. وسائل التواصل الاجتماعي هي مجال واعد للتدخلات في المغرب عندما يتعلق الأمر بالحملات الانتخابية ؛ ومع ذلك ، يجب استكمال هذا بالعمل الميداني في الحملات الانتخابية بالإضافة إلى العمل المتعلق بالسياسات والأبحاث المتعلقة بسن برامج قوية للدعوة.
4. وقد وصلت بعض حملات بعض المكاسب السريعة جيدة من حيث وضع هذا التغيير في السياسة / ممارسة المطلوب على جدول أعمال القرار -صناع، ولكن تلك المكاسب السريعة لا يتم إحضارها إلى تأثير دائم أو التغيير. ولذلك، ينبغي أن يكون هناك مزيد من التركيز كل من تصميم حملة والتعلم حول "ما يجب القيام به بعد المكاسب السريعة الكبيرة". ذلك هو الحال عادة أن تفقد المنظمات الدافع / التركيز حول التغيير بمجرد وصولها إلى أعلى مستوى -المستوى الفوز المشاركة في صياغة السياسات، مثل مناقشة مشروع القانون مع البرلمان أو صياغة استراتيجية مشتركة مع الحكومة. وينبغي أن يكون التخطيط المناصرة استراتيجي متكامل جزء من كلا المناصرة التعلم و د البرمجة. يجب أن يضمن ذلك آليات متابعة متطلبات السياسة والمناصرة.
5. لاستكمال ما سبق ، تعد تنمية القدرات المناسبة حول مراقبة وتتبع خطط المناصرة الاستراتيجية مجالاً أساسياً لتعلم المنظمات.



٦. على غرار الأخرى 4بلدان مستهدفة من قبل هذه البحوث، والحاجة إلى تأصيل وجزء لا يتجزأ على مستوى المجتمع المحلي وأهمية والمفتاح لتحقيق أجنات HRBA حين التمكن من الرقص مع أنظمة القوى المحلية والسياسة. يجب أن يشمل ذلك أيضًا التدريب المناسب للعاملين الاجتماعيين على استراتيجيات الضغط وإقناعهم.

الجمهورية التونسية

إطار العمل القانوني

تخضع حرية تكوين الجمعيات في تونس للمرسوم رقم 88 لعام 2011 الذي يحدد ويحمي ممارسة هذا الحق. ويمكن القول أن هذا القانون هو من بين قوانين تقديمية في الشرق الأوسط المنطقة لأنها لا تفرض قيوداً على أنواع الأنشطة منظمات المجتمع المدني تنفذ، على عكس الدول الأخرى في هذا الاستشارات البحثية (USAID 2018). ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن أحكام هذا القانون تحظر أيضاً على المنظمات تضمين "لوائحها الداخلية أو بياناتها أو برامجها أو أنشطتها التي تحرض على العنف أو الكراهية أو التعصب أو التمييز على أساس الدين أو العرق أو الدين (ECNL 2018، صفحة 114). ويحتاج هذا القانون إشعاراً يتضمن معلومات مفصلة للتسجيل المنشور في الجريدة وإرساله إلى مكتب رئيس الوزراء في تونس والذي يضيف طابعاً مركزياً على عملية التسجيل. يتم استلام الرد في غضون 30 يوماً، وفي حالة عدم وجود استجابة، تعتبر الجمعية مسجلة قانوناً في تاريخ خطاب الإخطار. لا يمكن إلا أن الحسابات المصرفية والعقود والاتفاقيات تقام مرة واحدة هذه الخطوات تتخذ. يشترط هذا القانون أيضاً أنه لا يمكن تلقي التمويل إلا من قبل منظمات من دول لها علاقات دبلوماسية مع تونس. كما يدعم القانون عملية التمويل العام للمنظمات لأنه يتطلب من الدولة تخصيص هذا في الميزانية العامة. يحمي هذا أيضاً المرسوم 5183 لعام 2013 بشأن مراقبة معايير وإجراءات ومعايير التمويل العام للجمعيات الذي يحكم نظام التمويل العام هذا (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2018). ومع ذلك، بالإضافة إلى حقيقة أن التحويلات تخضع لرقابة صارمة من قبل البنك المركزي التونسي، لا يمكن أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني حسابات بنكية بالعملة الأجنبية وأموال لا تملك القدرة على تحويل الأموال إلى الخارج باستثناء التحويلات المحددة (ECNL 2018)

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لتوصيات فرقة العمل المالي (FATF)، تخطط الحكومة التونسية حالياً لإدخال تغييرات على القوانين التي تؤثر على عمليات منظمات المجتمع المدني. قد تؤثر التغييرات التي تم سنّها والمقترحة بشكل غير ملائم على تمويل منظمات المجتمع المدني، وتنتهك حقوق الخصوصية الخاصة بها، وتشكل تحديات أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التعديلات المقترحة مؤخراً على قانون مكافحة الإرهاب التونسي على وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الأجنبي (ICNL 2019). بالإضافة إلى شرط أن تحصل منظمات المجتمع المدني على ترخيص للتمويل الأجنبي الذي ينتهي بعد موافقة كل تحويل (ICNL 2019).

في عام 2018، لضمان الشفافية المالية، أصدرت الحكومة أيضاً القانون رقم 52 لعام 2018. يشترط هذا القانون تسجيل منظمات المجتمع المدني في السجل الوطني للمؤسسات والذي يتطلب أيضاً معلومات مفصلة حول منظمات المجتمع المدني. يمكن لهذا الكيان الموافقة على أو رفض التسجيل دون أي مبرر ينص عليه القانون. هذا بالإضافة إلى عقوبات السجن وأحكام السجن في حالة عدم تسجيل منظمات المجتمع المدني (ICNL 2019).

فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، فإن هذا محمي بموجب القانون 2016-22 بشأن حق الوصول إلى المعلومات لعام 2016. أما بالنسبة لحرية التعبير، فإن الإطار القانوني يوفر بعض التحديات التي تقيد الحق في ممارسة حرية التعبير. على سبيل المثال، "أرتي شركة كلي 125 من قانون العقوبات المدني التونسي وتدعو لمدة تصل إلى سنة واحدة في السجن وغرامة لإهانة الموظفين العموميين الذين ينفذون واجباتهم، وقانون التونسي للقضاء العسكري يحظر على نطاق واسع تشويه صورة الجيش والهجمات على شرفها، وتقويض الروح المعنوية (المادة 91) A. لمحاربة الإرهاب الجديد تضمن القانون حركة التضامن الدولية الذي صدر في يوليو 2015 بعض الحماية للصحفيين، بما في ذلك إجراء لتعزيز حق مجلة STS الحماية مصادرها، ولكن أذن أيضاً توسعية سلطات المراقبة جديدة لقوات الأمن والاستخبارات الدولية (USAID 2018).

حرية التجمع من ناحية أخرى ينظمها القانون 69-4 لعام 1969، والذي يشبه القوانين الأخرى في بلدان أخرى في مينا، يتطلب الإخطار قبل 3 أيام من عقد التجمع. يحظر هذا القانون الاحتجاجات غير المخطط لها، ويسمح للمسؤولين الحكوميين بمنعها وينص أيضاً على سجن المخالفين. هذا بالإضافة إلى حقيقة أن حالة الطوارئ في تونس قد تم تمديدتها بشكل مستمر منذ نوفمبر 2015، مما يسمح للحكومة بتطبيق هذا القانون (USAID 2018).

تفسير التشريعات؟

وفقاً لمسح أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2018 حول حالة الحريات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، شعر 61٪ من منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع بالحرية في ممارسة حقوقهم في تكوين الجمعيات ، 66٪ شعروا بحرية التجمع ، 58٪ شعروا بحرية التعبير عن آرائهم ، و 53٪ شعروا بحرية المشاركة. أشار 28٪ فقط من المجيبين على هذا الاستطلاع إلى أن القوانين واللوائح تشكل التهديد الرئيسي لممارسة الحريات والحريات المدنية. من ناحية أخرى ، حصل الفساد على غالبية الردود (78٪) وجاء التفاوت السياسي (45٪). أشارت أغلبية كبيرة من 96٪ إلى أنهم على دراية بالقوانين التي تحكم الحق في تكوين الجمعيات. أفاد 91٪ أنهم على دراية بالقوانين التي تنظم حرية التعبير 85٪. كانوا على دراية بقوانين حرية التجمع .

بيئة التشغيل للمنظمات غير الحكومية

- منظمات المجتمع المدني المسجلة في تونس 000,120 (وفقاً للإحصاءات الحكومية الرسمية).
- الديمقراطية في الأزمة: الحرية في العالم 2018: درجة 100/70 (فريدوم هاوس ، 2018).
- تصنيفات الحرية: مجاني 2.5 / 7 (1 أكثرها حرية، 7 أقلها حرية) (فريدوم هاوس، 2018).
- الحريات المدنية: 7/3 (1 أكثرها حرية، 7 أقلها حرية) (فريدوم هاوس، 2018).
- حرية الصحافة 2018 الترتيب: مجاني جزئياً المرتبة 180/97 درجة 30.91 (مراسلون بلا حدود ، 2018)
- حرية الشبكة 2018: نقاط حرة جزئياً 100/38 (فريدوم هاوس ، 2018)
- مؤشر مدركات الفساد 2018: المرتبة 180/73 - الدرجة 100/43 (منظمة الشفافية الدولية ، 2018)

كدولة الربيع العربي مع قانون التقديمية على الجمعيات التي صدرت بعد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني ، وتعتبر أحكام هذا القانون من بين القوانين التقديمية التي تسمح للمنظمات للعمل في مجال التمكين إلى حد ما. ومع ذلك ، لا تزال الممارسات وتطبيق هذا القانون التقدمي تمثل تحدياً لمنظمات المجتمع المدني في تونس. تمثل عملية التسجيل لمنظمات المجتمع المدني تحدياً كعملية مركزية متوفرة فقط في العاصمة تونس وكذلك تأخر ردود المسؤولين الحكوميين بعد 30 يوماً من القانون المحدد. بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن أعداد منظمات المجتمع المدني في تونس تتزايد بسبب التغييرات السياسية الأخيرة بعد ثورة 2011. قد ينظر البعض إلى هذا على أنه تحد لأنه قد يعني أن فعالية وتوحيد الجهود قد تكون محل تساؤل بينما يرى آخرون أنها نتيجة إيجابية للثورة .

الاستجابة / إجراءات التخفيف الحالية (من يفعل ماذا يعالج هذا؟)

أشارت دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول حالة الحريات المدنية (2018) إلى أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية للأولويات لتحسين الحريات المدنية في الجمهورية التونسية. أول هذه المجالات التي لاحظها 68٪ من منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع هي تطوير القدرات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني. وكان مجال الأولوية الثاني هو المناصرة للإصلاح التشريعي والسياسي الذي أبلغ عنه 58٪ من منظمات المجتمع المدني المدعى عليها. كان مجال الأولوية الأخير (48٪ من المجيبين) هو التواصل مع وسائل الإعلام.

تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني:

ما هي ابعاد Power Over التي كيف تتعامل المنظمات مع ديناميكيات القوة ما هي المساحات والفرص على ما هي الفجوات في القدرات للمنظمات

التي يجمع معالجتها في هيكل القوة هذا؟	المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؟	وبالعكس؟	تعمل في النظام البيئي لمنظمات المجتمع المدني بالنسبة لإغلاق المساحات؟
<p>○ هناك ملاحظة شاملة حول ربط السياسة الجيدة وعمل المناصرة الذي يحدث على المستوى الوطني بالمنظمات المجتمعية والمجتمعات المحلية. هناك حالات جيدة ومحتملة للدعوة الناجحة مع / لصالح الناس. يجب إعادة معالجة ذلك بطريقة تجعل الأشخاص المتأثرين بالفعل في المقدمة في الحملات. ببناء القدرات التأسيسية للمنظمات المجتمعية حول المناصرة هو المفتاح لذلك ، ومن ثم إنشاء الاتصالات المحلية / الوطنية بطريقتين والاتصال مع المنظمات الوطنية.</p> <p>○ من حيث بناء قضية قوية للدعوة، وضعت بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية و القوي فهم فضلا عن بصمة على الحملات. هذا ليس هو الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. هناك إمكانية جيدة للقيام بتبادل الأقران بين المستويين الوطني والمحلي.</p>	<p><u>مساحات مفتوحة</u></p> <p>هناك عدد لا بأس به من أمثلة المنظمات الوطنية التي تعمل على المستوى الوطني والتي تمكنت من استخدام المساحة المتاحة لمراقبة جلسات البرلمان. تمكنا من إظهار قضية لإصلاح السياسات في القوانين المتعلقة بمجال عملهم. تمكنت هذه المنظمات غير الحكومية من وضع اسمها في أي نقاش ذي صلة حول مجال تركيزها.</p> <ul style="list-style-type: none"> - IWATCH: سياسات متعلقة بمكافحة الفساد - بوصلة: الحكم - مراقبون: مراقبة الانتخابات - المرصد التونسي للاقتصاد: مراقبة السياسات المالية - شمس: حقوق LGBTQI - منيمتي: مكافحة التمييز العنصري <p>بغض النظر من الأمثلة الجيدة لهذه المنظمات التأثير على قرار -عمليات صنع، وتظهر المقابلات إيد أن هناك اتجاه لتقليص تلك المساحات، لأن الحكومة تخشى المجتمع المدني أقل وأقل". مثال على ذلك هو قانون قاعدة البيانات الوطنية للجمعيات التي صدرت</p>	<p>1. A وقد تم تشكيل التحالف من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية للتأثير على عملية صنع القانون الجديد. التحالف بقيادة بوصلة ، مراقبون ، ASF، الفيدرالية الدولية وغيرها يسعى للضغط على الجهات الفاعلة الدولية ضد القانون، على الرغم من أن عملية الصياغة الحالية بدعم من قبل السفارة الأمريكية .</p>	<p><u>قوة مرئية</u></p> <p>- القانون الفاعل الحالي رقم 88 لتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني وقد شوه كقانون جيد من قبل معظم مقابلات مع منظمات المجتمع المدني العاملة الصورة . وبما أنه لا ن س ر تتطلب إخطار استباقي والموافقة كما هو في الإخطار .</p> <p>-يمثل نمو المجتمع المدني أحد الإنجازات الرئيسية بعد ثورة تونس في ديسمبر 2010. وحتى الآن تم تسجيل 12000 من منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني .</p> <p>-حقيقة أن تونس كانت سوداء – أدرجها الاتحاد الأوروبي كمنطقة لغسيل الأموال ، تم استخدامها كمبرر من جانب الحكومة لإعادة النظر فيقانون المنظمات غير الحكومية وإضافة المزيد من القيود على منظمات المجتمع المدني خاصة على تلقي الأموال الأجنبية .</p>

	<p>رغم ضغوط منظمات المجتمع المدني.</p>		
<p>هناك حاجة ماسة إلى قدرات على قرص الرسائل حول الجنس ومجموعات المثليين وخاصة على مستوى المجتمع المحلي.</p>	<p><u>الأماكن المطالب بها</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تمكن التحالف من أجل حماية حرية التجمع من خلق مساحة للتواصل مع السفارة الأمريكية واجتماع مع أعضاء الكونغرس للضغط على القانون المقترح. ○ نظرًا لأن تونس تمر بعملية مكثفة للإصلاحات القانونية ، فقد نجح عدد كبير من المنظمات في إظهار حالة القدرة على اقتراح قوانين بديلة تستند إلى بيانات وأدلة صارمة. ○ فيما يتعلق بذلك ، تمكنت الجهات الفاعلة الرئيسية من المنظمات غير الحكومية الوطنية من بناء قدرات قوية من حيث تطوير الأدلة وخلق السرد لحملاتهم من خلال البحوث الإلكترونية ومنصة إلكترونية لجمع البيانات. 	<p>-بسبب الأجواء السياسية النشطة في تونس ، هناك إمكانات هائلة لنشاط الحركات الاجتماعية والسياسية. Manish Msame7 هو أحد الرواد الذين تم صياغتهم بشكل أساسي على الصعيدين الوطني والمحلي لمحاربة قانون المصالحة .</p> <p>-على غرار الأردن ولبنان والمغرب ، ما زال من الصعب إقامة تعاون بين الحركات والمنظمات غير الحكومية ؛ ومع ذلك ، هناك بعض الأمثلة القليلة التعاون المشترك في الحملة الصورة مثل الحملة على الحد الأدنى للأجور .</p>	<p><u>قوة غير مرئية</u></p> <p>-منظمات المجتمع المحلي تكافح من أجل تعديل الرسائل حول حقوق المرأة ، والقضايا الجنسانية ، ومثليي الجنس ، إلى بعض المجتمعات المحلية .</p>
	<p><u>مساحات مغلقة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تتم صياغة التغييرات المقترحة للقانون الحالي خلف أبواب مغلقة دون أي تشاور مع منظمات المجتمع المدني . ومن المثير للاهتمام أن السفارة الأمريكية تقود عمليات التشاور مع الحكومة بشأن القانون ؛ ومع ذلك ، فإن مساحة مشاركة المنظمات غير الحكومية الأخرى 	<p>-لا تتأثر المنظمات غير الحكومية الدولية حتى الآن بالقانون المقترح لأنه قد يكون قابلاً للتطبيق بشكل انتقائي على المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تقترح جداول أعمال ضد الحكومة .</p> <p>-سيؤثر تطبيق مشروع القانون هذا أيضًا على قدرة المنظمات غير الحكومية على القيام بالمناصرة حيث سيكون هناك المزيد من القيود على أنشطة التشغيل</p>	<p><u>القوة الخفية</u></p> <p>نظرًا لدور المراقبة الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تتبع ومتابعة الخطط الحكومية . وهذا يشمل مشاركتهم القوية في مراقبة الأداء الحكومي لمكافحة الفساد والتأثير على السياسات . بدأ رجال الأعمال المعروفون الذين تدعمهم وسائل الإعلام في توجيه أصابع</p>

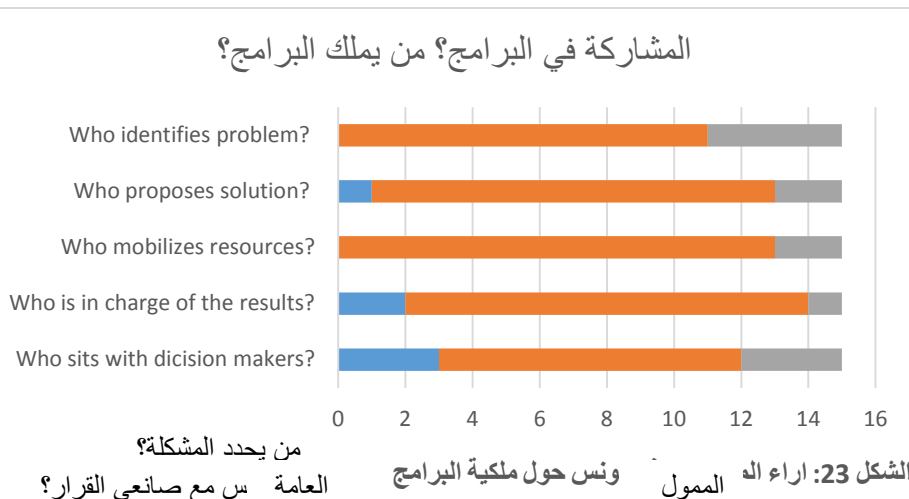
<p>ضئيلة للغاية .</p> <ul style="list-style-type: none"> معظم الحملات تتم على المستوى الوطني . هناك نقص واضح في مشاركة منظمات المجتمع المحلي في أعمال المناصرة هذه . لأن معظم العمل يجري على المستوى المركزي للدعوة مع الحكومة المركزية والبرلمان المركزي . هناك قلق متزايد حول عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على المساءلة والشفافية . لا تتم دعوة المجتمعات المستهدفة إما لمشاركة وجهات نظرها حول البرمجة أو المشاركة في انتخاب أعضاء أو تحديد الأولويات أو تقييم الميزانيات أو التحقق منها . 	<p>يومياً .</p> <p>- هذا سوف يجبر بعض المنظمات على الحصول على الأوراق المالية ، مما يعني تطبيق جداول الأعمال الحكومية .</p> <p>- في حالة تونس ، تتمتع منظمات المجتمع المدني الوطنية في بعض الحالات بميزة أكبر وتتمتع بإمكانية وصول أكبر إلى منظمات صنع السياسات أكثر من المنظمات غير الحكومية الدولية التي تختلف عن حالة الأردن ولبنان والمغرب " كان هناك بعض العمل بين " Manich Msamah " و Watch ولكن بعد ذلك كانت الحركة أكثر راديكالية من المنظمة التي قادت هذا التعاون إلى التوقف " .</p>	<p>الاتهام إلى المنظمات غير الحكومية متهمه إياهم بدعم البرامج الأجنبية .</p> <p>الإصلاحات المذكورة أعلاه للقانون</p>
--	---	--

ملاحظات حول مجالات قدرات المناصرة التنظيمية:

وعلى غرار بلدان أخرى، والمقابلات تظهر إد فجة كبيرة من حيث ملكية الناس لحملات والعمل الدعوي . هذا يرجع إلى حد ما إلى الفصل بين البرمجة على المستوى الوطني والمحلي . وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك عدم وجود فهم واضح حول دور المجتمع المدني، حيث أن معظم هذه المنظمات نشأت بعد عام 2010 . وعلى سبيل المثال من الحملات الناجحة للتأثير على صياغة قانون making-العمليات الناجحة من الموجهة نحو تحقيق نتائج المنظور . ومع ذلك ، فإن الجانب الموجه نحو العملية يسلط الضوء على التحديات الكبيرة حول قدرة المؤسسات على تنفيذ القوانين التقدمية ، إلى جانب الحواجز الثقافية للمطالبة بتطبيق هذه القوانين التقدمية . على سبيل المثال ، لا يزال تعديل القانون رقم 5 بشأن الحق في الاستشارة القانونية في عام 2016 يمثل تحدياً على أرض الواقع بسبب الافتقار إلى القدرات المؤسسية (وزارة الداخلية ، وزارة العدل ، مهنيون في قطاع العدالة ، ضباط الشرطة ...) وكذلك ضعف معرفة الناس حول هذه الإصلاحات .

عند تحليل شرعية ومصداقية ومساءلة المنظمات للتواصل مع الناس في القرار - عمليات صنع، وهناك فجوة كبيرة من التنظيم ال أنظمة لدمج تلك الجوانب وكذلك تظهر المداخل إد أن معظم المنظمات غير الحكومية (الوطنية والمحلية) ليست قادرة على جعل تلك الجوانب مثل الأقمشة عملهم حتى الآن .

وبالتالي ، كوسيلة لتعزيز المناصرة التي تركز على الناس ، وقدرات المنظمات حول بناء أنظمة المساءلة والشرعية هو رصيد قوي . على سبيل المثال ، عندما سئل نوبة

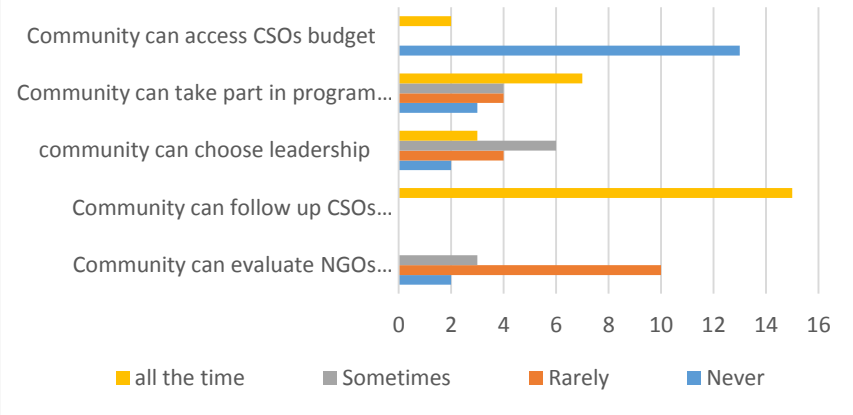


من هو المسؤول عن تحديد المشكلات التي يجب أن تتصدى لها المنظمات غير الحكومية ، جاء الأشخاص في المرتبة الثالثة ، حيث أن منظمات المجتمع المدني الوطنية هي الأولى والجهات المانحة هي الثانية. يوضح الرسمان التاليان FGDS التي أجريت في تونس إجابات المشاركين حول شعور المنظمات بالتمثيل والمساءلة.

تونس، الخلاصة والتوصيات:

- ١- بناء قدرات منظمات المجتمع المحلي من أجل تنفيذ الحملات على المستوى المحلي والتي تهدف إلى تحسين حياة الأشخاص على المستوى المجتمعي هي نقطة أساسية للتدخل عندما يتعلق الموضوع في تنمية القدرات. ستحتاج منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تنمية قدرات جذرية حول المناصرة والحملات.
- ٢- شبكات المستوى المحلي - الوطني هي جانب كبير لتطوير خطط المناصرة الشاملة. في حين أن منظمات المجتمع المدني الوطنية لديها إمكانية الوصول إلى منصات صنع القرار، إلا أنهم يخططون ويصممون برامج المناصرة في الغالب والتي تكون بقيادة منظمات المجتمع المدني/الخبراء.
- ٣- بإمكان عملية اللامركزية والمجالس البلدية المنتخبة حديثاً أن تشكل مدخلاً جيداً لمثل هذا التشبيك بين منظمات المستوى الجزئي والمستوى الكلي. من الممكن تصميم الحملات المعنية بإمكانية الوصول إلى الخدمات أو تحسين جودة الخدمات أو استجابة الخدمات للنوع الاجتماعي بجدول عمل عام للمشاركة والشفافية بالإضافة إلى

اراء حول شرعية ومصداقية منظمات المجتمع المدني



الشكل 24: اراء المشاركين في تونس حول الشرعية التنظيمية

اهتمام واقعي لتحسين الخدمات.

- ٤- بإمكان منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية معالجة موضوع الشرعية والمساءلة والتمثيل، حيث من المتوقع حصول شرح في هذه المنظمات غير الحكومية. لقد لوحظ من المقابلات والمجموعات المركزة انه المشاركة العامة مع منظمات المجتمع المدني ما زالت قابلة للتعليم والتطوير.
- ٥- بما أن منظمات المجتمع المدني في تونس مشتركة في برامج صنع السياسات على المستوى العالي حول الإصلاح القانوني والدستوري، هناك حاجة لتزويدهم بخبراء ذوو مستوى عالي في هذه المجالات التقنية (الضرائب، الأمن الرقمي)
- ٦- بسبب تعقيد بعض الأمور التي تعالجها منظمات المجتمع المدني هذه، هناك حاجة لربط النزاعات. لا يجب ان يكون هذا من الجانب المحلي إلى الوطني فحسب، بل بإمكانه أن يكون من المستوى الوطني إلى الإقليمي والعالمي. هناك مثال جيد لشمول منظمات المجتمع المدني التي تعمل على المواضيع المالية مع حملة عدالة ضرائب عالمية تقودها Oxfam و ActionAid.
- ٧- المناصرة الشاملة هي نقطة تعلم أساسية للمنظمات. تشير هنا إلى المناصرة كتغيير في هيكل السلطة والذي لا يشير بشكل مطلق ل"السلطة المرئية" (القوانين والأنظمة، الامر الذي نجح بشكل كبير في تونس)، بل تشير إلى محتوى ومؤسسات "السلطة غير المرئية والمخفية".

الأراضي الفلسطينية المحتلة

إطار قانوني

تحكم القوانين واللوائح المختلفة عمل منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام ، حرية تكوين الجمعيات مكفولة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني - الدستور الفلسطيني المؤقت (ICNL 2019) هذا بالإضافة إلى القانون رقم 1 لعام 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية ، اللائحة التنفيذية بشأن الشركات غير الربحية (المادة 3 لعام 2010) واللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لعام 2000 (قرار مجلس الوزراء رقم 9 لعام 2003) (ICNL) ، (2019 على غرار عدد من الدول الأخرى ، وفقاً للقانون رقم 1 لعام 2000 ، فإن وزارة الداخلية هي الوكالة الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق بعملية تسجيل منظمات المجتمع المدني (الرجوع إلى القانون). رغم أن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تعتبر القانون رقم 1 لعام 2000 قانوناً تقدمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فقد أصدرت السلطة الفلسطينية قانوناً آخر بشأن الضمان الاجتماعي في عام 2016 ، وهو قيد التنفيذ حالياً ، والذي يفرض مزيداً من الأعباء المالية على منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمجتمع الاجتماعي تخفيضات أمنية للموظفين الدائمين والمتفرغين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن مراجعة هذا القانون وقانون الشركات (الأجزاء المتعلقة بالشركات غير الهادفة للربح) هي الآن قيد النظر من قبل السلطة الفلسطينية. أوقفت السلطة الفلسطينية تسجيل الشركات غير الهادفة للربح في عام 2018 في انتظار عملية المراجعة (ICNL) ، (2019).

بالنسبة للوصول إلى المعلومات ، على الرغم من أن العديد من مشاريع القوانين كانت قيد المراجعة من قبل السلطة الفلسطينية ولكن مع تأخير التقدم ؛ لا تزال السلطة الفلسطينية تقرض اللوائح على جميع تراخيص الضفة الغربية لجميع التلفزيون والإذاعة. يجب على وزارات الداخلية والإعلام والاتصالات الموافقة على جميع الطلبات مما يعني أيضاً أن جميع المحتويات ومصادر التمويل تتم مراجعتها قبل الموافقة. يتم ذلك على أساس سنوي (فريدم هاوس ، 2017). "يتهم النقاد السلطة الفلسطينية بزيادة رسوم الترخيص بشكل تعسفي - على الرغم من أنه من المفترض أن تتوافق الأسعار مع قوة ومدى تردد البث - من أجل إجبار بعض المنافذ على البث" (فريدم هاوس ، 2017).

يتم تنظيم الإنترنت أيضًا بموجب قانون الجرائم الإلكترونية رقم 16 لعام 2017 ، والذي يسمح باحتجاز أي شخص ينتقد السلطات وكذلك الصحفيين. تشمل العقوبات السجن لمدة تصل إلى 25 عامًا لتعطيل ما يصفه القانون بـ "النظام العام" أو "الوحدة الوطنية" أو "السلام الاجتماعي" (منظمة العفو الدولية ، 2018).

أما بالنسبة لحرية الصحافة ، فيتم تنظيمها بموجب قانون الصحافة والنشر لعام 1995. إضافة إلى حقيقة أن القوات الإسرائيلية تعرق عمل الصحفيين على الأرض بنقاط التفتيش وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم ، يفرض هذا القانون أيضًا أعباء إدارية ويقيّد المحتوى الذي يقوض "النظام العام" أو "الوحدة الوطنية" ، أو " يتعارض مع الأخلاق " (فريدم هاوس ، 2017). هذا بالإضافة إلى تجريم التشهير الذي أدى أيضًا إلى مقاضاة عدد من الصحفيين (فريدم هاوس ، 2017) .

حرية التجمع من ناحية أخرى يحكمها القانون 12 لعام 1998 بشأن الجمعيات العامة. مكن هذا القانون قوات الأمن من تفريق الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة في كل من الضفة الغربية وغزة (فريدم هاوس ، 2017).

تفسير القانون

تضمن مشروع القانون الأول لعام 2000 تقييد الأحكام المتعلقة بعمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين والتي كانت السبب في إطلاق حملة دعائية من قبل منظمات المجتمع المدني للضغط على السلطة الفلسطينية لتعديل هذا القانون. كانت هذه الحملة ناجحة ، وتم تعديل مشروع القانون وفقًا لذلك وأصبح ما يعتبر أكثر قوانين المنظمات غير الحكومية تقدمًا والأقل تقييدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لا يتطلب هذا القانون ، الذي لا يفرض قيودًا على التمويل ، سوى المنظمات للتسجيل لدى وزارة الداخلية لإنشاء منظمات المجتمع المدني. كما أنها لا تتطلب ترخيصًا أو موافقة من السلطة الفلسطينية (PA) لتسجيل منظمات المجتمع المدني إذا كانت تفي بمتطلبات التسجيل. ومع ذلك ، على غرار عدد من الدول الأخرى ، قامت وزارة الداخلية في بعض الأحيان بتقييد هذه العملية بالتأخير وعدم تسجيل بعض منظمات المجتمع المدني التي تشكل انتهاكًا لهذا القانون (مقابلة مع عصام عابدي ، نوفمبر 2018).

تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية حاليًا في حملة للدفاع عن قانون الضمان الاجتماعي الذي تم تطبيقه حديثًا ، ويخوض ممثلو هذه الحملة مناقشات مع السلطة الفلسطينية (ICNL ، 2019).

بيئة التشغيل للمنظمات غير الحكومية

- الديمقراطية في الأزمة: الحرية في العالم 2018: النتيجة 100/28 (فريدم هاوس ، 2018).
- تصنيفات الحرية: ليست حرة 7/6 (1 الأكثر حرية، 7 الأقل حرية) (فريدم هاوس، 2018)
- الحريات المدنية: 7/5 (1 الأكثر حرية، 7 الأقل حرية) (فريدم هاوس، 2018)
- حرية الصحافة 2018 الترتيب: غير حر الترتيب 180/134 النتيجة 42.96 (مراسلون بلا حدود ، 2018).
- مؤشر مدركات الفساد: لم يتم تصنيفه (ICNL ، 2019)

على الرغم من أن القوانين التي تحكم حرية تكوين الجمعيات لا تقيّد عمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين ، فإن المناقشات الحالية لتعديل القانون 1 لعام 2000 وكذلك قانون الشركات تنطوي على إمكانية فرض قيود على عمل منظمات المجتمع المدني. وفقًا لـ Civic Freedom Monitor ، يساور منظمات المجتمع المدني قلق حاليًا من أن أي تغييرات على الأحكام الحالية "ستؤدي إلى قيود إضافية (ICNL) " ، (2019).

يسمح القانون في شكله الحالي بالمشاركة الحرة لمنظمات المجتمع المدني في المناقشات حول السياسة ، ولا يفرض أي قيود على التمويل المحلي أو الخارجي .ومع ذلك ، نظرًا لأن وزارة الداخلية تنفذ تمحيصًا لأنشطة الجمعيات لضمان إنفاق الأموال بطريقة مناسبة ، فإن هذا يسمح "بالتدخل الحكومي غير المناسب في أنشطة المنظمات غير الحكومية من قبل الحكومة (ICNL) "، (2019).

تحليل نماذج ومساحات السلطة لمشاركة منظمات المجتمع المدني:

ما هي الفجوات في القدرات للمنظمات التي يجمع معالجتها في هيكل القوة هذا؟	ما هي المساحات والفرص على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؟	كيف تتعامل المنظمات مع ديناميكيات القوة وبالعكس؟	ما هي ابعاد Power Over التي تعمل في النظام البيئي لمنظمات المجتمع المدني بالنسبة لإغلاق المساحات؟
<p>○ هناك سوء فهم مفاهيمي حول و دور منظمات المجتمع المدني كوسيلة الصورة إلى تعزيز المساواة في الجزئي والكلي</p> <p>○ مستوى الصورة .ساهمت المساحة المحظورة التي تم إتاحتها لمنظمات المجتمع المدني في لعب دور خيري ، في هذا الالتباس حول دور منظمات المجتمع المدني.</p> <p>○ بناء على قاعدة البيانات واستقاء أدلة هو مجال التنمية أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تعمل لبناء.</p> <p>○ مهارات تحليل السياسات والقدرة على توليد البيانات ليتم تقديمها مع مطالب المناصرة.</p> <p>○ التخطيط الاستراتيجي للدعوة مطلوب لمنظمات المجتمع المدني لدمج المناصرة في برامجها.</p>	<p><u>مساحات مفتوحة</u></p> <p>يتم التلاعب في الغالب بالمساحة المدعوة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في صنع السياسات .هناك أسماء محددة من المنظمات غير الحكومية الذين هم أكثر من مرة دعيبت منتديات صنع القرارات.</p>	<p>معظم منظمات المجتمع المدني هي الامم المتحدة قادرة على الضغط من أجل أجندات سياسية / الهيكلية التغييرات و هي في الغالب مناسبة داخل الفضاء يسمح لتوفير الخدمات المجتمعية .</p>	<p><u>قوة مرئية</u></p> <p>○ القانون الحالي لا بأس به من حيث منح المنظمات غير الحكومية حرية إدارة برامج المناصرة أو خدمة المجتمع .ومع ذلك، ر انه موافقة من وزارة الداخلية هي و تحديا مستمرا .</p> <p>○ لا يوجد إطار قانوني عشر في تنظيم عمل النقابات العمالية وهي مشكلة أخرى هذا الحدق العمل CS.</p> <p>○ نفس تونس والأردن، وهناك مشروع قانون منظمات المجتمع المدني التي يجب إضافة المزيد من القيود على المنظمات غير الحكومية "العمل".</p> <p>○ يضيف الاحتلال طبقة أخرى من القمع على منظمات المجتمع المدني .المدافعين عن حقوق الإنسان (المدافعون عن حقوق الإنسان (عادة ما يتعرضون للهجوم من قبل الاحتلال وخاصة تلك النشطة في المنطقة C من الضفة الغربية.</p>

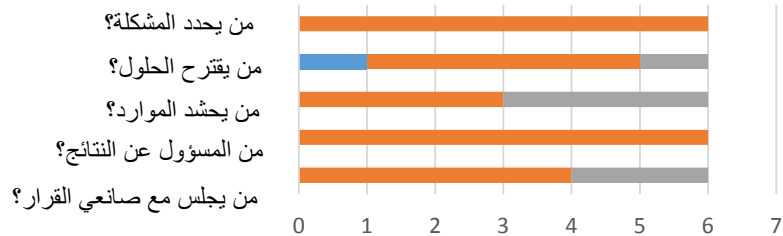
<ul style="list-style-type: none"> ○ بناء الثقة مع المجتمعات المحلية وتوسيع دائرة التنظيم طبق منطقة رئيسية لتحسين لمنظمات المجتمع المدني لإجراء أعمال المناصرة. ○ الانخراط في تحالفات أكبر وقدرة على بدء عمليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين. ○ دورات تدريبية متخصصة للدعوة على المستوى الوطني ضد جرائم الاحتلال. 	<p><u>الأماكن المطالب بها</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ وهناك أمثلة قليلة من المنظمات غير الحكومية التي هكتار لقد تم العمل في تنمية المجتمع خلال العشريون عاما الماضية تجربة إنجاز سوق للفقراء مع الزراعة قطاع الزيتون في الضفة الغربية هي مثال جيد على حشد صغار المزارعين كسائقين من التغيير. ○ و حملة BDS هي واحدة من الأمثلة الجيدة لحمالات ناجحة لأنها تمكنت من وضع الناس في الجبهة. ○ وهناك بعض الأمثلة الجيدة لتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني للقيام بحملات جماعية. على سبيل المثال، حملة لمقاطعة البضائع المنتجة في المستوطنات "انت وضميرك" في 2012 والتي قادتها منظمات المجتمع المدني ووزارة المالية. ○ الحملة بين 2011-2013 حول الضرائب هي مثال جيد على الحملات السياسية التي ظهرت كأثر للربيع العربي. 	<ul style="list-style-type: none"> ○ والممثلين، جيد نشوئها من المنظمات غير الحكومية من خلال قاعدة كبيرة من الجمعية العمومية هو وسيلة لحمايتهم من أي حملة. مشروعية المنظمات تتبع الصورة من تاريخهم. تتمتع بعض المنظمات بتاريخ طويل من العمل مع المجتمعات المحلية. 	<p><u>قوة غير مرئية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ بعض المنظمات غير الحكومية ليست قادرة على تناغم مع واقع مجتمعاتهم، ورفض المنظمات غير الحكومية "برنامج الصورة ليس لأن الناس لا يرغبون في التغيير، فذلك لأن المنظمات غير الحكومية تقديم خطاب نخبوي. ○ يمكن أن توفر القوة التقليدية دعما جيدا للمنظمات العاملة في المجتمعات المحلية. إذا كانت المنظمات قادرة على التوصل إلى الخطاب على الأرض، التقليدي والقبلي قوة الصورة يمكن أن تساعد على الناس التواصل. ○ ومع ذلك، يقتصر دعم القوى التقليدية للمجتمع على القضايا التي تتماشى مع التقاليد. إن حملة قانون التضامن التي رفضتها القبائل هي مثال جيد على ذلك.
<p><u>مساحات مغلقة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ هناك قلق متزايد حول عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على المساءلة والشفافية. لا مدعوون المجتمعات المحلية المستهدفة إما إلى تبادل وجهات النظر حول البرمجة، والمشاركة في انتخاب 	<p><u>القوة الخفية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تقلصت مساحات نشاط المنظمات غير الحكومية في السنوات الخمس الماضية بشكل كبير. يتحكم في الأجهزة الأمنية جداول أعمال المنظمات غير الحكومية و على نوع من الأنشطة في فلسطين، وخاصة 	<ul style="list-style-type: none"> ○ تم مشاهدتها من قبل جميع المقابلات التي المنظمات غير الحكومية لها اليد العليا في صياغة جداول الأعمال و بالتالي فهي مدعوة إلى مننديات سياسية مع الحكومة . ○ منظمات المجتمع المدني الوطنية ويمكن أيضا أن تدعى 	<p><u>القوة الخفية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تقلصت مساحات نشاط المنظمات غير الحكومية في السنوات الخمس الماضية بشكل كبير. يتحكم في الأجهزة الأمنية جداول أعمال المنظمات غير الحكومية و على نوع من الأنشطة في فلسطين، وخاصة

<p>ولكن هذا يعتمد على انتماءاتهم السياسية، وكيف أن السلطة الفلسطينية ترحب بهم الخطاب.</p> <p>مجلس الصورة ، تحديد الأولويات أو تقييم و مراجعة الميزانيات.</p> <p>غياب المجلس التشريعي الفلسطيني (PLC) كمنصة لصنع السياسات يضيف إلى الارتباك حول حامل واجب -حق حامل المعادلة. القانون -الإطار مما هو حتى الآن غير واضح وفقا لاكتشاف المساحة المناسبة للضغط من أجل تغيير السياسات هو التحدي.</p>	<p>في قطاع غزة.</p> <p>إن إهمال المنظمات غير الحكومية الداعمة لجدول الأعمال الأجنبية أو الجماعات السياسية هو أسلوب يضمن لنا الأمن دائماً لعزل منظمات المجتمع المدني.</p>
---	--

ملاحظات حول مجالات قدرات المناصرة التنظيمية:

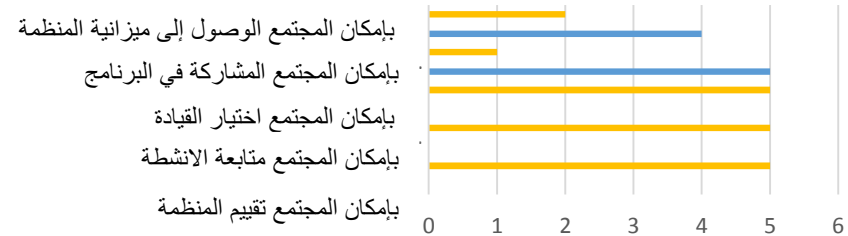
يشترك المجتمع المدني الفلسطيني في تاريخ قوي مع الناس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. يُنظر إليهم على أنهم منظمات مدنية بدلاً من منظمات غير حكومية ، حيث تم تشكيلهم جميعاً لتقديم خدمات مجتمعية للمجتمعات المحلية قبل الوجود الرسمي للسلطة الفلسطينية. بدأت تلك المنظمات لجان المجتمع والأطباء العمل التطوعي في مجال العمل المجتمعي وحتى الآن هناك بعض عملية وفاق لاختيار القيادة وانتخاب مجلس إدارة الصورة من قبل الجمعية العمومية. هذا يغير وجهات النظر حول مشاركة الجمهور مع منظمات المجتمع المدني مقارنة بالدول الأخرى المدرجة في الاستطلاع. ومع ذلك ، في معظم المقابلات ، كانت هناك آراء متناقضة حول هذا الإحساس الجيد بمشاركة المجتمع الذي يتم ترجمته إلى ممارسات مساءلة منظمة فعلية. تتعرض منظمات المجتمع المدني في فلسطين لمستويات مختلفة من القمع إما من قبل الحكومة في غزة أو الضفة الغربية أو سلطات الاحتلال. هذا يسلط الضوء على الحاجة الأساسية لبناء الدائرة والوكالة كخط الحماية الأول. يوضح الرسمان البيانيان التاليان إجابات المشاركين بالنظر إلى الأسئلة حول المشاركة العامة. من الممكن رؤية هذا التناقض في الفرق ما بين الرسمين، حيث يبين الرسم على اليسار أن للأشخاص مشاركة قوية في برامج منظمات المجتمع المدني،

المشاركة في البرامج؟ من يملك البرنامج؟



الشكل 26: آراء الممولين حول ملكية البرامج العامة

آراء حول شرعية ومصادقية المنظمة



الشكل 27: آراء المجتمع المدني حول شرعية ومصادقية المنظمة

إلا أن الرسم الآخر يبين أن الممولين ومنظمات المجتمع المدني الوطنية هي التي تقرر حول كل شيء في الغالب بالنسبة للبرامج والحملات.

خاتمة فلسطين وتوصياتها:

١. على الرغم من أن اللعب المجتمعي المدني الفلسطيني ق دورا تاريخيا في الاستجابة لاحتياجات المجتمع ويؤدي تطوير المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، فإنه يعاني من طبقات متعددة من الحملة. هذا إما عن طريق الجماعات القبلية والجماعات السياسية والحكومات (غزة والضفة الغربية) وبالطبع سلطة الاحتلال. لذلك، فإن الجدل الدائر حول بناء الوكالة والدائرة الانتخابية كوسيلة للحماية هو الأكثر ربحًا في إطار هذه المستويات المعقدة من التهميش.
٢. على الرغم من أن وجود سلطات الاحتلال يربك معادلة النهج القائم على حقوق الإنسان من حيث مطالبة المكلفين بالواجبات، فإنه يساعد على تطوير رابطة قوية بين الجهات الفاعلة الثلاث في نظام الحكم (منظمات المجتمع المدني والحكومة والسوق) حيث تقوم الحملات التي تقوم بها الجهات الفاعلة الثلاث وتضع الناس في قلب العملية. تعد أمثلة حول BDS وحملات المقاطعة جيدة وتعتبر مصدر تعليمي موصى به لبناء حالة لبرنامج إشراك أصحاب المصلحة المتعددين والمناصرة من قبل الناس.
٣. ينبغي تسليط الضوء على الإحساس السياسي بعمل المناصرة في عمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين، بطريقة تساعد على الحفاظ على مشاركة قوية من الناس لمعالجة الأسباب الهيكلية للظلم والتهميش. الانطباع التاريخي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية ينظر إليها على أنها مقدمي الخدمات، ويرجع ذلك إلى عدم وجود السلطة الفلسطينية قبل أو سلو عام 1994، ويمكن زيادة استثمارها بطريقة يجلب التركيز على التأثير على السياسات.
٤. هناك حاجة لتعزيز القدرات المحلية حول القيام بالمناصرة على المستوى الدولي. هذا بالإضافة إلى ربط كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال بالمستويات العالمية.
٥. المهارات البحثية والأدلة توليد لدعم الحملات هي واحدة من التعلم مفتاح الصورة أن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى تطوير لتعزيز القدرات في مجال المناصرة.

القسم الرابع: توصيات

في القسمين السابقين، تم عرض توصيات على المستوى الوطني والإقليمي بعد الحصول على النتائج والتحليل. مع ذلك، تم تطوير التوصيات التالية بشكل عام لتسجل الدروس الرئيسية بناء على عملية وضع الخرائط التي تنفذها منظمات المجتمع المدني لمعالجة اغلاق المساحات السياسية.

توصيات حول تطوير مناهج المناصرة:

- هناك ارتباك شائع حول معنى وترجمة المناصرة في العديد من اللهجات في المنطقة، هذا بالإضافة إلى الخليط التقليدي ما بين الوعي كاستجابة تقنية من المنظمات غير الحكومية لتعليم الناس والمناصرة ككلمة سياسية تعني معالجة عدم اتزان القوى. لذلك، نوصي بشدة ان يأخذ منهج المناصرة هذا والدليل التدريبي التالي بعين الاعتبار:
 - تعريف مشترك يوضح انها عملية سياسية
 - الاختلاف الثقافي وتحدي اللهجات بين المشرق والمغرب في الكتابة
 - توضيح جيد للشعور السياسي بالمناصرة كمفهوم قبل شرح التقنيات وطرق القيام بالمناصرة. يجب أن يبرز هذا الإطار مجالات السياسة الرسمية (الهيئات التشريعية) والسياسة غير الرسمية (التي تحدث في المجتمع المدني والأسرة والمجتمع). (يجب أن تعطي إجابات مناسبة للسياق لأسئلة مثل ما هي السياسة؟ أين وكيف يحدث ذلك؟ ماذا تحتاج أن تكون سياسياً؟ ما النساء والفئات المحرومة تحتاج إلى القيام به من أجل المشاركة في السياسة؟ كيف تبدأ المناقشة مع المجتمعات المحلية حول السياسة؟
- لا يشير الحس السياسي للمناصرة لمجال صنع السياسات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية فقط، بل يشير أيضاً إلى التغييرات في الهياكل والثقافات. سيساعد هذه المنظمات على بناء أساس قوي للمناصرة التي بإمكانها احتواء رغبتهم الملحة للحصول على الحلول التقنية، مثل رفع مستويات الوعي.
- بإمكان اطار صنع السياسات العامة أن يكون إضافة جيدة للمناهج. تحتاج منظمات المجتمع المدني لتكون على علم بتدفق السياسات في كل دولة لتتمكن من تحديد المساحات ومتى وكيف بإمكانهم المشاركة لتغيير السياسات.
- إن أداة تحليل المثلث المستخدمة في وضع خريطة الحل القانوني والسياسي المقتبسة من Merge Schuler (التمكين والقانون 1986) هي أداة تحليل أساسية بالإمكان استخدامها لوضع استراتيجية للمناصرة والحملات.
- أدوات القوة هي الأدوات الأكثر علاقة والتي يجب شملها كاطار عمل للتحليل، حيث ستساعد هذه الأدوات على تفكيك فكرة تسييس المناصرة بشكل شامل لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال التنمية المجتمعية.

توصيات حول تنمية القدرات للمناصرة:

- تحتاج منظمات المجتمع المدني ان تتعلم المنهج المبني على الحقوق للقضاء على الفقر وعدم المساواة قبل بناء أساس المناصرة، لأن مبدأ برامج المنهج المبني على الحقوق لم يتم تطويرها بعد بشكل صادق من قبل منظمات المجتمع المدني التي تركز على الخدمات المجتمعية. إن التعلم من HRBA ودمجها في صلب برامج منظمات المجتمع المدني هو أمر أساسي لتمكينهم من أن يكونوا في موقع مناسب حول سياسات المناصرة. سيعمل هذا على إثراء وجهات نظرهم حول تقديم الخدمات من زاوية صاحب الحق.

- بإمكان بناء الدفاع عن المناصرة والذي يشمل على بناء القدرات المعنية بدورة المناصرة (التخطيط والتنفيذ والتقييم) أن يكون الهيكل العظمي لتدريب تنمية القدرات، والذي يمكن تفصيله كما يلي:
 - التخطيط:
 - مهارات البحث وبناء الأدلة
 - التخطيط الاستراتيجي للمناصرة
 - تحليل السلطة
 - التنفيذ:
 - النشاط المبدع واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل
 - تصميم الرسوم البيانية التوضيحية وملخصات السياسات
 - مهارات الضغط واستراتيجيات الاقتناع
 - أعمال مباشرة غير عنيفة
 - تحليل السياسات ووضع مسودات السياسة
 - حملات عبر الانترنت ودورات تدريب مكثفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي
 - التقييم:
 - قياس تغيير السياسة والتعلم
 - الدروس المستفادة ونشر نجاح الحملات
 - كتابة قصص النجاح
- هناك حاجة بناء قائمة بأسماء الخبراء المختصين بمجالات معينة متعلقة بالإصلاح السياسي (مثل الضرائب والسياسات المالية والإصلاح القضائي...الخ)، حيث بإمكانهم توفير دعم مباشر للمنظمات غير الحكومية بناء على سجلهم في المناصرة والمشاركة في عمليات صنع السياسات في بلادهم.
- إدماج المساءلة وبناء الشرعية، الذي سيساعد في: أولاً) ضمان أن يقوم الناس بقيادة برامج وحملات المناصرة، وثانياً) توفير حماية ضد أي انفصال في الحكومة.
- هناك حاجة ضرورية للمنظمات بأن تقدر على تمويل عمل السياسات والبحث والمناصرة، وبما أن طبيعة عمل المناصرة ليست عملية قصيرة المدى مبنية على النتائج، تعاني المنظمات غير الحكومية الوطنية من القدرة على جذب الممولين وحشد الموارد لتمويل مثل هذه البرامج. لذلك، سيكون من الإضافة تصميم تدريب لحشد التمويل فقط لمشاريع المناصرة والبحث للمنظمات غير الحكومية الوطنية. بإمكان هذا أن يدمج طرق مبتكرة للتمويل من خلال التمويل الجماعي أو المسؤولية الاجتماعية.
- هناك أيضاً أولوية لبناء قائمة بأسماء المدربين الذين على علم شديد بالمبادئ المذكورة أعلاه بالنسبة لمعنى وفهم المناصرة. يجب اجراء تدريب مدربين على مستوى إقليمي حيث بإمكان المدربين المحتملين أن يعملوا سوية ويناقدوا المنهاج ويعملوا على تعزيزه، من ثم تكراره في بلادهم.
- ما زالت تجربة منظمات المجتمع المدني مع تحليل القوة في مرحلة النمو، وما تزال درجات العلم بالسلطة بالتحسن المستمر. يوصى باستخدام اطار عمل مكعب القوة كأداة تعلم يمكن عرضها على أنها شاملة.

توصيات حول برامج المناصرة:

- بالإضافة إلى المساحات المغلقة على المستويين الجزئي والكلي، هناك مساحات مستمرة النمو على المستوى الأصغر. تقترح قوانين اللامركزية الجديدة مدخلات جيدة للتغيير حيث بإمكان منظمات المجتمع المدني المشاركة في السياسات المجتمعية وإشراك الناس في الحوار مع أصحاب السلطة على المستوى المحلي. تعزز تجارب تونس والأردن فكرة أن المساواة الاجتماعية والحكم المحلي ممكنان على المستوى الكلي. بالإضافة إلى ذلك، بالإمكان تعزيز مثل هذا العمل على المستوى الجزئي من خلال تحليل السلطة، من أجل توزيع هذا النموذج على المستوى الوطني.
- إن الطبيعة المثيرة للعمل السياسي الذي يستهدف الأبعاد المرئية للسلطة جعلت عمل بعض منظمات المجتمع المدني تركز على القوة المرئية (القوانين والسياسات ... إلخ). هذا يسلط الضوء على أهمية التركيز على أشكال أخرى من السلطة وخاصة من حيث (الثقافة) الخفية (الاهتمام) عند معالجة المناصرة وتغيير السياسة بطريقة هيكلية.
- نظراً لتعقيد بعض المشكلات التي تعالجها منظمات المجتمع المدني، يوصى بشدة بربط الصراعات وبناء التضامن على مختلف المستويات. لا ينبغي أن يكون هذا فقط من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، بل يمكن أن يكون أيضاً من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي والعالمي. هناك مثال جيد على قيام منظمات المجتمع المدني بالعمل على القضايا النقدية مع حملة العدالة الضريبية العالمية بقيادة أكشن وإكسفايم.
- لا تزال الحركات الاجتماعية حقيقية وذات إمكانية، وهناك مجال لإعادة التفكير في الانخراط مع الحركات الاجتماعية في الحملات الانتخابية مع الأخذ في الاعتبار أن الحركات الاجتماعية لا يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليها. يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على إعادة التفكير في نموذج تعليمي لإشراك المنظمات مع الحركات الاجتماعية في الحملات الاجتماعية والسياسية التي بدأها الناس بصدق.
- يُنظر إلى التعاون مع الحكومة كعامل نجاح لبعض الحملات التي تمكنت من بناء اتفاق ثنائي مع الحكومة. هذا يعيد توجيه المحادثة مرة أخرى إلى "العقد الاجتماعي"، ولكن هذا يجب أن يجعل الناس في قلب هذه العملية كوسيلة لتجنب تأمين منظمات المجتمع المدني هذه. وبعبارة أخرى، هرعت للتعاون مع الحكومة، من دون موقف جي الناس في وسط هذا التعاون، يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى هذه المنظمات يكون منفذو جدول أعمال الحكومة.
- أحد التدخلات الرئيسية الذي بإمكان المنظمات غير الحكومية الدولية والوطني توفيره هو تيسير منتديات التعلم الإقليمية ودعم بناء التحالفات الوطنية حول مواضيع رئيسية للمناصرة (النوع الاجتماعي، LGBT، الحكم، سياسات الضرائب، القضاء الانتقالي... إلخ).
- يجب التطرق لزيادة معرفة منظمات المجتمع المدني حول الإطار القانوني ونشر المعلومات حول التوافق مع القوانين الوطنية كمجال للتحسن. من الأمثلة على الموارد والمراجع الجيدة للشركاء في المنطقة هي تصميم كتيبات تشرح سير عملية التسجيل والموافقات وإمكانية الوصول إلى التمويل لكل دولة.

توصيات من أجل الإطار البرامجي لمعالجة تقلص المساحات السياسية:

توضح النقاط التالية عدداً من التوصيات للإطار البرامجي لمعالجة تقلص المساحات السياسية على ثلاثة مستويات من التدخلات (محلية، وطني، إقليمي):

- الترويج لعمليات ديمقراطية تشاركية وشاملة، بالتركيز على إطار اللامركزية كوسيلة لإشراك المواطنين على المستوى المحلي في تشكيل واقعهم.
- ضمان الحماية وتيسير الدفاع للناشطين المعرضين للتهديد مع توفير الدعم القانوني والتقني لناشطي وشركاء حقوق الإنسان. يأتي هذا بالإضافة إلى بناء قدرات الناشطين ومنظماتهم في مجالات الأمن الرقمي والاستجابة في السياق العدائي والحماية... إلخ.



- للتطرق لأجندات التأمين، على المنظمات غير الحكومية على مختلف المستويات تطوير نص مقابل يحدد دور واهمية المساحات السياسية الموسعة لمنظمات المجتمع المدني وللناس.
- استخدام الأدوات البصرية والمبدعة في توسعة المساحات السياسية بطريقة فاعلة من اجل إطلاق الحملات لذلك الغرض، لذلك، من الضروري تنفيذ بناء قدرات للناشطين ومنظماتهم في النشاط المبدع والفن البديل.
- كتابة مسودات لسياسات بديلة للقوانين الحالية التي تعيق حريات التجمع والتي تساهم في إغلاق المساحات المدنية، ويجب ان تكون هذه النقطة مرجعية رئيسية في الحملات ضد تقلص المساحات السياسية على المستوى الوطني.

الملاحق

الملاحق الأول: دراسة حالات²

دراسة حالة 1: الحفاظ على أشجار الزيتون المعمرة (رومي) في اربد - الأردن

خلفية:

هذه الحملة هي المرة الأولى التي تعمل فيها جمعية تبنة الخيرية 4 على قضية قائمة على الحقوق بدلاً من العمل الخيري. هذا يعتبر نقلة نوعية في حياة الجمعية. ظهر هذا التحول كنتيجة لمشاركة الجمعية في عملية الحصول على المنح من مشروع USAID CIS. تضمن العنصر الأساسي في عملية المنحة تدريباً في مجال المناصرة باستخدام أسلوب الفعالية الاستراتيجية لبرنامج حقوق الإنسان الذي يسهل التحديد الجماعي للأولويات المحددة محلياً. ونتيجة لذلك، أطلقت الجمعية حملة الحفاظ على أشجار الزيتون القديمة (المعمرة) أو نادرة في مدينة تبنة / محافظة اربد. لقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن عدد أشجار الزيتون الرومي القديمة (المعمرة) والنادرة يتناقص باستمرار. هذا يشكل علامة حمراء وعلامة تحذير بأن هذا الإرث مهدد بالانقراض. بعد تحليل العوامل الرئيسية التي تسببت في انخفاض عدد الأشجار في منطقة الدراسة "تبنة"، تبين أن العامل الأكثر أهمية هو عدم إنفاذ التشريعات والقوانين ذات الصلة التي تنص على أنه لا يمكن إزالة أشجار الزيتون إلا أو قطع بموافقة وزير الزراعة، وفي ظل أصعب الظروف. كما ساهم الاقتار إلى معرفة أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بهذه التشريعات في العديد من الانتهاكات. تجلت المشكلة في اقتلاع أشجار الزيتون من الرومي ونقلها من بيئتها الطبيعية لإفساح المجال أمام طرق جديدة ومباني عامة على الأراضي الزراعية في القرى. بالإضافة إلى ذلك، تم بيع الأشجار كحطب أو لاستخدامها لتزيين الحدائق والمنازل. بدأت عملية الحملة من خلال توثيق مدى وحجم وخطورة المشكلة. وكشف هذا الانخفاض السريع في عدد ومساحة أشجار الزيتون الرومي القديمة بسبب الهجمات المستمرة وعدم وجود أي مراقبة أو إنفاذ رسمي للتعليمات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، تمكنت الرابطة من توضيح أهمية أشجار الزيتون كإرث طبيعي وتاريخي، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية للمجتمع. ساهمت الحملة في كسر اثنين من الصور النمطية: من ناحية، عدم وجود تعاون واضح من جانب الوكالات الحكومية وموظفيها مع المجتمعات المحلية؛ ومن ناحية أخرى، الدور الضعيف الذي يبدو لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في التنمية المحلية.

النتائج:

أثارت هذه الحملة اهتماماً كبيراً بقضيتها داخل التبنة والمناطق المحيطة بها. حشدت الجمعية الدعم من جميع أصحاب المصلحة. على الرغم من صغر حجم الجمعية وخبرتها المحدودة، إلا أنها تمكنت من تنفيذ حملة منظمة من خلالها تم تأسيس أول تحالف مدني يضم سبع جمعيات خيرية ومخصصة في منطقة الكورة. نتج عن هذه التعبئة وإشراك صناعات القرار الحملة تحقيق هدفها الرئيسي - تطبيق التعليمات (G2) لعام 2016 الصادرة بموجب قانون الزراعة الأردني. وتسمى هذه التعليمات "إزالة ونقل أشجار الزيتون الحاملة للفواكه من أصناف الرومي النادرة أو القديمة لعام 2016". هذه التعليمات تجعل من الصعب إزالة أو قطع أشجار الزيتون الرومي دون موافقة الوزير فقط تحت أصعب ظروف

دروس مستفادة

² هذا ملخص من كتيب الناشطين المدنيين الأردنيين 2: دراسة حالات لحملة المناصرة الأردنية وبناء قدرات المجتمع المدني في الأردن، برنامج USAID لدعم المبادرات المدنية، يمكن الحصول عليه من خلال https://www.newtactics.org/sites/default/files/resources/Tibneh_CaseStudy_0.pdf

تجلى نجاح الحملة وتطبيق هذه التعليمات بعدة طرق:

- زيادة المعرفة والفهم لموظفي الحكومة: قامت الجمعية بتدريب موظفي وزارة الزراعة والوزارات الأخرى على تعليمات وأسس اقتلاع ونقل أشجار الزيتون الرومي. تحدث العديد من الانتهاكات نتيجة للإذن غير المشروع الممنوح لاقتلاع الأشجار ونقلها. زاد التدريب من معرفتهم بالتعليمات وكيفية تنفيذها وحماية أشجار الزيتون الرومي من الانتهاكات.
- زيادة المساءلة وسلطة موظفي الحكومة على إنفاذ القانون: كان أحد الجوانب الحاسمة في إنفاذ التعليمات موافقة وزارة الزراعة على منح جميع موظفي شعبة الغابات قدرة الشرطة القضائية وإدراج أشجار الزيتون تحت سلطتهم وكذلك أشجار الغابات.
- تخصيص وسائل الحماية الخاصة: نجحت الحملة في الحصول على أول قطعة أرض مخصصة لاستقبال أشجار الزيتون الرومي ومنع زراعتها خارج بلدة تبنة.

دراسة حالة 2: حملة "الأبيض ما يغطي الاعتصاب" – لبنان

خلفية

في أغسطس 2017، ألغيت المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني. تنص هذه المادة من قانون العقوبات على أنه "في حالة إبرام عقد زواج صالح بين مرتكب أي من الجرائم المذكورة في هذا القسم (أي الاعتصاب أو الاختطاف)، والضحية، يتم تعليق الملاحقة القضائية. إذا تم إصدار الحكم بالفعل، يتم تعليق تنفيذ العقوبة" (ويكيبيديا ، 2018). هذه المادة تعود إلى عام 1942. المواد من 503 إلى 521 بموجب الفصل السابع من قانون العقوبات قد تم تعديلها أيضا. وجاء إلغاء المادة 522 بعد أسبوعين من إلغاء مادة مماثلة في الأردن - مادة 308.

استندت الاستراتيجية الرئيسية للحملة إلى العمل على مسارين متوازيين. تمحورت الأولى حول حشد الرأي العام اللبناني فيما يتعلق بهذا المقال التمييزي ضد المرأة لرفع الوعي. المسار الثاني للحملة كان العمل مع البرلمانيين والأحزاب السياسية للتصويت لإلغاء المقال.

نتيجة:

- تم حشد عدد كبير من المنظمات المحلية والمنظمات الدولية للعمل في نفس الموضوع.
- تم استخدام أمثلة حية في نفس الوقت لتوصيل خطر وجود مثل هذه المقالة إلى المجتمع.
- في اليوم العالمي للمرأة، تم تنظيم مظاهرة حاشدة مع إقبال كبير، لعب هذا دور الضغط على البرلمانيين اللبنانيين من قبل منظمات المجتمع المدني.
- تم استخدام مقاطع الفيديو والأفلام القصيرة لتوضيح الفكرة للمجتمع من خلال الشركات المتخصصة في المحتوى الرقمي.
- إجراء عدد من الإحصاءات والدراسات بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- اجتذاب عدد من أعضاء البرلمان في البرلمان للاتفاق على التصويت لإلغاء القانون وبناء ائتلاف قوي داخل البرلمان لضمان موافقة أغلبية أعضاء البرلمان.
- التعاون مع الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة شؤون المرأة، التي كانت حاضرة وتؤيد بقوة إلغاء القانون.
- خلال كل جلسة برلمانية، وقف أحد أعضاء منظمة ABAAD في سجن رمزي خارج البرلمان كتعبير عن الاضطهاد والظلم على ضحايا القانون.
- تم إطلاق حملات توعية لإبلاغ الناس بجديّة القانون.
- التواصل مع رجال الدين لتعريفهم بخطورة القانون وأهمية تغييره.

الدروس المستفادة

- أهمية التنسيق بين منظمات المجتمع المدني.
- العمل على الجوانب الاجتماعية والقانونية في نفس الوقت.
- فهم ديناميات صنع القرار في المجتمع. أدرك المشاركون في الحملة أنهم لن يحققوا أهدافهم دون إقناع الزعماء الدينيين الذين لديهم تأثير كبير في لبنان وتوجيه عمل السياسيين اللبنانيين.
- يجب أن يكون استخدام الوسائط من خلال المتخصصين ويجب أن يكون المحتوى الرقمي احترافياً وموجهاً إلى الجمهور.

دراسة حالة رقم ٣: حملة لو باردو ضد - RFR تونس

خلفية:

اتفقت الحكومة التونسية مع شركة RFR على بناء قطار سريع يقطع مدينة لو باردو في نصفين. هذا الاتفاق تم القيام به دون التشاور مع المجتمع المحلي الذي بدأ على الفور حملة ضد المشروع لوقفه. اعتقد المجتمع أن هذا المشروع يمثل أيضاً خطراً على النساء والفتيات من المجتمع المحلي لأنه أدخل أنفاقاً تحت القطار السريع الذي يمكن أن يكون أماكن يمكن فيها التحرش الجنسي بالمرأة. قام المجتمع المحلي بتعبئة البلدية المحلية لإيقاف المشروع ولكن البلدية لم يكن لديها القدرة على إيقافه، كما قاموا بممارسة الضغط مع حاكم لو باردو. ومع ذلك، كان هذا قراراً يستطيع رئيس الوزراء اتخاذه بعد ذلك، عقدت الحملة ورشة عمل لإعادة الإستراتيجية وافقوا فيها على إجراء تحليل لأصحاب المصلحة والقوة لمحاولة الوصول إلى القوى الخفية وراء هذا المشروع.

النتائج:

بعد تحليل أصحاب المصلحة والسلطة، وجد المجتمع المحلي بمساعدة منظمات المجتمع المدني المحلية وAT، أن الاتحاد الأوروبي (EU) هو وكالة التمويل لهذا المشروع الذي رأوا أنه فرصة. يمكنهم الوصول إلى شركة RFR كذلك من خلال تحليلهم. أسفرت الاجتماعات مع الاتحاد الأوروبي عن مطالبية المجتمع بتوفير بديل عملي لخطة المشروع الحالية لجعلها أكثر أماناً للنساء. ثم عيّن المجتمع ومنظمات المجتمع المدني مستشاراً بحثياً له خبرة في الهندسة المعمارية ومشاريع التحضر التي زودتهم بهذا الطلب. في تحليل قوتهم أيضاً، يمكن لـ AT عقد اجتماع مع رئيس الوزراء لمناقشة مطالب الحملة. آخر الأخبار من تونس تبلغ أن حاكم لو باردو أوقف للتو مشروع RFR للأبد.

دروس مستفادة

- كان تحليل الطاقة حاسماً في تحديد الأيدي المخفية وراء المشروع.
- كان المجتمع المحلي هو الرائد والمبادر لهذه الحملة التي تمثل المناصرة من قبل الناس والتي ساعدتهم في تغيير علاقات القوى وحل الأسباب الجذرية بدلاً من أعراض المشكلة.
- كانت أدوار منظمات المجتمع المدني واضحة منذ البداية والتي مكنت المجتمع من تولي زمام المبادرة.
- كان الشباب والنساء من المجتمع المحلي من بين أهم اللاعبين في الحملة.

دراسة حالة رقم ٤: بناء تحالف المناصرة لإصلاح قانون الجمعيات -الأردن

خلفية

قطاع المجتمع المدني الأردني ينمو بسرعة. تعمل جمعيات المجتمع المدني بموجب قانون صدر في عام 1956 يسمى قانون "الجمعيات الخيرية"، والذي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية. أدى التوسع الهائل في قطاع المنظمات غير الحكومية إلى الحاجة إلى تعديل هذا القانون، ابتداءً من عام 1995، والذي أطلق عليه فيما بعد قانون الاتحادات والمؤسسات الاجتماعية. يشمل هذا القانون شروط منح التراخيص من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية وفقاً لأهداف ومقاصد كل منظمة، مثل وزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة ووزارة البيئة. وزارة الصناعة والتجارة والمجلس الأعلى للشباب. بالإضافة إلى ذلك، تم سن عدة قوانين إضافية لتنظيم تسجيل وتشغيل منظمات المجتمع المدني. أخيراً، تم إقرار قانون مستقل في عام 1997 للمنظمات المدنية وغير الربحية.

في عام 2006، عمل شركاء الأردن ومركز العدالة لدراسات حقوق الإنسان معاً لقيادة تحالف من المنظمات غير الحكومية الأردنية بدعم من وزارة الشؤون السياسية للعمل على اعتماد قانون موحد للمنظمات غير الحكومية. تم إعداد مشروع قانون بمشاركة جميع الأطراف المعنية باستخدام منهجيات المشاركة والتعاونية. تم تقديم المشروع إلى رئيس الوزراء للنظر فيه في نوفمبر 2006. ولكن في مايو 2007، أصدرت الحكومة لوائح جديدة جعلت من الصعب على المنظمات غير الحكومية المسجلة العمل.

الهدف الرئيسي للحملة

تعديل قانون المنظمات غير الحكومية للوصول إلى قانون موحد بما يتماشى مع الدستور الأردني وحقوق الإنسان والمعايير الدولية.

استراتيجية العمل

في عام 2006، قام شركاء الأردن ومركز العدالة " عدالة " بحشد المنظمات غير الحكومية الوطنية لتشكيل ائتلاف ضم العديد من هذه المنظمات. تم تكليف شركتي الأردن وعدالة من قبل منظمات غير حكومية أخرى للتحالف لتولي أمانة التحالف. في عام 2007، أرسلت وزارة التنمية الاجتماعية قانون المنظمات غير الحكومية إلى البرلمان للموافقة عليه. ومع ذلك، أعاق هذا القانون بشدة عمل الجمعيات وتداخل في جميع أعماله وقراراته.

أعضاء التحالف:

- مركز حماية وحرية الصحفيين
- جمعية البيئة الاردنية
- تكية ام علي
- الاتحاد النسائي الأردني
- مركز الأردن الجديد
- مركز تأهيل المرأة
- الرابطة الوطنية للحرية والديمقراطية
- معهد تضامن المرأة (SIGI)
- جمعية التنمية الديمقراطية

- اتحاد المرأة العربية
- المركز الوطني لحقوق الانسان.

المنهجية والخطوات:

١. تم تصميم استبيان وتم توزيعه على منظمات المجتمع المدني الأردنية في شهر آذار من العام 2006 من أجل البحث في المشاكل الناتجة من القانون الحالي. تم استخدام نتائج الاستبيان لوضع مسودة مشروع قانون في شهر نيسان من العام 2006. قامت منظمة شركاء الأردن ومركز عدالة بعقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني في الأقاليم الأردنية الثالثة لجمع الآراء حول مسودة مشروع القانون، والتي تم دمجها ضمن مسودة القانون الناتجة.
٢. تم تعيين مستشار قانوني للعمل مع أعضاء التحالف الذي يملكون الخبرة في كتابة مسودات القوانين. كان من المهم استخدام مستشار خارجي لتفادي التوتر ضمن التحالف ولضمان الموضوعية والحرفية للنتيجة النهائية.
٣. شكلت وزارة الشؤون السياسية لجنة تضم أعضاء من سبع وزارات، حيث قام أعضاء اللجنة بتبادل مقترحاتهم والتي تم ادراجها في مسودة القانون.
٤. تم عقد اجتماعات أسبوعية مع أعضاء التحالف لمناقشة تبعات القانون من قبل اللجنة الوزارية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال.
٥. حال الوصول إلى التوافق بين أعضاء اللجنة الوزارية وأعضاء التحالف وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني، قامت منظمة شركاء الأردن ومركز عدالة بتقديم مشروع القانون لوزارة الشؤون السياسية في شهر تموز من العام 2006.
٦. تم اشراك المجتمع الدولي خلال العملية من خلال سلسلة من المذكرات والاجتماعات والاتصالات الهاتفية والرسائل الالكترونية.
٧. تم الطلب من منظمة دولية ذات خبرة تحضير دراسة مقارنة شاملة لمسودة القانون المقترح من الحكومة مع معايير دولية.
٨. تم عقد اجتماعات تخطيطية تشاركية مع صانعي القرار في وزارة التنمية السياسية.
٩. ورشات التوعية: قامت منظمة شركاء الأردن بتنفيذ 12 ورشات استغرقت كل واحدة منها يوماً واحداً في 12 محافظة في الأردن، حضرها تقريبا 600 منظمة غير حكومية لتوجيههم حول جهود التحالف ولعرض الدراسة المقارنة على الفجوات في القانون الحالي بالنسبة لحقوق الانسان والمعايير الدولية.
١٠. التغطية الإعلامية: عمل أعضاء التحالف على تشكيل روابط قوية مع العديد من الجهات الإعلامية للضغط على صانعي السياسات من أجل التعاون مع التحالف.
١١. تم تنفيذ تحليل مفصل لقانون الجمعيات المقترح من الحكومة بالنظر إلى الدستور الأردني وقوانين الجمعيات المطبقة في دول عربية أخرى وبما يتوافق مع المعايير الدولية.
١٢. حضور اجتماعات مع اللجان البرلمانية ذات العلاقة لإقناع أعضائها بالتغييرات المقترحة من قبل التحالف.
١٣. تم عقد اجتماعات فردية مع ممثلي مختلف الأحزاب لإطلاق حركة وافقت على التغييرات المقترحة من قبل التحالف.

أولا النتائج والأثر

كانت النتيجة قيام رئيس الوزراء بسحب مشروع القانون من البرلمان وطلب اعادته للحكومة من أجل إعادة صياغته مع مشاركة إضافية من المجتمع المدني والأحزاب الأخرى ذات العلاقة بالتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

تم تنفيذ محاولة أولى في عملية إعادة الصياغة هذه لكنها لم تصل إلى أقل درجة من توقعات المنظمات غير الحكومية في الأردن او على المستوى الدولي. استجابة إلى ذلك، قام تحالف المجتمع المدني الذي شكلته منظمة شركاء الأردن ومركز عدالة بعرض تحفظاته للحكومة على مسودة القانون لمحاولة لعب دور مناصرة بناء من اجل تبني القانون الجديد.

النتائج التي تم الحصول عليها والتي كانت متوقعة

- سن قانون جمعيات جديد شمل على اقتراحات التحالف (إلى حد ما)، لكنه لم يستجب لمطالبهم الأكثر أهمية (التسجيل، التمويل، التشريع)
- تغيير في عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية لضمان شفافية أكثر وتقليل تدخل الحكومة من خلال مجلس إدارة، أربعة أعضاء ممثلين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.
- تقليل الغرامات المفروضة على المنظمات غير الحكومية.
- تحسين عملية التسجيل والحصول على التمويل بالتوافق مع جداول الحكومة للتنفيذ.

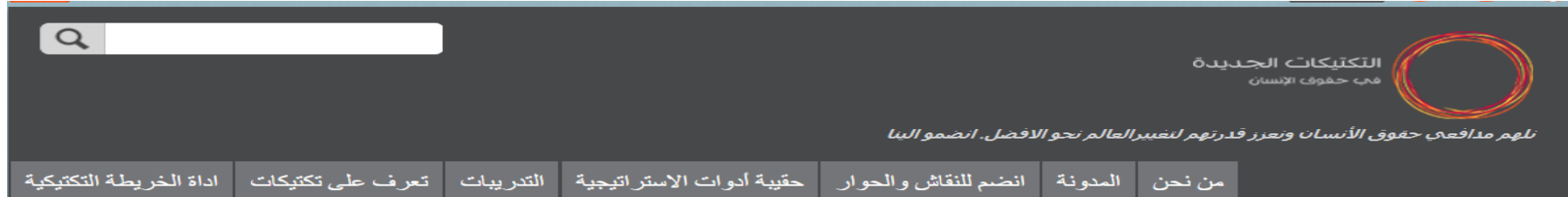
النتائج التي تم الحصول عليها والتي لم تكن متوقعة

- التزام الحكومة بالتعاون في التخطيط والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني خلال مدة كتابة مسودة التعديلات.
- استطاع التحالف من حشد جمعيات صغيرة ومالية ومنظمات في المحافظات، كما استطاعت من حشد الرأي العام.

الدروس المستفادة

- أهمية بناء روابط قوية مع المجتمع المحلي
- توفير تدفق مستمر من المعلومات والتحديثات حول تقدم سير عمل التحالف
- أهمية التغطية الإعلامية من خلال إشراك الإعلام خلال مرحلة التخطيط التعاوني كاملة وتبني لغة حيادية بدلا من القاء التهم والسلبية.

1- صفحة التكتيكات الجديدة باللغة العربية حول المناصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا



التكتيكات الجديدة
في حقوق الإنسان

تلهم مدافعي حقوق الإنسان ويزرع قدرتهم لتغيير العالم نحو الأفضل. انضموا بنا

من نحن | المدونة | انضم للنقاش والحوار | حقيبة أدوات الاستراتيجية | التدريبات | تعرف على تكتيكات | اداة الخريطة التكتيكية

<https://www.newtactics.org/ar>

هو برنامج تابع **لمركز ضحايا التعذيب**، مدى تعقيد او تداخل الأنظمة التي تؤدي إلى مواصلة حدوث التعذيب والانتهاكات الأخرى في حقوق الإنسان. ولنتمكن من التعامل مع هذه المنظومة المعقدة، يحتاج مركز ضحايا التعذيب والآخرين لإن يعملوا بشكل استراتيجي وأن يستخدموا مجموعة واسعة ومتنوعة من التكتيكات والتحالفات. ولذلك، قام مركز ضحايا التعذيب بشكل رسمي بإطلاق التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان عام 1999 من خلال تكوين لجنة استشارية دولية ومجموعات عمل وشركاء لها في تركيا. ومنذ ذلك الحين، تمحور اهتمام التكتيكات الجديدة على ثلاث مبادرات أساسية:

تطوير مواد ومعلومات ليتم تبادلها: قامت التكتيكات الجديدة بتطوير وإعداد مجموعة واسعة من مواد إلكترونية ليستخدمها نشطاء حقوق الإنسان في عملهم. كما تتوفر هذه المواد في **مكتبة المراجع والمصادر** على موقعنا الإلكتروني، وتتضمن:

كتاب حاصل على عدة جوائز يوثق 80 تكتيكاً إبداعياً في مجال حقوق الإنسان

حالات دراسية مفصلة حول التطبيق العملي ل 49 تكتيك مبتكر

مجموعة متنوعة تزيد عن 200 تكتيك متوفرة إلكترونياً ومبوبة بشكل يُسهل عليكم آلية البحث



The screenshot shows the homepage of the Beautiful Rising website. At the top, there is a navigation bar with language options: PT | ES | EN | AR. The main header features the logo "النضال الجميل" (Beautiful Rising) and a search bar. Below the header, there is a section titled "عرض الكل" (View All). The main content area contains a paragraph in Arabic: "مستوحى من مفهوم لغة النمط 'pattern language'، يعمل مشروع النضال الجميل على تحفيز العناصر الأساسية للنشاط الإبداعي قصص روايات من الأعمال والحملات التي لا تنسى، محللة ما قد نجح، أو لم ينجح، ولماذا. تكتيكات هي أشكال معينة للعمل الإبداعي، مثل فلاش موب أو حصار. مبادئ هو توجيه تم اختياره عبر الوقت لكيفية تصميم أعمال وحملات ناجحة. نظريات هي أفكار شاملة تساعدنا على فهم آلية عمل العالم وكيف قد نغيّرها. منهجيات هي الإطارات الاستراتيجية والتدريبات العملية التي تساعدك في تقييم موقفك والتخطيط لحملتك."



يشمل هذا الموقع على مصادر تعلم قوية للمناصرة من اجل عاملي التنمية باللغة العربية، وهي نتيجة عملية تعليمية لمشروع مدته عامان ممول من منظمة فورد ونفذته منظمة بلان الدولية في مصر. تملك منظمة كودي الدولية جميع حقوق ملكية المواد التعليمية.

أدلة تدريبية

- ” الدليل التدريبي لورشة العمل الاولى ” بناء مواطن واعى
[TAG first workshop manual Feb 2013 – Arabic](#)
[TAG first workshop manual Feb 2013 – English](#)
- دليل التيسير بالمشاركة
[co-facilitation – Coady Arabic](#)
- ” الدليل التدريبي لورشة العمل الثانية ” ايجاد مداخل التغيير
[TAG second workshop manual Dec 2013 – Arabic](#)
[TAG second workshop manual Dec 2013 – English](#)
- ” الدليل التدريبي عن تحليل ” علاقات القوى
[Arabic- POWER – A PRACTICAL GUIDE FOR FACILITATING SOCIAL CHANGE](#)
- ” الدليل التدريبي لورشة العمل الثالثة ” ادوات المسائلة الاجتماعية
[TAG Third workshop manual March 2014- Arabic](#)
[TAG Third workshop manual March 2014- English](#)
- ” الدليل التدريبي لورشة العمل الرابعة ” المساهمة فى صياغة السياسات
[TAG Fourth workshop manual Sept 2014 – English](#)
[TAG Fourth workshop manual September 2014 – Arabic](#)

دليل التيسير لرحلة تاج و الذى يحوى اغلب الانشطة و الادوات التى تم استخدامها فى ورش العمل
[TAG tool kit final](#)

الملحق 3: أدوات جمع البيانات

الاستبيان عبر الإنترنت

الغاية من الاستبيان

يقوم المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة ابتكار للتغيير عملية وضع خرائط إقليمية من أجل تحديد (1) أعمال المناصرة والحملات الناجحة وأدوات الحملات والمنصات ومصادر التدريب حول المواضيع المتعلقة بإغلاق المساحات المدنية، و(2) الاحتياجات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني في مجالات المناصرة والحملات والتشبيك.

ندعوكم للمشاركة في هذه العملية إذا كنتم عضواً من مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة I4C أو كنتم منظمة موقعها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ستكون إجاباتكم سرية ونحن لا نجمع أي معلومات معرفة مثل الاسم أو عنوان البريد الإلكتروني أو عنوان مزود الإنترنت. كتابة اسمكم وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بكم أمر اختياري إذا ما أردتم الحصول على نتائج هذا الاستبيان. يتم تخزين جميع البيانات بشكل إلكتروني محمي بكلمة سر وسيتم استخدامها فقط لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه.

إذا كان لديكم أي أسئلة حول البحث، يرجى التواصل معنا على mena@innovationforchange.net

استبيان لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية

معلومات أساسية:

الاسم (اختياري):

الجنس:

العمر:

البريد الإلكتروني (اختياري):

١. ما هو اسم منطمتك؟ (اختياري)
٢. الدولة / الدول التي تتفنون فيها التدخلات؟
٣. ما هي الفكرة أو الخدمات التي توفرها منطمتكم للمجتمع؟
٤. ما هي الفئة المستهدفة لأنشطة منطمتكم؟
٥. من الخيارات التالية، كيف تصف علاقة منطمتك مع العامة؟ (بالإمكان اختيار أكثر من خيار)
 - يستفيد المجتمع من أنشطة المنظمة
 - بإمكان المجتمع رؤية ميزانية المنظمة ونفقاتها
 - يشارك المجتمع في تشكيل خطة عمل المنظمة
 - يشارك المجتمع في اختيار قادة المنظمة من خلال مجلس أمناء

• يتابع المجتمع أنشطة المنظمة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

٦. هل تملك المنظمة سياسة واضحة (استراتيجية) لتغيير السياسات / القوانين التي تؤثر على الفئة المستهدفة؟

- نعم
- لا

٧. هل تظن أنك ومنظمتك قادرون على التأثير على تنمية السياسات على المستوى المحلي أو الوطني من خلال المنتديات الرسمية؟

- نعم - يرجى تزويدنا بأمثلة
- لا - لماذا؟

٨. كيف ترى قدرتك في التأثير على عمليات صنع القرار من خلال المنتديات الرسمية في مجتمعك / على المستوى الوطني خلال السنوات الخمس الماضية؟

- أ. ازدادت قدرتي كمنظمة في التأثير على عمليات صنع القرار
- ب. انخفضت قدرتي كمنظمة في التأثير على عمليات صنع القرار
- ت. لم تتغير قدرتي كمنظمة في التأثير على عمليات صنع القرار

٩. يرجى شرح الإجابة السابقة

١٠. هل هناك تعاون بين منظمتك والوزارات / الحكومة المحلية في مجتمعك؟ بمعنى آخر، هل تعمل الحكومة على إشراك منظمتك في أي مرحلة من عملية صنع القرار؟

- إذا كانت إجابتك نعم، كيف يحصل هذا؟
- لا - يرجى شرح الأسباب.

١١. هل تشمل العمليات في منظمتك على اليات لجمع البيانات باستمرار من الفئات المستهدفة؟

يرجى اختيار إجابة واحدة فقط

- نعم
- لا

١٢. (تابع لسؤال 11) هي يتم استخدام هذه البيانات بشكل دائم لتوجيه البرنامج وتصميم عمل السياسات وتنفيذه؟

يرجى اختيار إجابة واحدة فقط

- نعم
- لا

١٣. هل يوجد توجيهات واضحة في منظمتك حول توثيق ونشر الدروس المستفادة، بما في ذلك توجيهات محددة تنطبق على المناصرة؟

يرجى اختيار إجابة واحدة

- نعم
- لا

• أحيانا

١٤. ما هي حملات المناصرة الناجحة المتعلقة بمواضيع المساحات المدنية التي جربتها أو جربتها منظمك في دولتك خلال السنوات الخمس الماضية؟ ما الأمر الذي جعلها تنجح؟

١٥. هل قامت هذه الحملات ببناء تحالفات قوية؟

يرجى اختيار جميع الإجابات المناسبة

- تحالفات مع أحزاب سياسية
- تحالفات مع أعضاء من البرلمان
- تحالفات مع منظمات المجتمع المدني الشريكة
- تحالفات مع الجامعات أو مراكز الأبحاث
- تحالفات مع قنوات تلفاز أو صحف
- تحالفات مع اتحادات طلابية أو عمالية
- غير ذلك:

١٦. ما هي الدروس المستفادة التي تظن أن على المنظمات الأخرى الاستفادة منها؟

١٧. من أجل حشد الناس من خلال وسائل التواصل، استخدم: (عدة اختيارات)

- أ. الفيسبوك
- ب. تويتر
- ت. انستغرام
- ث. يوتيوب
- ج. قنوات التلفاز
- ح. غير ذلك

١٨. من أجل حشد صانعي القرار من خلال وسائل التواصل، استخدم: (عدة اختيارات)

- أ. الفيسبوك
- ب. تويتر
- ت. انستغرام
- ث. يوتيوب
- ج. قنوات التلفاز
- ح. غير ذلك

١٩. ما هي أشكال الدعم التي بالإمكان توفيرها لك أو لمنظمتك من أجل تنفيذ حملات ناجحة؟

يرجى اختيار جميع الإجابات المناسبة

- دعم مالي
- بناء قدرات (مثل:.....)
- مناهج تعليمية جديدة (مثل:.....)
- تشبيك (مثل:.....)
- غير ذلك (مثل:.....)

دليل المقابلة المفصل

مقدمة
• الغاية من البحث:

١. تحديد منظمات المجتمع المدني التي تعمل على المناصرة والحملات في المنطقة حول مواضيع متعلقة بإغلاق المساحات المدنية.
٢. تحديد أنشطة المناصرة والحملات الناجحة وتحديد أدوات المناصرة والحملات ومنصاتها والموارد التدريبية حول مواضيع متعلقة بإغلاق المساحات المدنية.
٣. تحديد التحديات والدروس المستفادة من قبل منظمات المجتمع المدني في عملهم في الحملات. سيكون هناك ثلاث حالات دراسية توضح حملات ناجحة وتحليل أعمق حول الأنشطة التي ساهمت بنجاحها في المنطقة.
٤. تحديد الاحتياجات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني في مجالات المناصرة والحملات والتشبيك.

ملاحظة حول سرية البيانات والإذن بالتسجيل

نماذج السلطة

- ١- ما هي التشريعات الحالية ذات العلاقة والتي تحكم نشاك منظمات المجتمع المدني والجماعات السياسية في بلدك؟ كيف يتم تفسير هذا الإطار القانوني من قبل الفاعلين؟
- ٢- ما هي اليات التأقلم التي تتبعها المنظمات غير الحكومية للاستجابة لمثل هذا الإطار القانوني بالنسبة للتسجيل وإمكانية الوصول للتمويل وإطلاق عمل المناصرة على المستوى الوطني أو المحلي؟
- ٣- برأيك، ما هي درجة قدرة أو استعداد المنظمات غير الحكومية لفهم السلطات غير المرئية (الثقافة، العادات، التقاليد المجتمعية) وكيف بإمكان هذا أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على عمل المناصرة؟ هل تعرف بعض الأمثلة من تجربتك؟
- ٤- على المستوى المجتمعي، كيف ترى إمكانية تأثير السلطة التقليدية (العشائر مثلاً) لدعم أو إعاقة منظمات المجتمع المدني، ولأي درجة بإمكان منظمات المجتمع المدني هذه فهم هذا الإطار والعمل ضمنه؟
- ٥- في حال إغلاق المساحات السياسية الرسمية للمناصرة والتأثير السياسي، ما هي المساحات غير الرسمية البديلة التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية؟ يرجى إعطاء أمثلة؟
- ٦- ما هي أسباب استخدامهم لهذه المساحات؟

مساحات السلطة

١. من يتخذ القرارات المتعلقة بتطوير سياسات نشاط منظمات المجتمع المدني في الأردن؟ ما هي المنصات ذات العلاقة؟ من مدعو للمشاركة؟
 ٢. هل تغير هذا خلال السنوات القليلة الماضية (خمس سنوات)؟ ما الذي تمت اتاحته وما الذي تم اغلاقه؟
 ٣. هل استطاعت منظمات المجتمع المدني الحصول على أي مساحات للمشاركة بالنسبة لصنع السياسات على المستويين الوطني والمحلي من خلال حملات معينة؟ ما هي هذه الحالات؟
 ٤. ما هي درجة استعداد المنظمات غير الحكومية في بلدك للمشاركة في فتح المساحات المغلقة أو إتاحة الوصول لها للنشاط؟ أمثلة؟ برأيك، ما الذي يحتاجونه من أجل تحقيق هذا؟
 ٥. بالنسبة لمن تتم دعوته، من لديه مساحة ومصادقية أكثر مع الحكومة؟
- أ. المنظمات غير الحكومية الدولية والممولين
ب. منظمات المجتمع المدني الوطنية

ج. الحراكات والجماعات غير الرسمية الأخرى
٦. كيف ترى التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في بلدك على المستويين الوطني والمحلي؟

مستويات السلطة

١. في موضوع البحث، ما هي المنصات الإقليمية أو الوطنية أو المحلية ذات العلاقة والتي توصي منظمات المجتمع المدني أن تكون نشيطة بها بالنسبة للمناصرة والتأثير على السياسات؟
٢. ما هي أفضل الطرق للعمل مع الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل خلق مساحات آمنة لمنظمات المجتمع المدني من أجل أن تعطي رأيها والتي من الممكن من خلالها التفاوض على القوانين والتشريعات التي تقيد (او تقلل المساحات) عمل منظمات المجتمع المدني؟

التركيز على الحملات والمناصرة

أسئلة عامة

١. ما هي الحملات الأكثر نجاحاً في بلدك؟ لماذا تظن أنها كانت ناجحة؟
٢. ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدها منظمو هذه الحملات؟
٣. ما هي المخاطر التي تتعرض لها منظماتك خلال عملها على المناصرة؟
٤. ما هي مجالات النجاح التي حققتها منظمات المجتمع المدني والتي غيرت في السياسات العامة للدولة؟ ما الأمر الذي جعلها ناجحة؟ ما هي الدروس المستفادة؟
٥. هل تعمل المنظمات على بناء قواعدها الشعبية من خلال إشراك المجتمعات المحلية لاتخاذ القرار ولقيادة أنشطة المناصرة؟
٦. حسب فهمك، ما الذي يعطي الشرعية للمنظمات غير الحكومية لتقود المناصرة حول تغيير السياسات على المستويين الوطني والمحلي؟
٧. ما هي أكثر الدروس التي تحتاجها المنظمات غير الدولية في مجالات المناصرة والحملات والتشبيك؟ ما هي الكفاءات الأساسية التي يجب على المنظمات غير الحكومية امتلاكها من أجل قيادة عمل المناصرة؟
٨. كيف تستخدم الإعلام ولتصل لمن؟ ما هي أفضل أدوات الإعلام للتواصل مع الناس؟ ما هي أفضل أدوات الإعلام للتواصل مع الحكومة؟
٩. ما الذي يعمل بشكل أفضل ولماذا؟ المناصرة على المستوى الجزئي؟ أم على المستوى الكلي؟

دليل جمع البيانات من المجموعات المركزة

مقدمة

• الغاية من البحث:

١. تحديد منظمات المجتمع المدني التي تعمل على المناصرة والحملات في المنطقة حول مواضيع متعلقة بإغلاق المساحات المدنية.
٢. تحديد أنشطة المناصرة والحملات الناجحة وتحديد أدوات المناصرة والحملات ومنصاتها والموارد التدريبية حول مواضيع متعلقة بإغلاق المساحات المدنية.

٣. تحديد التحديات والدروس المستفادة من قبل منظمات المجتمع المدني في عملهم في الحملات. سيكون هناك ثلاث حالات دراسية توضح حملات ناجحة وتحليل أعمق حول الأنشطة التي ساهمت بنجاحها في المنطقة.
٤. تحديد الاحتياجات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني في مجالات المناصرة والحملات والتشبيك.

ملاحظة حول سرية البيانات والإذن بالتسجيل

يرجى اختيار الإجابة المناسبة

- مجموعة مركزة مع قادة
- مجموعة مركزة مع السيدات
- مجموعة مركزة مع الشباب
- خليط من المنظمات

المكان والتاريخ:

عدد المستجيبين:

- ذكور
- سيدات
- المجموع

ما هي أسماء المنظمات التي تنتمون لها؟

اسم المنظمة الاسم	الفئات المستهدفة	الموظفين الأرقام	استراتيجية مكتوبة نعم / لا

السؤال الافتتاحي حول المناصرة

كيف تفهم انت ومنظمتك كلمة المناصرة؟ كيف تترجمها إلى لغتك وفي عملك؟

الشرعية والمصادقية

هل تشعر أنك أصبحت أكثر أو أقل نجاحاً في التأثير على القرارات في مجتمع بالنسبة لمجال عملك خلال السنوات الخمس الماضية – أم هل بقي على نفس المستوى؟

هل هناك تعاون بين منظمتك والوزارات في بلدك؟ أم تقوم الحكومة بإشراك منظمتك في عملية صنع القرار؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف يحصل هذا؟

اسم المنظمة	المنظمة 1	المنظمة 2	المنظمة 3	المنظمة 4	المنظمة 5
بإمكان الناس رؤية ميزانية المنظمة ونفقاتها	X ✓				
يشارك العامة في كتابة خطة عمل	X ✓				

							المنظمة
						X ✓	يشارك العامة في اختيار قادة المنظمة من خلال مجلس أمناء
						X ✓	يتابع أنشطة المنظمة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

ما هي الحملات الناجحة في بلدك / مجتمعك، ولماذا تظن أنها كانت ناجحة؟

في بلدك - مجتمعك، ما هي مجالات النجاح التي حققتها منظمات المجتمع المدني في تغيير السياسات العامة للدولة خلال السنوات السابقة وما الأمر الذي جعلها ناجحة؟

المساءلة

كيف تتخيل عملك بالنسبة للنقاط التالية: يرجى اختيار إجابات للأسئلة التالية بالنيابة عن منطقتك؟

من يحدد المشكلة؟	من يقترح الحل؟	من يدير المشاريع؟	من يحشد الموارد؟	من يضمن وجود روابط مع الشركاء الآخرين؟	من المسؤول عن النتيجة؟	من يجلس مع الحكومة الوطنية أو المحلية للتأثير على القرارات؟
الممول						
منطقتك						
الناس						

اشكال السلطة
<p>١. هل تظن أنك ومنظمتك قادرون على التأثير على سياسات التنمية على المستوى المحلي أو الوطني من خلال المنصات الرسمية؟ يرجى الشرح؟</p> <p>٢. هل ازدادت قدرتك في التأثير من خلال المنصات الرسمية أم انخفضت خلال السنوات الخمس الماضية؟ يرجى الشرح.</p> <p>٣. ما هي التشريعات الحالية ذات العلاقة والتي تحكم نشأة منظمات المجتمع المدني والجماعات السياسية في بلدك؟ كيف يتم تفسير هذا الإطار القانوني من قبل الفاعلين؟</p> <p>٤. برأيك، ما هي درجة قدرة أو استعداد المنظمات غير الحكومية لفهم السلطات غير المرئية (الثقافة، العادات، التقاليد المجتمعية) وكيف بإمكان هذا أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على عمل المناصرة؟ هل تعرف بعض الأمثلة من تجربتك؟</p> <p>٥. على المستوى المجتمعي، كيف ترى إمكانية تأثير السلطة التقليدية (العشائر مثلاً) لدعم أو إعاقة منظمات المجتمع المدني، ولأي درجة بإمكان منظمات المجتمع المدني هذه فهم هذا الإطار والعمل ضمنه؟</p> <p>٦. ما هي الطرق غير الرسمية والخارجة عن المنصات الرسمية التي متوفرة لك لإيصال صوتك؟ يرجى إعطاء أمثلة.</p>
مساحات السلطة؟
<p>١. هل قمت أنت أو منظمتك بالمشاركة في أي أنشطة لصنع السياسات أو القوانين على المستوى المجتمعي أو الوطني خلال السنوات الخمس السابقة؟ ما هي؟ إذا أحببت بنعم، ما هي المنصات التي شاركت بها؟ كيف قمت بالمشاركة؟ هل تشعر بأنك استطعت التأثير على القرارات؟</p> <p>٢. إذا كانت اجابتك لا، لماذا؟</p> <p>٣. ما هي المعوقات الأساسية التي تواجه الأشخاص مثلك في المنصات الرسمية عندما تحاولون التأثير على عمليات صنع القرار؟</p> <p>٤. بالنسبة لمن تتم دعوته، من لديه مساحة ومصداقية أكثر مع الحكومة؟</p> <p>أ. المنظمات غير الحكومية الدولية والممولين</p> <p>ب. منظمات المجتمع المدني الوطنية</p> <p>ت. الحراكات والجماعات غير الرسمية الأخرى</p> <p>٥. كيف ترى التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في بلدك على المستويين الوطني والمحلي؟</p>
<p>السؤال الختامي:</p> <p>ما هي أكثر الدروس التي تحتاجها المنظمات غير الحكومية في مجالات المناصرة والحملات والتشبيك؟ ما هي الكفاءات الأساسية التي يجب على المنظمات غير الدولية امتلاكها لقيادة أعمال المناصرة؟</p> <p>إنهاء الجلسة وإعلامهم عن الخطوات القادمة.</p>



الملحق الرابع: المصادر

Atlee, J.S. and Atlee, T. (2008). *Democracy: A Social Power Analysis*. The co-intelligent Institute. Retrieved from: http://www.co-intelligence.org/CIPol_democSocPwrAnal.html

Batliwala, S. (1994). *The Meaning of Women's Empowerment: New Concepts from Action* In Sen, G., Germaine, A. and Chen, L. C. (Eds) *Population Policies Reconsidered: Health, Empowerment and Rights*. Harvard Center for Population and Development Studies.

Bisnath, S. (2001). *Globalization, poverty and women's empowerment*. United Nations Division of the Advancement of Women. Retrieved from: <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/empower/documents/Bisnath> EP3.pdf (accessed Nov 30th 2014)



Fletcher, D. and Medesi, S. (2014). *Facilitation and Training Approach for Community Change*. Participant Manual. Coady International Institute, NS: Canada.

Gaventa J. (2005). *Reflection on the Uses of 'Power Cube' Approach for Analyzing the Spaces, Places and Dynamics of Civil Society Participation and Engagement*. Institute of Development Studies (IDS). Learning by Design. Russel Press, Nottingham, UK

Gaventa, J. (2007). *Levels, spaces and forms of power: Analyzing opportunities for change*. In F. Berenskoetter & M.J. Williams (Eds.), *Power in world politics*, (pp. 204-224). London: Routledge

Rabé R. and Kamanzi A. (2012). *Power Analysis: A study at the local level in Tanzania*. ASC Working Paper 105 / 2012. Swedish International Development Agency (Sida). African Studies Centre Leiden, The Netherlands. Retrieved from: <https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/19551/ASC-075287668-3226-01.pdf?sequence=2>

Rowlands, J. (1997). *Questioning Empowerment: Working with Women in Honduras*. An Oxfam Publication. Oxfam Print Unit (UK)

Vermeulen S. (2005). *Power Tools: Handbook to tools and resources for policy influence in natural resources management*. International Institute for Environment and Development. London (UK).

VenKlasen L. and Miller V. (2007). *New Weave of Power, People and Politics: The Action Guide for Advocacy and Citizen Participation*. The World Neighbors Publications. Paragon Press, Inc: Oklahoma city (US).

Vaughan, S. and Tronvol, K. (2003) *The Culture of Power in Contemporary Ethiopian Political Life*. Swedish International Cooperation Agency (Sida). Edita Sverige 2003. Retrieved from: http://www.sida.se/contentassets/19cfb412e75343fe80d41f7d4cde4c66/theculture-of-power-in-contemporary-ethiopian-political-life_1615.pdf

Pettit, J. & Acosta A.M. (Sept 2014). *Power Above and Below the Waterline Bridging Political Economy and Power Analysis*. In IDS Bulletin Volume 45 September 2014 (PP. 922). John Wiley & Sons, Oxford, UK. Retrieved from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1759-5436.12100/abstract>

Shrinking Political Space and Civic Engagement Curriculum, Global Platform Tanzania and ActionAid International 2016.

Advancing Social Justice in Closing Middle East Environments, IREX 2005

Civil society advocacy: good practice case studies from Africa - Civil Society Education Fund June 2011



Defending Civil Society Space in Southern Neighborhood Countries , SOLIDAR, March 2016.

Registering A Civil Society Organization: A handbook of key laws from 10 countries in Europe and the MENA region, 2018, European Center for Not-for-Profit Law (ECNL)

Chalfaouat, Abderrahim. (2015). Media, freedom of expression and democratization in Morocco.

Freedom of Association in Morocco: Legal Loopholes and security practices, CIHRS, 2018

Freedom of association in Morocco: Legal loopholes and security practices, by Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS) 10 January 2018 statement published This statement was originally published on cihrs.org on 3 January 2018. <https://www.ifex.org/morocco/2018/01/10/freedom-association>

Firmin, Andrew, Contested and under pressure: a snapshot of the enabling environment of civil society in 22 countries, CIVICUS 2017

Registering A civil Society Organization: A handbook of key laws from 10 countries in Europe and the MENA region, The European Center for Not-for-Profit Law & The International Center for Not-for-Profit Law in partnership with Dentons and DLA Piper 2018.

Antoine Buyse (2018) Squeezing civic space: restrictions on civil society organizations and the linkages with human rights, The International Journal of Human Rights, 22:8, 966-988

The State of Civic Freedoms in Africa: Access to Associational Rights in Morocco, Tunisia, Lebanon, Jordan and Kuwait, USAID 2018

Gender-Based Violence (Violence Against Women and Girls) brief, World Bank 2018, <http://www.worldbank.org/en/topic/socialdevelopment/brief/violence-against-women-and-girls>

Freedom on the Net 2018: The Rise of Digital Authoritarianism, Freedom House 2018 <https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2018/rise-digital-authoritarianism>

World Press Freedom Indicator, Reporters Without Borders, 2019 world Press Freedom Index.

Defending, Protecting, Creating and Expanding Political Space An AAI Position Paper Prepared by the Shrinking Political Space Working Group (2016).

Leslie M. Fox & Priya Helweg ,Advocacy Strategies for Civil Society: A Conceptual Framework and Practitioner's Guide August 31, 1997 , World Learning Inc. and Associates in Rural Development under USAID.



What Does Closing Civic Space Mean for Development? A Literature Review and Proposed Conceptual Framework Naomi Hossain, Nalini Khurana, Shandana Mohmand, Sohela Nazneen, Marjoke Oosterom, Tony Roberts, Ricardo Santos, Alex Shankland and Patrick Schröder IDS Working Paper 515 © Institute of Development Studies 2018.

Emam, E. (2014), *Reading and Writing Power for Social change*, St. Francis Xavier University, Coady International Institute.

ACT Alliance (2011) *Shrinking Political Space of Civil Society Action*, New York: ACT Alliance Development .

Alan Flower and Kees Biekart, *relocating civil society in politics of civic-driven change* , *Development Policy Review* 2013

Bebbington, A., Hickey, S. and Mitlin, D. (eds) (2008) *Can NGOs Make a Difference?: The challenge of development alternatives*. London: Zed Press.

Riddell, R. (2007) *Does Foreign Aid Really Work?*. Oxford: Oxford University Press.